بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية_غزة
كـــلـــيـــــة التجـــــارة
عمادة الدراسات العليـــا
قســـــم إدارة الأعـــمال

مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين بدراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.

إشراف / الدكتور فارس محمود أبو معمر

إعداد الطالب/ خالد عمر الكحلوت

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلب الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية التجارة بالجامعة الإسلامية_غزة.

١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤مـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث

إلى كل من ملأ حب الوطن المقدس قلبه، فصدقه وأوفى له.

شكر و تقدير

الشكر لله عز وجل على ما أنعم به علي من نعم كانت خير عون لي في إنجاز هذا البحث . . .

ثم أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور فارس محمود أبو معمر ، عميد كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة لجهده المخلص، وتعاونه البناء في الإشراف على هذا البحث، وعلى ملاحظاته القيمة التي ساهمت في إخراجه بشكله الحالي . . .

كما أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث . . .

كما أشكر كل من تعاون وقدم يد المساعدة في توفير البيانات والمعلومات وأخص بالذكر الزملاء مدققي الحسابات في الضفة الغربية وقطاع غزة . . .

والله المستعان

خالد عمر الكحلوت

الفهرس

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
الفصل الأول: الإطار العام للبحث	٩
مقدمة.	١٠
مشكلة البحث.	١٣
أهمية البحث	١٤
أهداف البحث.	١٥
فرضيات البحث.	١٥
منهج البحث.	١٦
محددات البحث.	١٦
الدراسات السابقة.	١٧
الفصل الثاني: الإطار العام لنظام الرقابة الداخلية	٢٤
المبحث الأول: واقع وتطور البنوك فى فلسطين	٢٦
المبحث الثاني:الرقابة الداخلية – مدخل نظري	٣٣
المبحث الثالث: الرقابة الداخلية في البنوك التجارية	٥١
المبحث الرابع: المخاطر والضوابط الرقابية لأنظمة المعلومات البنكية المحو سبة	٥٦
الفصل الثالث: تقييم نظام الرقابة الداخلية من وجهة نظر المدقق الخارجى	٦٤
المبحث الأول: المسئولية القانونية للمدقق الخارجي	٦٦
المبحث الثاني: مسئولية المدقق الخارجي عن فحص نظام الرقابة الداخلية	٧٢
المبحث الثالث: دور المدقق الداخلي في دعم نظام الرقابة الداخلية وعلاقته بالمدقق الخارجي الخارجي	٩٦
الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية-لتحليل مدى التزام مدقق الحسابات بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية فى البنوك التجارية العاملة فى فلسطين	١٠٣
المبحث الأول: تحليل وعرض أسلوب وأداة الدراسة	١٠٥
المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها	١١٧
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	١٥٨
قائمة المراجع	١٦٩
ملاحق الدراسة	١٧٦

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى تحديد مدى التزام مدقق الحسابات الخارجي بدراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، من خلال دراسة وتحليل مفهوم نظام الرقابة الداخلية ومقوماتها ومراحل تطورها، وأقسامها المختلفة، بالإضافة إلى مدى مسؤولية المدقق عن دراسة وتقويم الرقابة الداخلية مستعينا بما تناولته الدراسات والأبحاث ومسترشدا بالتشريعات القانونية والتعليمات الصادرة عن الجهات الإشرافية ذات العلاقة، ومن ثم استخلاص بعض النتائج التي تسهم في التعرف على واقع مهنة تدقيق البنوك في فلسطين، وتقديم التوصيات التي يمكن أن تسهم في تحسين دور المدققين الخارجيين تجاه نظام الرقابة الداخلية بصورة خاصة.

لقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستقرائي في الوصول إلى نتائج الدراسة مستعيناً بالاستبانة، والمقابلات الشخصية، وما توجهت إليه التشريعات بهذا الخصوص.

وقد تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) المتخصص في دراسة العلوم الإنسانية والاجتماعية لمعالجة البيانات باستخدام التكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، واختبار (كا^{2}) وشيفيه تست، لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة.

وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١- أن هناك مسئولية ملقاة على عاتق مدقق الحسابات الخارجي تجاه دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية.

٢- أن هناك التزاماً من قبل المدققين تجاه دراسة وتقييم نظام الرقابة المحاسبية بصورة أكبر من درجة التزامه بدراسة وتقييم نظام الضبط الداخلي و نظام الرقابة الإدارية، وخاصة فيما يتعلق بدراسة الضوابط المتعلقة بأنظمة الحاسوب وأنظمة الأمان المستخدمة لحماية البرامج المحوسبة.

٣- وقد أكدت الدراسة أن هناك علاقة بين المؤهل العلمي ودرجة التزام المدقق بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، حيث تبين أن حملة درجة CPA يولون نظام الرقابة الداخلية

اهتماما أكثر من غيرهم، ويرجع ذلك إلى ما يمتاز به المدقق المهني المؤهل بالمعرفة الكافية والفهم الشامل لتطبيق المعايير الدولية المنظمة لمهنة التدقيق.

٤- ضعف أداء مساعدي المدققين أثناء قيامهم بتدقيق العمليات المصرفية وعدم التزامهم بالتوجيهات الإرشادية الصادرة عن مكاتب التدقيق التي يعملون من خلالها.

وعلى ضوء أهم نتائج البحث تم التوصية بمجموعة من التوصيات أهمها:

١- ضرورة زيادة اهتمام مدققي الحسابات الخارجيين تجاه دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وخاصة الرقابة الإدارية، وتوجيه المدققين نحو ضرورة قيامهم بتدقيق الجوانب المتعلقة بنظم المعلومات المحوسبة في ضوء التوسع المطرد نحو استخدام هذه التقنيات من قبل البنوك العاملة في فلسطين.

٢- توجيه المدققين نحو زيادة تأهيلهم من خلال الحصول على مؤهلات مهنية مثل CPA وما يعادلها والتي تمنحها المجامع العربية والدولية، والعمل على تفعيل دور المؤسسات التعليمية والجمعيات المهنية تجاه تطوير مهنة التدقيق من خلال دعم المناهج الدراسية في النواحي التطبيقية والتدريبية.

٣- تفعيل دور سلطة النقد الفلسطينية نحو زيادة الإشراف والمتابعة ومراقبة أداء المدققين ودرجة التزامهم بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال تقارير دورية خاصة يصدرها المدقق.

٤- دعوة الجهات التشريعية في فلسطين لإصدار قانون لمزاولة مهنة التدقيق بحيث يساهم في تطوير التدقيق المصرفي، وبما يحقق مبدأ الشفافية.

Abstract

This research intends to define the external auditor's compliance with studying and evaluating the internal control system on the commercial banks working in Palestine. This work is conducted through studying and analyzing the concept of internal control system, its components, evaluation stages and the different standards for computerized banking information systems.

The study also deals with the external auditor's responsibility for studying and evaluating the internal control system with the help of previous studies and researches in compliance with legislations and legal instructions issued by the concerned departments.

The study concludes with some results, which participate to understand the banks auditing profession in Palestine, and introduces recommendations, which support improving the role of external auditors in the internal control system.

Both the descriptive analytical method and the inductive method are used as well as a questionnaire, personal meetings, and relevant legislations.

The statistical analytical program (SPSS) is also used to treat the data by using repetitions and percentages and mathematical average to get the following results:

1. There is a responsibility on the external auditor towards studying and evaluating the internal control system at commercial banks.
2. There is a weakness of auditor's compliance with the verifications connected of computer systems and safety systems used to protect the programs used by banks.
3. There is a relation between the qualification and the degree of auditor's compliance studying and evaluating the internal control system.
4. Certified Public accountants (CPA) give more importance to studying and evaluating the internal control system than others.
5. The study shows weakness of auditor's assistant's performance during auditing banking transactions and lack of compliance with guide lines issued by auditing offices they are working at.

In the light of these results, these recommendations are introduced:

1. The necessity of increasing the due concern on the part of the external auditors towards studying and evaluating the internal control system, especially the accounting control which has a relation of the correctness of financial statements.
2. Directing the attention of Auditors, to the necessity of auditing areas related to computerized information systems in line with the increase of using technology by the banks working in Palestine.
3. Directing the attention of auditor's towards increasing their training through obtaining professional certificates such as "Certified Public accountants-CPA" or its equivalent granted by Arab and International societies.
4. The educational and professional establishments should take part in the activation of auditing profession through financing the educational programs, specially training and application aspects.
5. The Palestinian Monetary Authority should take part in increasing supervision follow-up, controlling the performance of auditors, their compliance degree with studying and evaluating the internal control system through periodical reports issued by auditors.
6. Urging Palestinian legislation authorities to issue professional auditing law to participate in developing banks auditing and achieve transparency.

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

الفصل الأول
الإطار العام للبحث

١,١ مقدمة:

لقد كان عالم البنوك بصفة خاصة والقطاع المالي بصفة عامة من أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية للتغيرات الاقتصادية والمالية وأكثرها تطورا، حيث شهدت السنوات الأخيرة العديد من التطورات الإيجابية مثل استخدام التكنولوجيا الحديثة في الصناعة البنكية، واستخدام شبكات المعلومات في تقديم الخدمات البنكية.

وعلى الرغم من التطورات التي شهدتها البنوك على المستوى الدولي، إلا أنها شهدت أيضا أزمات عصفت باقتصاديات بعض الدول، وتعزى هذه الضربات إلى النمو المفرط للائتمان وضعف الرقابة، وعدم الاحتياط لمواجهة الخسائر المحتملة لهذا الائتمان، مما رفع عدد حالات الإفلاس البنكي في العديد من الدول، كما عانت بنوك أخرى من أزمات الديون المتعثرة والديون المعدومة.

ويعود التخبط في العمليات البنكية إلى توجه العديد من البنوك لممارسة أعمال لا تمت بصلة إلي طبيعة أعمالها الأصلية والقانونية، مثل الائتمان طويل الأجل، وأعمال المقامرة والمضاربة بأموال المودعين بحثا عن الكسب السريع.(شاهين، ٢٠٠٢)

ولما كانت إدارة البنك التجاري تعتمد اعتماداً كبيراً على البيانات المحاسبية في وضع الخطط ومراقبة وتقييم الأداء، فإنها تحرص على أن تكون تلك البيانات مدققة، من قبل هيئة فنية محايدة، وكذلك الأمر بالنسبة للمستثمرين الذين يعتمدون على القوائم المالية المدققة، في اتخاذ القرار المتعلقة بتوجيه المدخرات وذلك لضمان أفضل عائد ممكن مع الأخذ في الاعتبار عناصر المخاطرة المرتبطة بتلك الاستثمارات.

إن وجود نظام فعال للرقابة الداخلية في البنوك، يعد أمرا هاما تقتضيه الإدارة الحديثة، ضمانا لحقوق المساهمين والمستثمرين والمودعين وغيرهم، كما أن هذا النظام يساعد على تحقيق الأهداف المرجوة واستغلال الموارد المتاحة استغلالا أمثل.

ولقد حددت المعايير الدولية بوضوح أن مسئولية إقامة نظام سليم للرقابة الداخلية، يقع على عاتق إدارة البنك، كما أن من مسؤولياتها المحافظة على هذا النظام، والتأكد من سلامة تطبيقه، كما أوضح المعيار الدولي رقم (٦١٠) بأنه يتوجب على المدقق الخارجي فهم فعالية التدقيق الداخلي لغرض مساعدته في تخطيط عملية التدقيق، وإنجازها بطريقة سليمة.(المعايير الدولية للتدقيق، ٢٠٠١)

ونظرا لأهمية دراسة الرقابة الداخلية وتقويمها فقد أفردت معايير التدقيق الصادرة عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين معيارا خاصا بها، حيث جاء في المعيار الثاني من معايير العمل الميداني "دراسة أنظمة الرقابة المطبقة بالمنشأة محل التدقيق ومدى الاعتماد عليها وتحديد نطاق الاختبارات الواجب القيام بها".(AICPA, 1963)

كذلك فإن معايير التدقيق الدولية خصصت معيارا خاصا يعالج دراسة وتقييم الرقابة الداخلية، وهو المعيار رقم (٤٠٠) تحت عنوان "تقدير المخاطر والرقابة الداخلية"، والغرض من هذا المعيار الدولي هو وضع معايير وتوفير إرشادات للحصول على فهم للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية، لمعالجة مخاطر التدقيق ومكوناتها: المخاطر الملازمة، ومخاطر الرقابة، ومخاطر عدم الاكتشاف.(معايير التدقيق الدولية، ٢٠٠١)

ويمكن اعتبار عملية تقويم نظام الرقابة الداخلية الركيزة الهامة التي يعتمد عليها مدقق الحسابات الخارجي عند إعداده لبرامج التدقيق، وتحديده للاختبارات التي سوف يقوم بها، والفحوص التي ستكون مجالاً لتطبيق إجراءات التدقيق. (Defliese, 1990)

إن دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية للمنشأة موضوع التدقيق يعتبر ضمن اهتمام مدقق الحسابات الخارجي، باعتباره المرتكز الذي يركن إليه عند إعداده لخطة التدقيق، وذلك لأن تماسك وقوة نظام الرقابة الداخلية مقياساً يعتمد عليه المدقق الخارجي لدى تحديده لحجم العينة اللازمة للحصول على أدلة وقرائن الإثبات.

لذلك فإن عدم التزام المدقق الخارجي بدراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية قد يؤدي إلى عدم الكشف عن وجود أية ثغرات في النظام المحاسبي، مما ينعكس بالسلب على دقة العمليات المالية، فضلا عن زيادة احتمالات حدوث عمليات الاختلاس والسرقة والغش مما يضعف الثقة في رأي المدقق الخارجي.

ومن الجدير ذكره أن بعض التشريعات في الدول العربية تناولت تنظيم مهنة تدقيق الحسابات منذ عقد الستينات، حيث أشارت اللائحة التنفيذية للقانون لسنة ١٩٦٦ إلى وجوب استقلال وحياد مدقق الحسابات، كما نظم القانون تعيين المدقق وكيفية تحديد أتعابه وإجراءات عزله، وفرض عليه في الوقت نفسه واجبات معينة.(عشماوي، ١٩٩٠)، ولم يقصِر المشرع الأردني في مجال تنظيم المهنة والارتقاء بها لتصبح في مصاف المهن الأخرى، حيث صدر قانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦١ "قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات"، ثم صدر بعد ذلك قانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ "قانون الشركات" الذي جعل من التدقيق إلزاميا للشركات المساهمة.(العبد الله، ١٩٩٨)

لذلك يتجه البحث إلى دراسة نظام الرقابة الداخلية وعلاقتها بالمدقق الخارجي بصفة عامة وفي البنوك التجارية بصفة خاصة، للتعرف على مدى مسؤولية مدقق الحسابات الخارجي عن دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية، مستندا إلى المعايير الدولية التي تناولت موضوع الرقابة الداخلية والتشريعات القانونية المنظمة لعمل المصارف، إضافة إلى التعليمات الصادرة عن جهات الإشراف المحلية أو الدولية، والأبحاث العلمية في هذا المجال، كما سيتناول البحث أيضا من خلال الدراسة التطبيقية، مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين بدراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، على أمل أن تخرج الدراسة بتشخيص للواقع الفلسطيني من حيث أثر تدقيق الحسابات على الرقابة الداخلية من أجل المساعدة على زيادة كفاءة وفاعلية الأداء المهني للمدققين المهنيين العاملين في فلسطين.

٢,١ مشكلة البحث:

قد تؤدي نقاط الضعف في الجهاز المصرفي لبلد معين، إلى تهديد الاستقرار المالي داخل هذا البلد، علماً بأن الحاجة إلى تعزيز قوة النظم الرقابية قد استحوذت على اهتمام متزايد في الأوساط الدولية، فقد صدر بلاغ عن القمة الاقتصادية للبلدان السبعة في مدينة ليون الفرنسية في يونيو ١٩٩٦، دعا إلى اتخاذ إجراءات فعالة في مجال دعم نظم الرقابة، كما قامت مؤخرا هيئات رسمية منها لجنة بازل للوقاية المصرفية، وبنك التسويات الدولية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بالنظر في الوسائل القادرة على تدعيم الاستقرار المالي.(الشاهد، ٢٠٠٢)

من هنا تكمن أهمية نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، فكانت موضع اهتمام كل من المدقق الخارجي والإدارة العليا للبنك، حيث يتولى مسؤولية الرقابة أجهزة فنية مختصة ومستقلة، ويشمل نظام الرقابة الداخلية، الهيكل التنظيمي للبنك وجميع الإجراءات والمقاييس المتبعة للتأكد من الصحة الحسابية لما هو مدون في الدفاتر والسجلات، وحماية أصول البنك من السرقة أو التلف أو الضياع، ورفع الكفاءة والإنتاجية للعاملين، من خلال تشجيعهم علي التمسك بالسياسات الإدارية المرسومة.

وفي ضوء ما سبق يثور جدل في أوساط المهنة عامة وفي أوساط مزاوليها حول مدى مسئولية المدقق الخارجي عن دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، فظهرت عدة اتجاهات وآراء بعضها ينادي بتضييق مسئولية المدقق في حدود ما يرتبط بالسجلات المحاسبية والمالية، في حين يدافع البعض الآخر عن المفهوم الشامل لها.

من هنا فإنه يمكن محورة هذا البحث، في:

- تحديد مدى مسئولية المدقق الخارجي عن فحص نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.
- تحديد مدى التزام المدقق الخارجي لدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.

٣,١ أهمية البحث

لما كان العمل المصرفي ينطوي على مخاطر عديدة مثل المخاطر الائتمانية ومخاطر التحويل ومخاطر السوق ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية، فأن على مدققي الحسابات أن يتفهموا عند قيامهم بالمهام الموكلة إليهم طبيعة هذه المخاطر، وأن يتأكدوا من أن البنوك تتصرف بشكل ملائم لتتجنب هذه المخاطر.(البيان الدولي للتدقيق، ٢٠٠١)

ونظراً للاهتمام المتزايد بدراسة نظام الرقابة الداخلية المطبق في منشات الأعمال بصفة عامة والجهاز المصرفي بصفة خاصة، حيث تهدف الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية الأخرى إلى المحافظة على الاستقرار والثقة بالنظام المالي، ومن ثم تقليل مخاطر الخسارة التي يمكن للمودعين والدائنين أن يتعرضوا لها.

من هنا كان لا بد التعرف على الواقع الرقابي للبنوك التجارية في فلسطين من خلال البحث في مدى التزام المدقق الخارجي بدراسة وتقويم نظم الرقابة الداخلية لهذه البنوك، والذي يعود بالفائدة علي الجهات التالية:

أ- إدارة البنك، فلابد لإدارة البنك من الاطمئنان إلى دقة التقارير الدورية عن أوجه النشاط المختلفة، لاتخاذ القرارات المناسبة واللازمة ورسم السياسات ووضع الخطط المستقبلية، وهذا يتطلب وجود نظام رقابي سليم ومتين.

ب- المستثمرون والدائنون، سواء الحاليين أو المتوقعين، لأن من واجب هؤلاء الاطمئنان على سلامة أموالهم المستثمرة من خلال وجود نظام فعال وكفء للرقابة الداخلية.

ت- الجهات الحكومية وغيرها، عادة ما تحتاج الجهات الحكومية إلى بيانات دقيقة حول المنشآت المختلفة العاملة داخل البلد، لاستخدامها في التخطيط الاقتصادي، والرقابة الحكومية، وحصر الكفاءات العلمية، وحتى يتم الحصول على هذه المعلومات بدقة وبسرعة، فلابد من أن يكون نظام الرقابة الداخلية قوياً ومتماسكاً.

١,٤ أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الآتي:

- دراسة مدى مسؤولية مدقق الحسابات الخارجي عن فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية.
- تحديد مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين تجاه فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.
- استخلاص أهم المؤشرات المتعلقة بمهنة تدقيق الحسابات من خلال تحليل نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية.
- تقديم التوصيات التي يمكن أن تسهم في تحسين فاعلية وكفاءة أداء مدققي الحسابات في فلسطين.

١,٥ فروض البحث:

في ضوء أهداف البحث المتمثلة في دراسة واقع نظام الرقابة الداخلية من وجهة نظر المدققين وعلاقة ذلك بالتشريعات والقوانين المعمول بها في فلسطين ومدى ملاءمة هذه التشريعات للمهنة، إضافة إلى استكشاف الوعي الرقابي لدى مدققي الحسابات الخارجيين في إطار المعايير الدولية والتعليمات الصادرة من جهات الإشراف ذات العلاقة.

لذلك فقد اعتمد الباحث في إجابته على مشكلة البحث وأهدافه من خلال مجموعة من الفرضيات تم صياغتها واشتقاق متغيراتها بشكلها العدمي (Ho) على النحو التالي:

١- لا يلتزم مدقق الحسابات الخارجي بدراسة وتقييم نظام الرقابة المحاسبية.
٢- لا يلتزم مدقق الحسابات الخارجي بدراسة وتقييم نظام الضبط الداخلي.
٣- لا يلتزم مدقق الحسابات الخارجي بدراسة وتقييم نظام الرقابة الإدارية.
٤- لا يوجد هناك اهتمام لدى مدقق الحسابات الخارجي نحو دراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية.
٥- لا يوجد تباين في وجهات نظر مدققي الحسابات الخارجيين تجاه دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

٦- لا يوجد تباين في وجهات نظر مدققي الحسابات الخارجيين تجاه دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية تعزى لمتغير المرتبة الوظيفية.

٦,١ منهج البحث:

تتضمن المنهج البحثي لهذه الدراسة العديد من الدراسات النظرية والميدانية المتعلقة بالرقابة الداخلية ومخاطرها ومسئولية المدقق عن دراستها وتقييمها، والتي تم الاستعانة بها في بناء أسلوب إعداد الدراسة، وقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على دراسة الواقع ووصفه وذلك من خلال تحليل الواقع الرقابي للمدققين الخارجيين المختصين بتدقيق قطاع البنوك التجارية العاملة في فلسطين.

كما تم إتباع المنهج الاستقرائي الذي يقوم على الاستنتاج العلمي القائم على أساس الملاحظة والمناقشة والتحليل، لتحديد مدى مسئولية مدققي الحسابات الخارجيين عن دراسة نظام الرقابة الداخلية في البنوك العاملة في فلسطين.

كما أن لهذه الدراسة بعد تطبيقي يتعلق بالوقوف على دراسة مدى التزام المدققين الخارجيين بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال إستبانة تم إعدادها لهذا الغرض، للوقوف على تقييم أداء المدققين ومحاولة استكشاف واقع اهتمام المدققين بنظم الرقابة الداخلية أثناء قيامهم بالمهام المناطة إليهم، إضافة إلى مجموعة من المقابلات قام بها الباحث مع مختصين لمناقشة بعض النتائج التي توصلت إليها الدراسة التطبيقية.

٧,١ محددات البحث:

تتمثل محددات البحث في:

١- نظام الرقابة الداخلية كنظام شامل وفقا لما جاء في المعايير الدولية وجهات الإشراف الرقابية المتخصصة.

٢- مدققي الحسابات الخارجيين العاملين في مجال تدقيق البنوك في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٣- البنوك التجارية العاملة في فلسطين.

٨,١ الدراسات السابقة:

١. **دراسة شاهين(١٩٩٥م)**: هدفت الدراسة إلى تقصي الأصول والأسس النظرية في مجال أداء العمل الرقابي البنكي، وإجراء التحليلات اللازمة لنظام الأداء الرقابي في اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية بمقتضى القوانين والأنظمة المنظمة لأعمالها في الجماهيرية الليبية، والتعرف على مدى ملاءمة أحكامها لمتطلبات الأداء الفعال للعمل الرقابي البنكي، إضافة لتحديد نقاط الضعف والقوة وأوجه الاختلاف، ومن ثم الخروج ببعض النتائج والتوصيات اللازمة لتحقيق أداء رقابي كفء ودور فعال للمراجع الخارجي.

وخلص الباحث إلى عدة نتائج و توصيات أهمها:

- الحاجة إلى نشر الوعي الرقابي، وإبراز أهميته وغرس مفاهيمه ودوره الايجابي في تحقيق رقابة فعالة والتشديد على تطبيق جميع الأحكام القانونية والسهر على تنفيذها.
- ضرورة إصدار قواعد ومعايير خاصة للأداء الرقابي البنكي، تكون منهاجا لضبط العمل وإجراءاته، والتحكم في نوعية مخرجاته وتحديد مسئولية المدقق الخارجي إذا ما تهاون في أداء واجباته.
- الحاجة إلى تطبيق مؤشرات لقياس الأداء الرقابي تتناول الجوانب الكمية والنوعية لأداء مدققي الحسابات، إضافة إلى تطوير خطط وأساليب العمل وبرامج التدقيق بشكل أكثر ملاءمة لمتطلبات التقدم التقني والعلمي الحديث.

من الملاحظ أن هذه الدراسة قد ركزت على تقويم الأداء الرقابي لديوان المحاسبة بالتطبيق على البنوك التجارية، وان كانت قد تطرقت إلى أداء المدقق الخارجي، إلا أنها لم تتناول دور المدقق الخارجي تجاه دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

٢. **دراسة مطير**: حيث تناول الدراسة واقع مهنة التدقيق في فلسطين لغرض تشخيص جوانب الأداء الفعلي لهذه المهنة في ضوء المعايير الدولية، وتحديد مدى إمكانية استخدام معايير التدقيق الدولية في تنظيم الممارسة المهنية وتطويرها.

وقد اشتملت نتائج الدراسة على:

- لا تتلاءم معايير التدقيق المطبقة في فلسطين مع المتطلبات المهنية في تـدقيق وفحـص البيانات المالية المنشورة، وذلك نتيجة لعدم تحديثها وتطويرها.
- تؤيد غالبية المهنيين الفلسطينيين إلزام المحاسبين والمدققين بتطبيـق معـايير المحاسـبة والتدقيق الدولية بعد تعديلها وتطويرها بما يتلاءم مع البيئـة الاقتـصادية والاجتماعيـة والقانونية الفلسطينية.
- لا تتوافر لدى غالبية المهنيين في فلسطين المعارف العلمية والخبرات الكفيلـة بتطبيـق الإجراءات والاختبارات المطلوبة بموجب معايير التدقيق الدولية، ويعود ذلك إلى ضعف وقصور المقومات الأساسية للمهنة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات نذكر منها:

- المطالبة بإصدار قانون فلسطيني خاص بتنظيم المهنة وضبط الممارسة المهنية لها.
- تشكيل لجنة مهنية للإشراف على المهنة وتقوم بتشكيلها السلطة التشريعية في الدولة.

٣. **دراسة القاضي(١٩٧٦م)**: هدفت الدراسة إلى تحديد ملامح الرقابة على الحسابات من خلال ارتقاء عملية الرقابة من الوصف إلى التفسير والتنبؤ، ثم إلى النظرية، وقد توصلت الدراسـة إلى العديد من النتائج والتوصيات من أهمها:-

- أن الرقابة على الحسابات علم مستقل وليس فرعا من فروع المحاسبة.
- أن هناك حاجة إلى صياغة منهج علمي للرقابة له خصائصه المميزة.
- أنه قد حان الوقت لوضع نظرية متكاملة للرقابة على الحسابات.

ويلاحظ على هذه الدراسة أنها تناولت الرقابة على الحسابات من الجانب العلمي، ولم تتطرق إلى الرقابة الداخلية كنظام شامل يشمل الرقابة المحاسبية والرقابـة الإداريـة ونظـام الـضبط والمراجعة الداخلية، كما لم تتطرق إلى الجانب التطبيقي ولم تتطرق إلى دور المدقق الخـارجي تجاه الرقابة.

٤. **دراسة حماد(٢٠٠٣م)**: هدفت هذه الدراسة إلى تقويم منهج الرقابة المالية في القطاع العام من خلال دراسة وتحليل عناصر وخصائص نظام الرقابة المالية الفعال، ووسائل تطبيقها لمعرفة مدى انطباق هذه المقومات على نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسات الفلسطينية، كما هدفت إلى تحليل العوامل المؤثرة في الحد من كفاءة وفاعلية النظام الرقابي الحكومي، وهدفت أيضا إلى استخلاص أهم المؤشرات الرقابية الواجب تضمينها لنظام الرقابة المالية في فلسطين، مقارنة مع الأنظمة المطبقة في بعض البلدان العربية.

وخلص الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات منها:

- أن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية تؤثر على الأداء الرقابي، مما يتطلب دعم الجهود المبذولة للتخلص من التبعية للمحتل، وتشجيع الرقابة الذاتية.
- ضرورة إيجاد نظام فعال للرقابة الداخلية يرتكز على توزيع السلطات والمسؤوليات وفق هياكل تنظيمية واضحة ومعتمدة.
- إنشاء جهاز أعلى للرقابة المالية، يتمتع بالحصانة والحماية التي تسمح له بمزاولة عمله باستقلال ونزاهة.
- الاهتمام بتحسين جودة التقارير من حيث المحتوى، من خلال التدريب الفعال والاستعانة بالخبراء المتميزين في مجال إعداد التقارير الرقابية.

ويلاحظ على هذه الدراسة أنه وعلى الرغم من اهتمامها بالجانب الرقابي في المجتمع الفلسطيني إلا أنها لم تتناول دور المدققين الخارجيين في دعم نظم الرقابة الداخلية المالية والإدارية، كما أنها اقتصرت على القطاع الحكومي في الجانب التطبيقي.

٥. **دراسة المليجى(٢٠٠٠م)**: تناولت الدراسة بصفة أساسية دور الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك التجارية في تدعيم قرارات مدققي الحسابات عند تقدير المخاطر الملازمة على مستوى البنك، إضافة لتقديم إطار مقترح يساعد في تقدير تلك المخاطر ويرفع من كفاءة وفاعلية عملية التدقيق.

وقد خلص الباحث من خلال دراسته إلى مجموعة من النتائج والتوصيات منها:

- هناك أهمية كبيرة لقيام مدققي القوائم المالية للبنوك بتقدير المخاطر الملازمة.
- توجد مجموعة من العوامل يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند قيام مدققي القوائم المالية للبنوك بتقدير المخاطر الملازمة ومنها مخاطر نظام الرقابة الداخلية.
- توجيه اهتمام مراجع القوائم المالية للبنوك إلى ضرورة تقدير المخاطر الملازمة في مرحلة التخطيط للمراجعة.
- توجيه اهتمام البنوك التجارية إلى ضرورة توخي الدقة ومراعاة الأصول البنكية عند احتساب المخصصات المتعلقة بالمخاطر البنكية، باعتبارها من أهم العوامل التي تؤخذ في الاعتبار للمحافظة على رأس المال، والمساهمة في تقدير المخاطر الملازمة.

ويلاحظ أن هذه الدراسة تناولت تأثير فعالية الإفصاح بالبنوك التجارية على تدعيم قرارات المدققين للقوائم المالية، وضرورة أخذ هؤلاء المدققين في الاعتبار مخاطر الرقابة الداخلية عند التخطيط لعملية التدقيق، إلا أنها لم تتناول موضوع تأثير التزام المدققين بفحص نظام الرقابة الداخلية، على الإفصاح في القوائم المالية، ودوره في تقليل المخاطر الملازمة إلى أدنى حد ممكن.

٦. **دراسة الفايد(١٩٩٠م)**: هدفت هذه الدراسة إلى بحث الدور الذي يجب أن يقوم به مدقق الحسابات نحو دراسة وتقييم الضبط الداخلي في نظم المعلومات المحاسبي الإلكتروني، كما هدف البحث إلى تحديد ما يرتبط بهذه النظم من إجراءات يجب أن يقوم بها المدقق الخارجي، إضافة إلى ما يترتب عليه من إعادة صياغة الدور المناط بالمدقق حتى يتمكن من أداء دوره المهني بكفاءة عالية.

وقد خلص الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات منها:

- عندما يقوم المدقق الخارجي بتنفيذ عملية التدقيق في بيئة المعالجة الآلية للبيانات يتوجب عليه أن يكون متفهما لطبيعة التشغيل الإلكتروني لها، بشكل يكفي لقيامه بالتخطيط لعملية التدقيق.

- ضمان استمرار التعاون الوثيق بين كل من المدقق الخارجي والمدقق الداخلي وإدارة معالجة البيانات بالمنشأة، و ضرورة إشراك المدقق الداخلي في تصميم النظم المحاسبية.
- يجب على المدقق أن يكون ملما بالتطبيقات التي يتم معالجتها بالحاسب الآلي، وطبيعة هذه المعالجة.
- على المدقق التأكد من أن جميع السجلات الأساسية في النظام المحاسبي قد تم نقلها بدقة إلى الملفات ذات العلاقة بالحاسب الآلي من خلال مراجعة الإجراءات المستخدمة في ذلك.
- يجب على المدقق تحديد درجة الاعتماد على الضوابط الرقابية والتأكد من توافر إجراءات الوقاية والأمان المتعلقة بنظام المراقبة الداخلية للنظم المحاسبية الإلكترونية وفقا للقواعد والإجراءات الموضحة في معايير التدقيق الدولية.

ويلاحظ على هذا الدراسة رغم تناولها لدور المدقق تجاه نظام الضبط الداخلي، إلا أنه لم يتطرق إلى الجوانب التطبيقية لهذا الدور وخاصة في القطاع البنكي، كما انه لم يتناول دور المدقق تجاه نظام الرقابة الداخلية بصورة شاملة.

٧. **دراسة الفرحان وطراونة(١٩٩٦)**: هدف البحث إلى قياس مدى توفر نظم الرقابة في المؤسسات الأردنية العامة والخاصة، وقياس مدى توفر نظم المعلومات في هذه المؤسسات ومدى استفادة المؤسسات من هذه النظم.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج والتوصيات منها:

- اهتمام مؤسسات القطاع الخاص بنظم الرقابة والمعلومات بنسبة أكبر من اهتمام القطاع العام بهذه النظم، مع وجود فروق واضحة بين القطاعين من حيث تطبيق هذه النظم.
- ضرورة زيادة اهتمام مؤسسات القطاع العام والخاص بنظم الرقابة والمعلومات وفقا لأسس علمية تساعد هذه المؤسسات على تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية.
- ضرورة إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول جوانب نظم الرقابة والمعلومات.

ويلاحظ أن هذه الدراسة قد تناولت موضوع نظم الرقابة وعلاقته بنظم المعلومات، من حيث مدى توفرها ومدى تطبيقها في القطاعين العام والخاص في الأردن، ورغم أهمية هذه الدراسة إلا أنها لم تتطرق إلى الجانب التحليلي والتطبيقي وعلاقة جهات الرقابة بهذه النظم.

٨. **دراسة(١٩٩١)Clarence & Fogarty**: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الخصائص والعوامل التي تساعد المدقق في تحديد المناطق ذات المخاطر المرتفعة وذلك أثناء عملية التخطيط للمراجعة.

وقد ركزت تلك الدراسة على العمليات التي يتم تشغيلها بطريقة غير منتظمة، ومناطق المراجعة ذات المخاطر المرتفعة أثناء التخطيط للمراجعة، ومدى جوهرية نظام الرقابة الداخلية في اكتشاف المخاطر الملازمة.

وقدمت الدراسة مجموعة من الأسئلة تمكن المدققين من التعرف على وجود المخاطر الملازمة، حيث يجب عليهم للتعرف على وجود هذه المخاطر الإجابة على الأسئلة التالية:-

- هل يتضمن الحساب بنودا معينة يتم تشغيلها بطريقة غير منتظمة أو عمليات غير عادية؟
- هل يتضمن الحساب خطأ مراجعة في الفترات السابقة؟
- هل يتضمن الحساب مبالغ تعتمد على الخبرة القائمة بأعمال العميل أو معلومات تؤدي إلى تقدير للمخاطر يزيد عن المخاطر العادية للعميل؟
- أن الإجابة على الأسئلة السابقة بنعم تعني ارتفاع المخاطر الملازمة لنشاط وصناعة العميل، وضرورة الاهتمام بها في مرحلة التخطيط للمراجعة.

ويلاحظ على هذه الدراسة تناولها للعوامل التي تساعد المدققين في تحديد المخاطر المرتفعة، وأثرها على عملية التخطيط للمراجعة، إلا أنها لم تتناول الجانب التطبيقي على البنوك التجارية، كما لم تتناول تأثير التزام المدققين بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية على اكتشاف هذه المخاطر والتقليل من وجودها.

٩. **دراسةLizabeth &William (٢٠٠٠)**: هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر العوامل المرتبطة بمجموعة من أرصدة الحسابات وتلك المرتبطة بأرصدة حسابات معينة والمؤثرة على المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة عند تقدير المدقق لتلك المخاطر، وتناولت الدراسة مجموعة من العوامل والمتغيرات المستقلة المؤثرة على تقديرات المدققين عند تقدير المخاطر الملازمة، ومخاطر الرقابة، ومنها:

- اتجاه الإدارة للتقرير عن النتائج المالية المبالغ فيها.
- اتجاه الإدارة للمراوغة أو تجاوز إجراءات الرقابة.

- نتائج فحص إجراءات عملية التدقيق.

وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل المرتبطة بمجموعة من الأرصدة والعوامل الخاصة المتعلقة بأرصدة حسابات معينة تؤثر على تقدير المخاطر الملازمة أكثر من تأثيرها على مخاطر الرقابة.

ورغم أهمية هذه الدراسة في تناول موضوع الخطر الملازم على مستوى الوحدة وتحديد العوامل والخصائص المرتبطة بالوحدة التي تؤثر على عملية التدقيق وتؤدي إلى ارتفاع الخطر الملازم لها، إلا أنها لم تتناول دور المدقق تجاه نظام الرقابة الداخلية سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية.

١٠. **دراسة شيلر**(١٩٧٥): حيث هدفت هذه الدراسة لتحديد الاحتياجات المعرفية لمدقق الحسابات عند استخدام الحاسب الآلي في عملية التدقيق، حيث تعرضت الدراسة لاستخدام الحاسب الآلي ومنها:

- فحص نظم معالجة البيانات عن طريق إجراء فحوص الالتزام.
- كذلك استخدام الحاسب الآلي في فهم وتوثيق نظام معالجة البيانات.

الفصل الثاني

الإطار العام لنظام الرقابة الداخلية

الفصل الثاني

الإطار العام لنظام الرقابة الداخلية

تنبع أهمية الرقابة الداخلية على القطاع البنكي، من الدور الهام الذي تؤديه في الحفاظ على حقوق ومصالح المودعين والمساهمين والمدخرين والعاملين فيها، من خلال ترشيد عمل متخذي القرار من أجل تحقيق الأهداف والسياسات المرسومة.

إن من ضروريات العصر وجود نظام رقابة محكم على هذا القطاع الاقتصادي الهام، لاعتباره أساسيا في الحفاظ على الوجود المعنوي والمادي للمصرف، من خلال الحماية التي يوفرها هذا النظام، وحيث إن أي قصور في هذا النظام، لن تتوقف أضراره عند حدود البنك فحسب، بل سيلحق الضرر بالنظام المصرفي ككل، وعلى النظام الاقتصادي للبلد بصفة عامة.

فان الباحث يسعى في هذا الفصل إلى دراسة أحد جوانب هذا البحث وهو الإطار العام لنظام الرقابة الداخلية، مستهلا هذا الفصل بالمبحث الأول كتمهيد عام حول واقع وتطور البنوك في فلسطين، ومن ثم التعرف على فلسفة هذه البنوك وأهم السمات التي تميزها، ثم ينتقل الباحث إلى الرقابة الداخلية-مدخل نظري، لتناول تعريف الرقابة الداخلية كنظام شامل، ومن ثم التطرق إلى أنواع وأقسام الرقابة الداخلية بصفة عامة، ومقومات النظام الفعال للرقابة الداخلية، ودراسة علاقة الرقابة الداخلية بالتدقيق الداخلي والنظام المحاسبي في المصارف، فيما تناول المبحث الثالث الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، من خلال استعراض أهمية الرقابة بالنسبة للبنوك التجارية، ومفهومها ومراحل تطورها، ثم التطرق لعلاقة لجنة بازل الإشرافية بالنظام الفعال للرقابة الداخلية.

ونتيجة لاعتماد البنوك التجارية في فلسطين على النظم المحوسبة في القيام بالمهام المناطة بها، يتناول الباحث في المبحث الرابع، المخاطر والضوابط الرقابية لأنظمة المعلومات البنكية المحوسبة، ويخلص إلى أهمية تفعيل الدور الرقابي الفعال على النظم المحوسبة والمعالجات المستخدمة، نظرا للمخاطرة العالية التي تمتاز بها هذه النظم.

المبحث الأول

واقع وتطور البنوك في فلسطين

١,١ تطور الجهاز المصرفي الفلسطيني:

يعتبر الجهاز البنكي الفلسطيني وليد تطور تاريخي تأثر نشاطه بالظروف السياسية التي مرت بها فلسطين، ومع انحسار الاحتلال الإسرائيلي في بداية العام ١٩٩٤م، حيث شهدت أراضي السلطة الفلسطينية تحولات سياسية واقتصادية، فقد منحت السلطة الفلسطينية الحق في إنشاء سلطة نقد فلسطينية يكون لها مهام وصلاحيات البنك المركزي باستثناء إصدار العملة الوطنية، فكان لابد من هيئة رسمية فلسطينية، تنظم عمل هذا الجهاز، فجاء تأسيس سلطة النقد في شهر كانون الأول ١٩٩٤ أمراً فرضته الظروف لإعادة بناء النظام البنكي وفق أحدث الأسس المتبعة.

وقد تزامن مع هذا التطور في النظام البنكي الفلسطيني تزايد عدد البنوك التي تم السماح لها بمزاولة نشاطها البنكي في الأراضي الفلسطينية فقد بلغ عددها حتى نهاية العام ٢٠٠٢ (١١) بنكاً وطنياً و(١٠) عربية و(٢) أجنبيين، وفيما يلي عرضٌ للتطور الذي مر به الجهاز البنكي الفلسطيني حسب التسلسل التاريخي: (Org.www. Pma .Palestine)

١,١,١ الفترة قبل عام ١٩٤٨م:

عمل في تلك الفترة العديد من البنوك ومؤسسات التمويل كان من أبرزها البنك العربي الذي تأسس عام ١٩٣٠ في مدينة القدس وانتشرت فروعه في العديد من المدن الفلسطينية ومنها مدينة يافا.

٢,١,١ الفترة من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٧:

تميزت هذه الفترة بتبعية الضفة الغربية للقوانين والأنظمة الأردنية، وقد بلغ عدد البنوك العاملة في الضفة الغربية خلال تلك الفترة ثمانية مصارف لها (٣٢) فرعاً هي: العربي، العقاري

العربي، القاهرة-عمان، العثماني (جريندليز)، الأردن، الأهلي الأردني، إنترا (المشرق)، البريطاني للشرق الأوسط.

أما قطاع غزة فقد خضع في تلك الفترة للإدارة المصرية، حيث كان العمل يتم وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات المصرية. وقد بلغ عدد البنوك العاملة في قطاع غزة خلال تلك الفترة ستة مصارف لها (٧) فروع منها: فلسطين، العربي، الإسكندرية، الأمة، شركة التسليف الزراعي.

٣,١,١ الفترة من عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٩٣:

شهدت هذه الفترة إغلاق البنوك العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، نتيجة للاحتلال الإسرائيلي وقيام البنوك الإسرائيلية بفتح فروع لها في فلسطين ومزاولتها العمل البنكي في المناطق الفلسطينية، حيث بلغ عدد البنوك الإسرائيلية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة ستة مصارف لها (٣٩) فرعاً.

انحصر عمل هذه البنوك في تسهيل عمليات التبادل التجاري ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى. واستمر تواجد البنوك الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى بداية الانتفاضة الفلسطينية، حيث واجهت تلك البنوك رفضاً جماهيرياً أدى إلى إغلاقها.

وفي عام ١٩٨١ تم السماح لبنك فلسطين بإعادة مزاولة نشاطه في مدينة غزة، وفي عام ١٩٨٦ سمح لبنك القاهرة-عمان بمزاولة نشاطه في مدينة نابلس، ليمتد نشاطه فيما بعد إلى العديد من المدن والتجمعات الفلسطينية، حيث بلغ عدد فروعه حتى نهاية عام ١٩٩٣ ثمانية فروع.

ويلاحظ أن طبيعة عمل هذه البنوك في تلك الفترة كانت مقيدة وغير قادرة على القيام بمهمة الوسيط بين المدخرين والمستثمرين، إذ اقتصر عملها فقط على مهمة تسهيل العمليات التجارية وحفظ الودائع.

٤,١,١ الفترة من ١٩٩٤/١/١ وحتى ٢٠٠٣/١٢/٣١:

شهدت الفترة التي أعقبت التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية في باريس بتاريخ ١٩٩٤/٤/٢٩ العديد من التحولات السياسية والاقتصادية. فقد نصت المادة الرابعة من هذا الاتفاق على حق السلطة الوطنية الفلسطينية في إنشاء سلطة نقد فلسطينية يكون لها مهام وصلاحيات تطبيق وتنظيم السياسات النقدية في فلسطين، وتم الإعلان عن تأسيسها الفعلي بتاريخ ١٩٩٤/١٢/١.

وفي تلك الفترة تم السماح للعديد من البنوك بإعادة تشغيل مقارها السابقة، إضافة إلى افتتاح مصارف جديدة، حيث ارتفع عدد البنوك العاملة في فلسطين في نهاية عام ١٩٩٤ إلى ثمانية (٨) مصارف لها (٣٤) فرعاً، موزعة ما بين مصرفين وطنيين لهما (٩) فروع، و(٦) مصارف أجنبية لها (٢٥) فرعاً.

وقد تميزت الفترة بين عام١٩٩٤ والعام ١٩٩٩ بالتوسع في عدد البنوك ليصل إلى (٢٢) بنكاً، وبلغ عدد فروعها العاملة في فلسطين إلى (١١٧) فرعاً، وفي العام ٢٠٠٠ بلغ عدد البنوك العاملة في فلسطين (٢١) مصرفاً لها (١٢٠) فرعاً، موزعة ما بين البنوك الوطنية التي حافظت على مستواها كما في الفترة السابقة عند (٩) مصارف ومشكلة ما نسبته (٤٢,٨٦%) من إجمالي المصارف، ولها (٥٢) فرعاً أو ما نسبته (٤٠,٩٠%) من إجمالي الفروع، أما في العام ٢٠٠١ فقد ارتفع عدد البنوك العاملة إلى (٢٢) مصرفاً لها (١٢٦) فرعاً، حيث تم الترخيص للمؤسسة البنكية الفلسطينية كمؤسسة متخصصة، أما في العام ٢٠٠٢ فقد تراجع عدد البنوك العاملة إلى (٢١) مصرفاً تعمل من خلال شبكة من الفروع عددها (١٢٧) فرعاً موزعة على جميع المحافظات الفلسطينية. والجدول التالي يوضح تطور عدد البنوك وفروعها العاملة في فلسطين خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٢):

جدول رقم (١)

تطور البنوك وفروعها العاملة في فلسطين خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٢)

السنة	المحافظة	عدد المصارف			عدد الفروع		
		محلية	خارجية	المجموع	محلية	خارجية	المجموع
١٩٩٥	المحافظات الشمالية	٤	١٠	١٤	٥	٣٣	٣٨
	المحافظات الجنوبية	٢	٠	٢	٩	١٠	١٩
	المجموع	٦	١٠	١٦	١٤	٤٣	٥٧
١٩٩٦	المحافظات الشمالية	٦	١١	١٧	١٠	٣٩	٤٩
	المحافظات الجنوبية	٢	١	٣	١٠	١٢	٢٢
	المجموع	٨	١٢	٢٠	٢٠	٥١	٧١
١٩٩٧	المحافظات الشمالية	٧	١١	١٨	١٦	٤٥	٦١
	المحافظات الجنوبية	٢	١	٣	١٣	١٥	٢٨
	المجموع	٩	١٢	٢١	٢٩	٦٠	٨٩
١٩٩٨	المحافظات الشمالية	٧	١٢	١٩	٢٤	٥٠	٧٤
	المحافظات الجنوبية	٢	١	٣	١٦	١٥	٣١
	المجموع	٩	١٣	٢٢	٤٠	٦٥	١٠٥
١٩٩٩	المحافظات الشمالية	٧	١٢	١٩	٣١	٥٢	٨٣
	المحافظات الجنوبية	٢	١	٣	١٩	١٥	٣٤
	المجموع	٩	١٣	٢٢	٥٠	٦٧	١١٧
٢٠٠٠	المحافظات الشمالية	٧	١١	١٨	٣٣	٥٢	٨٥
	المحافظات الجنوبية	٢	١	٣	١٩	١٦	٣٥
	المجموع	٩	١٢	٢١	٥٢	٦٨	١٢٠
٢٠٠١	المحافظات الشمالية	٨	١١	١٩	٣٨	٥٢	٩٠
	المحافظات الجنوبية	٢	١	٣	٢٠	١٦	٣٦
	المجموع	١٠	١٢	٢٢	٥٨	٦٨	١٢٦
٢٠٠٢	المحافظات الشمالية	٨	١٠	١٨	٣٨	٥٢	٩٠
	المحافظات الجنوبية	٢	١	٣	٢١	١٦	٣٧
	المجموع	١٠	١١	٢١	٥٩	٦٨	١٢٧

*المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

من خلال الجدول السابق يلاحظ مدى الأهمية الكبيرة التي توليها سلطة النقد الفلسطينية لضمان إيصال الخدمة البنكية إلى كل التجمعات السكانية في فلسطين عن طريق السماح بزيادة انتشار الفروع في المناطق ذات الكثافة السكانية والمناطق ذات النشاط الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى تزايد الطلب على افتتاح البنوك الجديدة، إضافة إلى الفروع الجديدة. وفيما يلي تفصيل لتوزيع البنوك العاملة في فلسطين تبعاً لجنسيتها:

- (١٠) عشرة مصارف محلية هي (فلسطين المحدود، التجاري الفلسطيني، الاستثمار الفلسطيني، الإسلامي العربي، القدس للتنمية والاستثمار، العربي الفلسطيني للاستثمار، فلسطين الدولي، الإسلامي الفلسطيني، الأقصى الإسلامي، المؤسسة البنكية الفلسطينية)، ولهذه البنوك المحلية (٥٩) فرعاً. وتشكل ما نسبته (٤٧,٦١%) من إجمالي عدد البنوك و(٤٦,٤٦%) من إجمالي الفروع العاملة في فلسطين.

- (٨) ثمانية بنوك أردنية هي (العربي، القاهرة-عمان "شاملاً المعاملات الإسلامية"، الأردن، الأردن والخليج، الأهلي الأردني، الإسكان للتجارة والتمويل، الأردني الكويتي، الاتحاد للادخار والاستثمار)، لها (٥٩) فرعاً. وتشكل ما نسبته (٣٨,١٠%) من إجمالي عدد البنوك و(٤٦,٤٦%) من إجمالي الفروع العاملة في فلسطين.

- (٢) بنكان مصريان هما (العقاري المصري العربي، البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي)، لهما (٨) فروع. ويشكل هذان البنكان ما نسبته (٩,٥٢%) من إجمالي عدد البنوك و(٦,٣٠%) من إجمالي الفروع العاملة في فلسطين.

- (١) بنك أجنبي هو (HSBC للشرق الأوسط)، له فرع واحد. ويشكل ما نسبته (٤,٧٦%) و(٠,٧٨) من إجمالي عدد البنوك والفروع على التوالي.

وتشير البيانات السابقة إلى التغيرات الجوهرية التي تمكنت سلطة النقد الفلسطينية من إحداثها على هيكل الجهاز البنكي بصورة عامة، وعلى التطور الملحوظ في عدد البنوك الوطنية وفروعها بصورة خاصة.

٢,١ فلسفة البنوك التجارية:

تتمثل فلسفة البنك التجاري بما يلي: (صبري وجبر ١٩٨٦).

- فكرة السمسار المالي بين من يحتاج المال ومن يتوفر عنده.
- تحمل المخاطر من عملية الوساطة حيث يأخذ الأموال الفائضة ويعمل على إقراضها.
- فكرة تحقيق الربح لأصحابه مقابل مخاطرة الوساطة.
- منشأة البنك تتمثل في شركة مساهمة ذات شخصية معنوية مستقلة تخضع للرقابة والأنظمة القانونية والمالية والبنكية الحكومية والمهنية.

٣,١ السمات الأساسية المميزة للمصارف التجارية:

يمكن استنباط أهم السمات التي تمتاز بها البنوك التجارية عن غيرها من منشآت الأعمال من الوظيفة الأساسية لهذه البنوك، وهي قبول الودائع وتقديم القروض والاستثمار في الأوراق المالية، ويمكن اختصار هذه السمات كما يلي:(هندي، ١٩٩٤).

- الربحية: تعتبر البنوك التجارية من أكثر منشآت الأعمال تعرضاً لآثار الرفع المالي فإذا ما زادت إيرادات البنك نسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر، وعلى العكس من ذلك إذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر.
- السيولة: يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنوك في ودائع مستحقة عند الطلب، مما يجعل البنوك مستعدة للوفاء بها في أي وقت، وتعد هذه من أهم السمات التي تميز البنوك التجارية عن منشآت الأعمال الأخرى، حيث تستطيع هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من استحقاقات، إلا أن البنوك يمكن لها أن تفقد ثقة المودعين لديها في حالة سماعهم بعدم توفر سيولة كافية لدى البنك، مما يدفعهم لسحب ودائعهم، وبالتالي يتعرض البنك للإفلاس.
- الأمان: إن صغر حجم رأس مال البنك التجاري والذي لا يزيد عادة عن ٧% من صافي الأصول يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر

للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يتحمل خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا زادت الخسائر عن ذلك، فقد تلتهم جزءاً من أموال المودعين، والنتيجة إعلان الإفلاس.

وهناك سمات أخرى إضافة للسمات المذكورة أعلاه، يمكن ذكر بعضها:(شاهد، ٢٠٠١)

- كفاية راس المال: حيث يتم التركيز على حجم البنك، وجودة محفظة الأصول، ومعدل نمو البنك، وخططه المستقبلية، وقيمة الأرباح المحتجزة، والقيمة الاقتصادية للأصول التي ليس لها قيمة محاسبية (القيمة العادلة).
- الإدارة: حيث تمتاز البنوك بالتركيز على كفاءة المستويات الإدارية المختلفة، ومدى الالتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية، ومدى سلامة نظم الرقابة الداخلية بالبنك، ومدى التزام العاملين بها، فضلا عن التأكد من قدرة الإدارة على التخطيط والتأقلم مع التغيرات الطارئة في البيئة المحيطة، بما يحافظ على سلامة البنك وزيادة قدرته على النمو.

المبحث الثاني

الرقابة الداخلية - مدخل نظري

١,٢ نبذة تاريخية:

لقد عرف على مر العصور العديد من أنماط الرقابة، حيث عرفها البابليون والآشوريون والرومان والإغريق والرومان، فالمكتشفات البابلية في العراق، تشير إلي أن الملك البابلي حمورابي فرض رقابة مشددة على الحكام التابعين، وقام بمساءلتهم وعين مشرفين على متابعة أملاك دولته، إضافة إلي الاستطلاع العيني على الموظفين أثناء جردهم قطعان المواشي. فيما اهتم الآشوريون (٩١١-٦١٢ق.م) بوظيفة الرقابة فعينوا حكاما في كل مدينة بهدف مراقبة أداء الجباة يرفعون تقاريرهم مباشرة إلي الحاكم العام. (كريمة الجوهر، محاضرات في الرقابة المالية)

وبالنسبة للحضارة الفرعونية فان الحفريات الأثرية، تدل على أن المصريين القدماء وضعوا التشريعات الرقابية لمنع السرقة ومنع الرشوة وتنظيم جمع الضرائب.

كما اهتم الإغريق بالرقابة، حيث جاء في كتاب السياسة لأرسطو ما مفاده أن الأموال العامة يجب أن تصرف علنا أمام أعين العامة.

ولقد شهدت الحضارة الإسلامية منذ مهدها نظاما عالميا للرقابة الداخلية، مستمدة أصولها وقواعدها من الكتاب والسنة وسيرة الخلفاء الراشدين وأئمة الفقه والتشريع، حيث نظمت معاملات الزكاة والجزية والغنائم وحددت إيرادات الدولة وجوانب الإنفاق فيها، وآلية التحصيل وطرق الإنفاق، وحفظ الأموال في بيت المال. ففي عهد الخليفة الراشد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وضعت الدواوين وأنشئ نظام الحسبة (جهاز رقابي)، وفي عهد الدولة الأموية نظمت السجلات وعربت إلي العربية، وأقيمت الدواوين العديدة المنفصلة، منها ديوان الخراج، وديوان المدخلات، ووضعت قواعد لمراقبة موظفي الجباية.(الكفراوي، ١٩٨٣)

وقد أكدت العديد من الآيات القرآنية حرص الإسلام على إرساء قواعد الرقابة الداخلية، إذ يقول الحق تبارك وتعالى " يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور" (سورة غافر، آية ١٩). كما يقول تعالى " اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيباً " (سورة الإسراء، الآية١٤).

وجاء في الأحاديث النبوية ما يشير إلى إرساء قواعد الرقابة، حيث ورد قوله عليه الصلاة والسلام في خطبة الوداع "أيها الناس...إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم إلى أن تلقوا ربكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا.."(بن هشام، ١٩٩٤).

٢,٢ مراحل تطور الرقابة:

حدد الباحثون في العصر الحديث مراحل ثلاث لتطور الرقابة:(الجوهر. محاضرات في الرقابة المالية)

أ- مرحلة القواعد: حيث جرى التركيز في هذه المرحلة على إيجاد مجموعة من الأسس والقواعد والمعايير لمراقبة تصرفات أولئك المسئولين عن جمع وجباية الأموال وحفظها وطرق إنفاقها.

ب- مرحلة روح القانون: وهي الفترة مابين الحروب العالمية الأولي والثانية، حيث جري التركيز على روح القانون والنظام، بدلا من الالتزام الصارم به، وذلك لضرورة تسهيل إجراءات الإنفاق لتمويل هذه الحروب، فيما عرف بمقتضيات المصلحة العليا للشعوب.

ت- مرحلة الحساب: وهذه الفترة اقتصرت على الإصلاحات الحديثة في منتصف القرن العشرين، حيث تركز الاهتمام حول الرقابة على مدى توفر الأموال العامة، ومدى تحقيق الأهداف، والغايات التي وجدت من أجلها البرامج الحكومية المختلفة.

ويمكن القول أن هناك مرحلة رابعة يمكن إضافتها للمراحل الثلاث المذكورة وهي مرحلة نظام الرقابة العالمي أو ما يعرف(بإطار لجنة بازل):حيث لم يعد دور الرقابة قاصرا على التأكد من أن الإدارة في البنوك تسيطر على جميع المخاطر، بل امتد إلى تنمية وتطوير الوسائل والنظم الهادفة إلى حماية البنك من هذه المخاطر، إضافة إلى التأكد من قدرة البنك على ممارسة جميع

أوجه النشاط بصورة مناسبة، وذلك من خلال متابعة المراقبين الدوري لمدى مناسبة الأساليب والنظم القائمة للتطورات الحادثة في بيئة العمل البنكي.

٣,٢ مفهوم الرقابة الداخلية:

يرجع الاهتمام بالرقابة الداخلية، إلى دورها الفعال في التحقق من أن جميع أعمال البنوك تتم بأسلوب حصيف ومتسق مع السياسات والإستراتيجيات الموضوعة بواسطة مجلس الإدارة، هذا فضلا عن امتلاك البنك لسياسات كافية تضمن مستوى من التعاملات في قطاع المال، بالإضافة للاطمئنان على أن جميع هذه التعاملات تتم في نطاق السلطات المناسبة، وأن الأصول يتم المحافظة عليها وأن جميع الالتزامات مراقبة وتحت السيطرة، إضافة إلى تدفق المعلومات بصورة سليمة وفي الوقت المناسب، وأن إدارة البنك قادرة على تقييم وإدارة والسيطرة على مخاطر العمل.

من هنا يتضح بأن هناك علاقة وثيقة بين الإدارة والرقابة، نرى أن نقوم بتوضيحها بشئ من الإيجاز كما يلي:

١,٣,٢ علاقة الرقابة بالإدارة

إن كلمة الإدارة هي كلمة يونانية تعني الخدمة، والإدارة العامة تعني الخدمة العامة، وقد عرّفت بأنها "تتكون من جميع العمليات التي تهدف إلي تنفيذ السياسة العامة " كما عرفت بأنها "تنظيم وإدارة القوى البشرية والمادية لتحقيق الأهداف المرسومة"، وعرفت أيضا بأنها " نشاطات الجماعات المتعاونة في خدمة الحكومة لتحقيق أهدافها المرسومة".(الطحلة، ٢٠٠٣).

وإذا كان المعنى اللغوي للرقابة يعني المحافظة والانتظار فإن المعنى العلمي هو "التأكد من تحقيق الأهداف بكفاية وفاعلية في الوقت المحدد"، أو هو "التحقق من أن ما يحدث يطابق الخطط المقررة" أو "نوع من المقابلة بين عنصري العمل المخطط والعمل المنفذ وهي بذلك تستهدف قياس الجهد بالنسبة للأهداف المرجوة".(درة وآخرون، ١٩٩٤)

ويرى البعض بأن الرقابة "هي وظيفة تقوم بها السلطة المختصة بهدف التأكد من أن العمل يسير وفقا للأهداف المرسومة بكفاية، وفي الوقت المحدد لها، فهي لا تهدف إلى تحديد الأخطاء، ومراقبة سير العمل بل ترمي إلي تقويمها وتصحيحها".(العبيدي، ١٩٩١).

وقد أقر المؤتمر العربي الأول للرقابة المالية العليا تعريف الرقابة بأنها "منهج علمي شامل يتطلب التكامل والاندماج بين المفاهيم القانونية والاقتصادية والمحاسبية والإدارية وتهدف إلي التأكد من المحافظة على الأموال العامة، ورفع كفاية استخدامها، وتحقيق الفاعلية في النتائج المحققة ." (المجمع العربي، نيسان٢٠٠٣).

مما سبق، يمكن الاستنتاج بان الرقابة الداخلية، هي أحد مكونات العملية الإدارية الهامة، فالرقابة تهدف إلى التأكد من تحقيق الأهداف المرجوة وفقا للسياسات المقرة، والتأكد من حسن الأداء، وكفاية العمليات، وفاعلية القرارات، وتحديد الانحرافات، والعمل على تقويمها، مما ينعكس إيجابا على متخذي القرارات الإدارية والمالية.

٢,٣,٢ نظام الرقابة الداخلية ومراحل تطوره:

إن إقامة نظام فعال وسليم للرقابة الداخلية، يقع على عاتق إدارة المنشأة، كما أن من مسئوليتها المحافظة على هذا النظام والتأكد من سلامة تطبيقه، كما أن هناك إلزاماً قانونياً يقع على عاتق الإدارة بإمساك حسابات منتظمة تمكنها في نهاية العام من عمل القوائم المالية لبيان نتائج أعمالها ومركزها المالي وبصفة خاصة في حالة المؤسسات العامة والشركات المساهمة، وليس من المعقول وجود حسابات منتظمة بدون وجود نظام سليم للرقابة الداخلية.

وهكذا نرى من الأهمية بمكان، التعرف على مفهوم الرقابة الداخلية وأنواعها، ومسئولية الإدارة تجاه إيجاد نظام للرقابة الداخلية، ومن ثم التطرق إلى مقومات نظام الرقابة الداخلية الفعال، والعوامل التي ساعدت على الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية، ومن ثم دراسة العلاقة بين الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي.

لقد تأثر مفهوم الرقابة الداخلية بتطور حجم المنشآت، ومدى توفر الإدارة الراشدة لتلك المنشآت، حيث يرى البعض أن تعريف الرقابة الداخلية مر بثلاث مراحل:-(القاضي، ١٩٩٩)

المرحلة الأولى:

حيث كان الشكل السائد للمشروعات هو المنشأة الفردية، واهتمام أصحاب هذه المنشآت بحماية النقدية ومن ثم انحسر تعريف الرقابة الداخلية على مجموعة الوسائل التي تكفل الحفاظ على النقدية من السرقة والاختلاس، ثم امتدت هذه الوسائل لتشمل بعض الأصول الأخرى ومن أهمها المخزون، حيث عرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبين الرقابة الداخلية سنة ١٩٢٦م " بأنها الإجراءات والطرق المستخدمة في المشروع من أجل الحفاظ على النقدية والأصول الأخرى بجانب التأكد من الدقة الكتابية لعملية إمساك الدفاتر".

ووضع مجمع المحاسبين الأمريكيين عام ١٩٣٠م تعريفا للرقابة الداخلية بأنها"مجموعة المقاييس والطرق، التي تتبناها المنشاة نفسها بقصد حماية أصولها، النقدية وغيرها، وكذلك بقصد ضبط الدقة الحسابية لما هو مقيد بالدفاتر".

ومن الملاحظ، أن التعريفين السابقين، اتفقا على أهداف الرقابة الداخلية المتمثلة في حماية الأموال من نقدية وغيرها، إضافة إلي ضمان الدقة المحاسبية والتي يمكن بمقتضاها تفادي وقوع الأخطاء و الغش.

وبما أن المنشآت في تلك الفترة، كانت تسعي لتحقيق أعلى رقم من الأرباح، وهو ما كان مقياسا أساسيا للتنافس بين المنشآت، فقد كانت الرقابة الداخلية تهدف إلى حماية الأصول والأموال، وضمان دقة الحسابات، وهي مهمة كافية لتلك المرحلة الاقتصادية.

المرحلة الثانية:

مع توسع حجم المنشآت، وما صحب ذلك من تضخم في عملياتها الإدارية والإشرافية، فقد تطور تعريف الرقابة الداخلية ليشمل مجموعة الوسائل والإجراءات التي تساعد على تقليل احتمالات الأخطاء، والغش بالإضافة إلى حماية النقدية والأصول الأخرى، وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية، ويبدو ذلك واضحا في تعريف الرقابة الداخلية، الوارد في نشرة معايير التدقيق رقم (١)، حيث عرف الرقابة الداخلية بأنها "خطة تنظيمية تبين كافة الطرق والأساليب التي تتبعها المؤسسة من أجل حماية أصولها، والتأكد من دقة وإمكانية الاعتماد على بياناتها المحاسبية، وتنمية الكفاءة التشغيلية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية".(توماس، ١٩٨٩)

كما اهتمت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المجمع الأمريكي للمحاسبين، بتقديم تعريف أكثر شمولية للرقابة الداخلية سنة ١٩٤٩م، وهو "أن الرقابة الداخلية تتضمن الخطة التنظيمية وكافة الطرق والمقاييس التي تتبناها المؤسسة لحماية أصولها، وضبط الدقة والثقة في بياناتها المحاسبية، والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية، وتشجع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة".(المجمع العربي، ٢٠٠١)

وفي سنة ١٩٥٣م صدر تعريف للرقابة الداخلية عن معهد للمحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز وهو: "تشير الرقابة الداخلية إلي نظام يتضمن مجموع عمليات مختلفة، من مالية وتنظيمية ومحاسبية، وضعتها الإدارة لحسن سير العمل بالمنشأة".(Collins, 1987).

ويلاحظ أن التعريف الإنجليزي، جاء مختصرا وأقل وضوحا، من التعريف الأمريكي، رغم ما جاء فيه من ذكر لحسن الأداء، وهو مفهوم متطور للرقابة الداخلية.

ويستنتج البحث أن هذه التعريفات، قد تخطت المفهوم التقليدي للرقابة الداخلية، الذي ورد في المرحلة الأولي السابقة الذكر، ليشمل التعريف إضافة للوظائف المحاسبية، الوظائف الرقابية الأخرى مثل الرقابة بالموازنات، والتكاليف المعيارية، وتقارير الكفاءة الإنتاجية، والتحليلات الإحصائية، المتعلقة بدراسة الزمن والحركة و، وتقارير الأداء.

ومن هنا يمكن تلخيص أهداف الرقابة الداخلية كما وردت في التعريف السابق ما يلي:

أ- حماية أموال المنشاة وأصولها، من الخطأ والغش وسوء الاستخدام.

ب- التأكد من دقة البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر، والتي تحتويها القوائم المالية.

ت- الارتقاء بالكفاية الإنتاجية وتخفيض التكاليف، من خلال تشجيع العاملين على الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة.

المرحلة الثالثة:

إن ظهور الشركات الكبرى، و الشركات عابرة الحدود، وظهور الأسواق المالية العالمية، والتطور الاقتصادي الهائل، وما صحب ذلك من تعقيد للعمليات الإدارية والإشرافية، وتفويض السلطات، وزيادة الاهتمام بتحقيق كفاءة استخدام الموارد المتاحة للمنشأة، في ظل المنافسة الاحتكارية، التي جعلت مقياس الربح غير كاف وحده لقياس كفاءة المنشاة، ومع ظهور الإدارة

العلمية التي تسعى إلى تحقيق أقصى استغلال اقتصادي للموارد المتاحة، من خلال تخفيض التكاليف إلى أقصى درجة ممكنة،...كل هذا التطور قد انعكس على هذا التطور في الأوضاع الاقتصادية، وعلى مفهوم الرقابة الداخلية بحيث تناول تحقيق الأهداف المرتبطة بكل نشاط، والاستخدام الاقتصادي للموارد المتاحة، والارتقاء بالإنتاجية بجانب الحفاظ على أصول المنشأة بصفة عامة وضمان الدقة الحسابية للعمليات المالية وملاءمة البيانات وشمولها.

ومع هذا فقد ازداد الاهتمام بالرقابة الداخلية، من قبل الباحثين والهيئات المهنية المتخصصة، فقد عرفها أحد الكتاب، " بأنها ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والموارد، تقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات، بغرض إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمتخذي القرارات، من خلال شبكة من قنوات وخطوط الاتصال".(حسين، ١٩٩٧)

كما أجرت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة، عن المعهد الأمريكي للمحاسبة دراسة شاملة لمفهوم الرقابة الداخلية، وصدرت نتائج هذه الدراسة في تقرير خاص بعنوان " الرقابة الداخلية " عناصر النظام المتناسق وأهميته للإدارة والمدقق الخارجي، وفي هذا التقرير تم تعريف الرقابة الداخلية على النحو التالي:(AICPA 1963)

" تشمل الرقابة الداخلية الخطة التنظيمية وجميع الطرق والمقاييس المتناسقة التي تتبناها المنشأة لحماية أصولها، وفحص دقة البيانات المحاسبية، ودرجة الاعتماد عليها والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بما تقضي به السياسات الإدارية المرسومة".

كما تم تعريف الرقابة الداخلية من قبل هيئة الخبراء المحاسبين المقبولين الفرنسية في عام ١٩٧٧م بأنها:" مجموع الضمانات التي تساهم في توجيه المؤسسة، وتهدف إلى ضمان المحافظة على الأصول ونوعية المعلومات وحمايتها من جهة، وإلى تطبيق تعليمات الإدارة، وتدعيم تحسين الأداء، من جهة أخرى. وتنبثق طرائق كل نشاط وإجراءاته من داخل المؤسسة للمحافظة عليها".(Danzier, 1983)

كما صدر تعريف آخر عن لجنة هيئة المحاسبة بإنجلترا سنة ١٩٧٨م: " تتضمن الرقابة الداخلية مجموع النظم، من مالية وغيرها، الموضوعة من قبل الإدارة، من أجل توجيه العمليات

كافة بالصفة المطلوبة والفعالة، واحترام السياسات الإدارية، وحماية الأصول وضبط الدقة في البيانات المسجلة".

كما تم تعريف الرقابة الداخلية في الدليل الإرشادي البريطاني للتدقيق: بأنها: "النظام الشامل للرقابة المالية والأخرى، والتي تنشئها الإدارة للمحافظة على مقدرات المنشأة، وتأكيداً على احترام الضوابط والسياسات المرسومة للمحافظة على أصولها وممتلكاتها، بالإضافة إلى التأكد من دقة التسجيل الدفتري للعمليات".(Coopers, 1992)

من الملاحظ أن التعاريف السابقة، تشترك في أهداف الرقابة الداخلية، التي تضمنها بوضوح تعريف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين، وتعريف معهد المدققين الداخليين بأمريكا، والذي ركز أساسا على الأهداف، وذلك على النحو التالي: (Collins, K.M., 1987)

أ- الدعوة إلى وجود هيكل تنظيمي واضح يحدد السلطات والمسئوليات، مع وجود وسائل تنسيق واتصال مناسبة.

ب- حماية أصول و ممتلكات الشركة من العبث و السرقة والاختلاس.

ت- التأكد من دقة البيانات المحاسبية، ومدى ملاءمتها للاعتماد عليها في رسم السياسات و ترشيد القرارات الإدارية.

ث- تشجيع الكفاية الإنتاجية، من خلال استخدام الموارد المتاحة في عملية الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة.

ج- تشجيع العاملين على الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية مما يساعد في تحقيق الأهداف والخطط الموضوعة.

ح- الدعوة إلى تحسين الأداء من خلال التوجيه بالأهداف.

وكما يلاحظ أن التعريفات السابقة قد أبرزت عدة جوانب مختلفة لمفهوم الرقابة الداخلية، مما جعلها تلقى قبولاً عاماً بين الأوساط ذات العلاقة، وعلى رأسها الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، حيث ورد تعريف (نظام الرقابة الداخلية) في سياق المعيار الدولي رقم ٤٠٠ المعنون بتقدير المخاطر والرقابة الداخلية: (المعايير الدولية للتدقيق، ٢٠٠١)

"إن تعبير نظام الرقابة الداخلية يعنى كافة السياسات والإجراءات (الضوابط الداخلية) التي تتبناها إدارة المنشأة لمساعدتها- قدر الإمكان- في الوصول إلى هدف الإدارة، وهو إدارة العمل بشكل منظم وكفء، والمتضمنة الالتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ومنع واكتشاف الاحتيال والخطأ، ودقة واكتمال السجلات المحاسبية، وإعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب ".

إن التعريف السابق يعتبر أكثر شمولية من أي تعريف آخر حيث اشتمل مفهوم نظام الرقابة الداخلية على أمور أبعد من تلك المتصلة مباشرة لوظائف النظام المحاسبي نذكر منها ما ورد في تفصيل الفقرة (٨) الواردة في نفس المعيار المذكور سابقاً:

أ- بيئة الرقابة: وتعني الموقف العام للموارد والإدارة وإدراكهم وأفعالهم المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية وأهميته في المنشأة، وللبيئة الرقابية تأثير على فعالية بعض إجراءات الرقابة، ولا تستطيع لوحدها ضمان فعالية نظام الرقابة الداخلية، فهناك عوامل مؤثرة في بيئة الرقابة منها:

- أداء مجلس الإدارة واللجان التابعة له.
- فلسفة الإدارة وأسلوب العمل.
- الهيكل التنظيمي للمنشأة وطرق إناطة الصلاحيات والمسؤوليات.
- نظام الرقابة الإدارية والمتضمن لوظيفة التدقيق الداخلية، والسياسات المتعلقة بالموظفين، والإجراءات وفصل الواجبات.

ب- إجراءات الرقابة: وتعني تلك السياسات والإجراءات التي اعتمدتها الإدارة إضافة لبيئة الرقابة لغرض تحقيق الأهداف الخاصة للمنشأة، وتتضمن إجراءات الرقابة ما يلي:

- تقديم التقارير واختبار المطابقات.
- فحص الدقة الحسابية للسجلات.
- السيطرة على تطبيقات وبيئة نظم معلومات الحاسوب.

مما سبق يمكن الاستنتاج بأن الرقابة الداخلية نظام شامل لجميع أوجه النشاط في المنشأة وجميع المستويات الإدارية، حيث تشمل الطرق التي تفوض بها الصلاحيات، ومسؤوليات الإدارة

تجاه وظائف المنشأة المختلفة، كذلك تشمل البرامج اللازمة لإعداد، التقارير المختلفة لجميع المستويات الإدارية، والتي تمكن المسئولين من مراقبة مختلف نشاطات المشروع، من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

٣,٢ أقسام الرقابة الداخلية:

لقد اعتمد كثير من الكتاب والمهتمين في مجال الرقابة الداخلية، في تصنيف فروعها أو أنواعها، على تبويب الأهداف التي تضمنها تعريفها، استنادا إلي ما جاء في التعريف الذي قدمه المعهد الأمريكي، حيث صنف الرقابة الداخلية إلى الأقسام التالية:(Charles, 1969)

١,٣,٢ الرقابة الإدارية:

وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية والإنتاجية، مع تشجيع الالتزام بالسياسات التي ترتبط مباشرة بالمسؤولية عن تحقيق أهداف التنظيم، مثل الكشوف الإحصائية، والموازنات التقديرية، وهي مرتبطة بطريقة غير مباشرة بالسجلات المحاسبية والمالية، وهي نقطة البداية لتقرير الرقابة المحاسبية على العمليات.

وكما هو واضح أن دراسة وتقييم نظام الرقابة الإدارية كأحد فروع الرقابة الداخلية، هو جزء هام من عمل المدقق، إذ إن السياسات والخطط المستهدفة والمرسومة من قبل الإدارة لها انعكاس مباشر ومؤثر على نتائج الأنشطة، وعلى المركز المالي للمنشأة، كما أن وجود أي انحرافات في تطبيق السياسات المرسومة، هو دليل قوي على وقوع أخطاء أو تقصير وربما غش وتزوير، مما ينعكس على الدقة المحاسبية للعمليات المالية ومن ثم على المركز المالي للمشروع، ومن هنا يؤثر على رأي المدقق حول مدى تمثيل هذه البيانات بعدالة وصدق للمركز المالي للمشروع.

٢,٣,٢ الرقابة المحاسبية:

تشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق، والإجراءات الهادفة إلى اختبار البيانات المحاسبية المعروفة بالدفاتر والسجلات، المتعلقة بحماية الأموال ودقة السجلات المحاسبية، ودرجة الاعتماد عليها، ويضم هذا النوع وسائل متعددة من أهمها:

- تسجيل العمليات وفقا لنظام القيد المزدوج.
- استخدام حسابات الرقابة.
- استخدام موازين المراجعة الدورية.
- إعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.
- إتباع نظام المصادقات سواء مع البنوك أو العملاء.
- وجود نظام مستندي سليم.
- وجود قسم للتدقيق الداخلي يتمتع بالاستقلالية والحيادية.

٣,٣,٢ الضبط الداخلي:

ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات، الهادفة إلى حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع، أو سوء الاستعمال، ويعتمد نظام الضبط الداخلي على تقسيم العمل والسلطة، لضبط العمليات اليومية، بحيث يقوم موظف بتنفيذ عملية مالية ما، ويقوم آخر بتدقيقها، وبالتالي يعتبر الضبط الداخلي الجزء الديناميكي لنشاط الرقابة الداخلية بمفهومها الشامل،ذ ويوفر دليلاً على الدقة والانضباط. (المجمع العربي، ٢٠٠١)

ويرى البعض تقسيم الرقابة الداخلية إلى أربع مناطق رئيسية هي: (الغندور، ٢٠٠٣)

- الهيكل المؤسسي وما يشتمل عليه من التعريف بالواجبات والمسئوليات وحدود الموافقة على القروض، وإجراءات صناعة القرار.
- الإجراءات المحاسبية وما تتضمنه من تسوية الحسابات والقوائم المالية وميزان المراجعة الدوري.
- مبدأ "الأربع عيون"، الذي يحتوي على الفصل بين الوظائف، المراجعة المزدوجة، والرقابة الثنائية على الأصول، والتوقيع الثنائي.
- الرقابة الطبيعية على الأصول والاستثمارات.

ومن الملاحظ أن هذا التقسيم، أقل شمولية من التقسيم الذي تم ذكره سابقا، والذي اعتمدته معايير التدقيق الدولية، حيث قسم الرقابة الداخلية إلى عناصر ثلاثة أساسية، الرقابة الإدارية

والرقابة المحاسبية والضبط الداخلي بمفهومها المتكامل، وهو أكثر شمولية وتفصيلا من التقسيم الذي أورده الدكتور الغندور.

٤,٢ الاعتبارات الهامة عند تصميم نظام الرقابة الداخلية:

أجمعت الهيئات المهنية المتخصصة، كما أشارت المعايير الدولية، وكذلك الكتاب والباحثون، على أن وضع بنية محكمة للرقابة الداخلية، يقع على عاتق إدارة المنشأة.*

ولما كانت الرقابة الداخلية الفعالة، ركنا هاما للمنشأة، تؤهلها للقيام بتأدية المهام المناطة بها، وفي الوقت ذاته تكون فيه حائلا ومانعا من حدوث الغش أو الخطأ، وتحافظ على أصولها وأملاكها من العبث أو سوء الاستعمال.

ومن الطبيعي أن تأخذ الإدارة في الاعتبار، العلاقة بين درجة فعالية بنية الرقابة وبين تكاليف تصميم هذه البنية، والسؤال الذي يمكن طرحه، هل هناك علاقة بين درجة فعالية بنية الرقابة الداخلية وبين تكاليف تطبيقها؟

إن بعض الباحثين، (Cook, 1976) أظهر هذه العلاقة باستخدام أسلوب تحليل التكلفة والعائد حيث أشار إلى أن على الإدارة أن تقوم بدراسة وتقدير المنافع المتوقعة نتيجة لتطبيق نظام الرقابة المصمم، ومقابلة هذه المنافع بتكاليف تطبيقها، فإذا تبين أن كل توسيع في إجراءات الرقابة الداخلية، تقابله زيادة في تكاليف تنفيذها، عندها يجب أن تتخلي المنشأة عن بعض الإجراءات الرقابية التي تعتبر تكلفة إضافية، بما لا يحدث خللا في جوهر العملية الرقابية.

هذا ويرى البعض أن هناك خمسة عناصر أساسية، تؤخذ في الاعتبار عند تصميم نظام فعال للرقابة الداخلية:(Arens, 1988)

أ- تزويد الإدارة بالبيانات المناسبة، حيث إن الإدارة يجب أن تمتلك المعلومات الدقيقة من عمليات المنشأة، إذ إن اتخاذ قرار ما يحتاج إلى توافر كم من المعلومات المناسبة، لمساعدة الإدارة على اتخاذ القرار المناسب، ومثال ذلك قرار فتح عميل ما ائتماناً بنكياً.

---

*:(المعايير الدولية ٢٠٠١، الترجمة العربية الصادرة عن المجمع العربي.١٩٩٩)، و(الترجمة الصادرة عن جمعية مدققي الحسابات الفلسطينية، ٢٠٠١)، (Porwal, L.S. & Kapoor1981) ، (Roberson & Davis1985)، (Coopers & Lybrand, 1992).

ب- مساعدة الإدارة في المحافظة على الأصول والسجلات، فالأصول المادية يجب أن تكون محمية من سوء الاستخدام أو السرقة أو حوادث مدمرة، وذلك من خلال نظام رقابة فعال، بالإضافة إلى السجلات ذات الأهمية مثل أوراق القبض أو العقود المبرمة مع الغير والشيكات الواردة والتراخيص، كما أنه يجب حماية تسجيل العمليات المختلفة باستخدام الحاسوب من خلال حفظ هذه المعلومات بعدة وسائط ما أمكن.

ت- تشجيع كفاءة العمليات، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتجنب الازدواجية في العمليات، مع مراعاة تجانس تكاليف العمليات الرقابية مع الفوائد المرجوة من هذه العمليات.

ث- تعزيز تطبيق السياسات والإجراءات الموضوعة والهادفة إلى تحقيق أهداف المنشأة من قبل الأشخاص ذوي العلاقة.

ج- مراعاة الأنظمة والقوانين الخارجية، سواء القوانين المحلية أو الدولية والتي تنظم أعمال المنشآت المختلفة.

٥,٢ العوامل التي ساعدت على تطور الرقابة الداخلية واتساع نطاقها:

لقد ساهمت عدة عوامل في زيادة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية ومن أهم هذه العوامل:(العبد الله، ١٩٩٨)

١,٥,٢ كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها:

إن النمو المتسارع في حجم الشركات وتنوع أعمالها من خلال الاندماج والتفرع والنمو الطبيعي، جعل من الصعوبة بمكان الاعتماد على الاتصال الشخصي في إدارة المشروعات، وقد أدى ذلك إلى الاعتماد على وسائل هي في صميم أنظمة الرقابة الداخلية، مثل الكشوف التحليلية والموازنات وتقسيم العمل وغير ذلك.

٢,٥,٢ اضطرار الإدارة إلي تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية:

إن انفصال أصحاب رؤوس الأموال في الشركات المساهمة عن الإدارة، إضافة إلى كون مجلس الإدارة لا يستطيع القيام بجميع الأعمال المنوطة به، فيفوّض بعضا من صلاحياته إلى إدارات فرعية، ومن أجل إخلاء مسئوليته أمام المساهمين، فان مجلس الإدارة يقوم بتحقيق الرقابة على أعمال هذه الإدارات عن طريق وسائل ومقاييس وإجراءات الرقابة الداخلية، التي بدورها تؤدي إلى اطمئنان الإدارة إلى سلامة العمل بالمنشأة، ومن هنا جاء الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية ووضع الوسائل والإجراءات التي تكفل لمجلس الإدارة تحقيق أهدافه.

٣,٥,٢ حاجة الإدارة إلى بيانات دورية دقيقة:

إن وجود نظام للرقابة الداخلية، يجعل من التقارير المالية المقدمة للإدارة موضع ثقة، حيث تساهم في عملية اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات ورسم السياسات المستقبلية.

٤,٥,٢ حاجة إدارة المشروع إلى حماية وصيانة أموال المشروع:

إن وجود نظام فعال للرقابة الداخلية يحمي الإدارة من المسؤولية المترتبة عليها أمام المساهمين وغيرهم، وبالتالي فإن عليها أن توفر سلسلة من الإجراءات التي تعمل على حماية الأصول والممتلكات والتأمين عليها، كما تعمل على تفادي الأخطاء والتبذير والإهمال، واكتشاف ما قد يحدث من ذلك.(المجمع العربي، ٢٠٠١)

٦,٢ المقومات الأساسية لأنظمة الرقابة الداخلية:

لقد أجمع الباحثون في مجال التدقيق على أن المقومات الأساسية الآتية ضرورية للاعتماد على كفاية أنظمة الرقابة الداخلية:*[١]

١,٦,٢ هيكل تنظيمي إداري:

إن لتطور علم الإدارة تأثير هام على التنظيم الإداري خاصة في المنشآت الكبيرة التي تتعدد إداراتها، فلقد اعتمد عدد كبير من هذه المؤسسات نظرية الصلاحيات بحيث تقترب المسافة

*منهم الدكتور خالد أمين عبدا لله والدكتور يوسف جربوع والدكتور محمد أمين والأستاذ توفيق أيوب إضافة إلى المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين و المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ومبادئ بازل الأساسية.

بين متخذ القرار ومنفذه، ولا بد أن يقترن هذا التفويض بإجراءات إدارية واضحة، وأساليب رقابة فعالة.

كما يراعى في الهيكل التنظيمي البساطة والمرونة، كذلك الوضوح من حيث تحديد السلطة والمسئولية، وتسلسل الاختصاصات، وتكون الإدارات الرئيسة فيه واضحة، مع تحديد سلطات ومسؤوليات هذه الإدارات بدقة تامة.

٢,٦,٢ وجود نظام محاسبي:

يعتمد على مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات، ودليل مبوب للحسابات ومجموعة من المستندات تفسر باحتياجات المشروع، إضافة إلى تصميم دورات محاسبية مستنديه، تحقق رقابة فعالة في المراحل التي يمر فيها المستند، أما الدليل المحاسبي فيجب أن يراعى في تصميمه تيسير إعداد القوائم المالية بأقل جهد وكلفة ممكنة.

٣,٦,٢ الإجراءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات:

يجب مراعاة تقسيم الواجبات بين الدوائر المختلفة، بحيث لا يستأثر شخص واحد بعملية محاسبية أو مالية ما من أولها لآخرها، حيث يشكل الجمع بين هذه المراحل خطراً على المنشأة بوجود تلاعب أو اختلاس.

٤,٦,٢ اختيار الموظفين الأكفاء ووضعهم في المراكز المناسبة:

وما يتضمنه ذلك من توصيف دقيق لوظائف المنشأة المختلفة، وبرنامج مرسوم لتدريب العاملين في المنشأة، بما يضمن حسن اختيارهم، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، حتى يمكن الاستفادة من الكفاءات المختلفة.

٥,٦,٢ رقابة الأداء في إدارات المشروع:

حيث يجب الالتزام بمستويات أداء مخطط لها ومرسومة، وإذا وجد أي انحراف عن هذه المستويات، يجب دراسته ووضع الإجراءات الكفيلة بتصحيحه.

ومن طرق رقابة الأداء إشراف المسئول المباشر على عمل من هم دونه، أو استعمال أدوات الرقابة المختلفة، مثل الميزانيات التقديرية، والتكاليف المعيارية، وتقارير الكفاية أو التدقيق الداخلي.

٦,٦,٢ استخدام الوسائل الآلية:

بما يكفل التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات، والمحافظة على أصول المشروع وموجوداته من أي تلاعب أو اختلاس.

٧,٢ التدقيق الداخلي وعلاقته بالرقابة الداخلية:

يسهم التدقيق الداخلي، في تتبع الثغرات وحالات عدم الكفاءة وتخفيض حجم المخاطر، بهدف التحقق من توافر سياسات وإجراءات مطورة والتحقق من التزام البنك بها.(الغندور، ٢٠٠٣)

ويمكن تعريف التدقيق الداخلي "بأنه عنصر من عناصر نظام الرقابة الداخلية، تضعه إدارة المنشأة بقصد فحص وتقويم، ثم التقرير عن الرقابات أو الضوابط المحاسبية والأخرى، التي تمارس على العمليات، وتوجد إما بقرار إداري، أو في بعض الظروف بموجب متطلبات قانونية ".(**SAS-**٦١٠")

وتتزايد الحاجة إلى إدراة مستقلة للتدقيق الداخلي، كلما توسعت المشروعات وتعقدت عملياتها وظهرت مسألة الكفاية، واضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسئوليات، وحاجتها إلى بيانات دورية مدققة، إضافة إلى حاجة إدارة المنشأة إلى حماية أموال المشروع.

وتعتمد فعالية التدقيق الداخلي، على الدور الذي تقوم به إدارة التدقيق الداخلي وما إذا كان يسمح لها بامتلاك حرية كبيرة للعمل، ودرجة معقولة من الاستقلالية، بحيث تحقق مجموعة من الأهداف نذكر منها: (المجمع العربي، ٢٠٠١)

أ. طمأنة إدارة المنشأة العليا، إلى حسن سير عمليات المشروع، والعمل وفق الخطط والسياسات المقررة.

ب. تحقيق رقابة فعالة على عمليات المشروع، بما يحقق أهدافه من جهة ويعد ركيزة من الركائز الأساسية، التي يعتمد عليها المدقق الخارجي من جهة أخرى.

ت. مراجعة جدوى وكفاءة الأنشطة، والتحقق من عمل الضوابط والرقابات غير المالية.

ث. تحديد التجاوزات التي لا تستطيع الإدارة العليا كشفها بالوسائل العادية.

ج. التأكد من دقة التقارير المالية المتدفقة باتجاه الإدارة العليا.

ح. التحقق من تنفيذ العمليات المحددة، وخاصة المتعلقة بتنفيذ إجراءات الرقابة الأخرى.

ويمكن القول، إن طبيعة عمل المدقق الداخلي، كونه يعايش النشاطات داخل المنشأة، تجعله يتوفر لديه معلومات كثيرة، مما يؤهله ليكون مرجعاً مهماً للمعطيات والمعلومات، ويكّون لديه معرفة بالعمل لا تتوافر إلا لعدد محدود من الأشخاص في المشروع، وهذا ما يجعله قادراً على تنفيذ الأعمال ذات الطبيعة الخاصة.

وقد بين المعيار الدولي رقم"٦١٠-**SAS**" أهداف التدقيق الداخلي ونطاقه، كما بين العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي، وتضمن الإشارة إلى أن المدقق الخارجي يجب أن يستفيد من عمل المدقق الداخلي، وعلى المدقق الخارجي أن يأخذ المعايير التالية في الحسبان عند اعتماده على التدقيق الداخلي:

أ- **الوضع التنظيمي**:

حيث يعتبر المدقق الداخلي جزءا من المنشاة، وبالتالي قد يتعرض لعوائق تواجهه أثناء تأديته لما يناط به من أعمال، وعلى المدقق الخارجي التأكد من مدى استقلالية المدقق الداخلي وتبعيته لأعلى مستوى إداري، إضافة لتجرده من الوظائف التشغيلية.

ب- **نطاق المهام المناطة بالمدقق الداخلي**:

يجب أن يتحقق المدقق الخارجي، من عمق المهام التي يقوم بها المدقق الداخلي، ومدى جدية وأهمية التوصيات المقدمة للإدارة، ومدى أخذ الإدارة بهذه التوصيات.

ت- **الكفاءة الفنية**:

على المدقق الخارجي أن يتأكد من أن المدقق الداخلي، يتمتع بالكفاءة العلمية والمهنية، والتدريب المناسب، الذي يؤهله لإنجاز ما يناط به من مهام.

ث- **بذل العناية المهنية الكافية**:

يحب أن يتحقق المدقق الخارجي من أن المدقق الداخلي يقوم بالتخطيط لعمله، وتوثيقه بصورة سليمة، واستخدام أوراق عمل مناسبة.

٨,٢ علاقة النظام المحاسبي بالرقابة الداخلية:

إن احتياج المنشأة إلى وجود نظام محاسبي، ضروري لتسيير أعمال المنشأة، وتسجيل الوقائع التي تحدث نتيجة لمزاولتها أنشطتها الاعتيادية، التي وجدت من أجلها.

والنظام المحاسبي في أبسط أشكاله، قد يتكون من دفتر تحليل للنقدية ودفاتر للفواتير والإرساليات ودفتر للدائنية وآخر للمديونية، وربما يتمشى هذا النظام في حالة المنشآت صغيرة الحجم، ولكن كبر حجم المشروعات وتعدد فروعها وتنوع منتجاتها، وكثرة ملاكها، مما يترتب عليه التأكد والتثبت من النظام المحاسبي، ومدى ملاءمته كقاعدة لتجهيز المعلومات المحاسبية من خلال تسجيل عمليات المنشأة المختلفة.

ويتمثل النظام المحاسبي في "مجموعة المستندات والسجلات وتصنيف سليم للحسابات، وتقارير دورية وقوائم مالية تتضمن البيانات والمعلومات المالية اللازمة لمتخذي القرارات"

ولكي تكون المعلومات التي يوفرها هذا النظام ذات فعالية يجب أن تتصف بالمعايير التالية:(حجازي، ١٩٩٨)

أ- الملاءمة: وهو أسلوب لقياس نوعية أدلة الإثبات، ودرجة مناسبتها لتوكيد معين، وموثوقيتها وقدرتها في التأثير على متخذي القرارات.

ب- المصداقية: وتعني أن البيانات المحاسبية تتأثر بمدى الوثوق بها ومدى قدرتها، على توضيح ودقة قياس الحوادث، وبيان أثرها على النتائج المالية.

ت- الحياد : ويعني أن البيانات المالية يجب أن تعكس أوجه النشاط الحقيقي دون تحيز كما يجب أن تكون هذه البيانات والمعلومات كاملة وواضحة.

ث- المقارنة: وهي صفة هامة في البيانات والمعلومات المالية، المعدة على أسس وممارسات ومفاهيم محاسبية مقبولة، بحيث تجعل من هذه البيانات قابلة للمقارنة بين سنة وأخرى أو مشروع وأخر.

المبحث الثالث

الرقابة الداخلية في البنوك التجارية

١,٣ أهمية الرقابة الداخلية للبنوك التجارية:

تنبع أهمية دراسة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، من الأهمية التي يتصف بها عالم البنوك بصفة خاصة والقطاع المالي بصفة عامة حيث تعتبر هذه القطاعات أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية للتغيرات الاقتصادية والمالية وأكثرها تطوراً، حيث تقوم البنوك التجارية بدور هام في الوساطة المالية من تلقي الودائع واستخدامها في عمليات الإقراض والاستثمار إلى غير ذلك من العمليات التي تساهم في نمو الاقتصاد الوطني، وقد شهدت السنوات الأخيرة العديد من التطورات الإيجابية مثل استخدام التكنولوجيا الحديثة في الصناعة البنكية، لا سيما العمليات البنكية الإلكترونية واستخدام الإنترنت وبطاقات الاعتماد والسحب الآلي والتحويلات الفورية، كما شهد عالم البنوك انفتاحا كبيراً على المستوى الدولي، ومن المتوقع أن تزداد درجة هذا الانفتاح مع تطبيق اتفاقية الخدمات (GATs) حيث تمثل الخدمات المالية أحد أهم محاور هذه الاتفاقية.

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية التي شهدها عالم البنوك على المستوى الدولي منذ بداية العقد الماضي، إلا أن البنوك قد شهدت أيضاً أزمات عصفت باقتصاديات بعض الدول، مثل الدول الآسيوية، ومن الملاحظ أن المتتبع للأزمات المالية يجد أن أزمات البنوك كانت أحد الأسباب الرئيسة التي أدت إلى هذه الأزمات وكانت أيضاً نتيجة لها.(Basel, 1999)

من هنا أخذ موضوع الرقابة على البنوك بأدواتها المختلفة أهمية خاصة، مقارنة مع الرقابة على النشاطات الاقتصادية الأخرى، وذلك لما تقوم به البنوك من دور هام في بناء الاقتصاد الوطني، ولم يقتصر الاهتمام بالرقابة الداخلية للبنوك على دولة دون أخرى، حيث نجد أكثر الدول قوة اقتصادية وهي الولايات المتحدة الأمريكية قد شكلت مجلسا حكوميا لمتابعة مدى ملاءمة نظام الرقابة الداخلية في البنوك العاملة ضمن حدودها وبشكل دوري برئاسة مكتب المحاسبة العام.(Richard, 1997)

وقد أشارت لجنة بازل في تقريرها المتعلق بكفاية رأس المال العامل (الملاءمة البنكيـــة) إلى دور البنوك في بناء الاقتصاد الوطني بما يلي: (الشماع ١٩٩٠)

أ- تحويل المدخرات بالاقتصاد الوطني إلى قروض استثمارية، وبالتالي المساهمة في تحويل عملية التنمية الاقتصادية.

ب- تلعب البنوك دوراً في تحديد كمية النقود ضمن الإطار التشريعي الذي تحـــدده الـــسلطات النقدية، مثل نسبة الاحتياطي الإلزامي، وذلك من خلال نشاطات البنوك الإقراضية.

ت- أصبحت البنوك في الأسواق المالية المتقدمة، مصدراً للابتكار والتجديد، بالنسبة للأدوات المالية المتوفرة والأساليب التقنية الحديثة لتوجيه المدخرات.

ويتضمن الإطار الفكري المستخدم لدراسة موضوع الرقابة على البنوك حالياً العناصـــر التالية:(Fredric, 1986).

أ- إن الرقابة على البنوك بجميع أنواعها، والتي فرضت بالدرجة الأولـــى لحمايـــة أمـــوال المودعين وللتأكد من سلامة الجهاز البنكي، تشكل تكلفة إضافية من وجهة نظر البنـــوك حيث إنها تحد من مقدرة البنوك على استعمال ما لديها من موارد.

ب- إن البنوك هي مؤسسات يعتمد استمرارها على تحقيق هامش معقول من الربح.

ت- إن أي تغير في البيئة الاقتصادية المحيطة بالبنوك والذي قـــد يجعـــل المـــردود الحـــالي لعملياتها والمحدد إلى درجة ما بالإطار التشريعي أقل من المردود الذي قد تجنيـــه مـــن تشغيل مواردها في الأسواق المالية، يؤدي بالبنوك إلى ابتكـــار أدوات ماليـــة وخـــدمات مصرفية جديدة وذلك للمحافظة على هوامشها من الربح.

٢,٣ مفهوم الرقابة البنكية وتطورها:

شهد مفهوم الرقابة البنكية تطورا ملموسا، حيث انتقل من مرحلة الوقوف علـــى وضـــع البنك في لحظة معينة، إلى مرحلة الرقابة المستمرة للوقوف على التغيرات الحادثة في الأوضـــاع المالية للبنوك. وبالتالي لم يقتصر مفهوم الرقابة على استقراء القوائم المالية للبنوك، ســـواء مـــن خلال الرقابة المكتبية أو الرقابة الميدانية، ومن ثم التحقق من التزام البنـــك بالـــضوابط الرقابيـــة

والوقوف على سلامة نظام الرقابة الداخلية ومدى الالتزام بها، بل امتد ليشمل نظام الرقابة بالمخاطر والذي بموجبه تطورت عناصر الرقابة الميدانية لتشتمل على:(الشاهد، ٢٠٠١)

أ- تقييم الوضع المالي للبنوك بوجه عام.

ب- تحديد الاختبارات اللازمة للتحقق من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك وحجم كل نوعية ومدى تناسبها مع رأس المال.

ت- تقييم مدى إلمام البنك بهذه المخاطر ونظم إداراتها.

ث- تحديد المستويات غير المقبولة من المخاطر ونقاط الضعف في إدارة المخاطر.

ج- إلزام البنك بوضع أو مراجعة خططه بشان التغلب على أية نقاط ضعف يتم اكتشافها ومتابعة مدى التزام البنك بتنفيذ هذه الخطط.

٣,٣ تقييم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية من منظور عالمي:

يمكن القول أن هناك اهتماما عالميا بوضع إطار عام لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية ومنها:

١,٣,٣ منشورات لجنة بازل* المتعلقة بالرقابة الداخلية:

تعتبر لجنة بازل إحدى أهم المنظمات التي ساهمت وتساهم في رسم السياسات العامة والأساسية الإرشادية لعمل البنوك حيث تمثلت أهداف اللجنة الأساسية في: (الشماع، ١٩٩٠)

أ- المساعدة في تقوية استقرار النظام البنكي الدولي.

ب- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين البنوك والناشئة عن الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال البنكي.

ت- تحقيق توافق دولي في الأنظمة الرقابية الحاكمة لكفاية رأس المال في البنوك الدولية، وذلك بإضافة إطار جديد يقود إلى تقوية سلامة واستقرار النظام البنكي الدولي من جهة، وتحقيق العدالة والإنصاف في عملية المنافسة البنكية الدولية.

---

* تشكلت لجنة بازل (بال) للأنظمة البنكية والممارسات الرقابية " وقد ضمت اللجنة في عضويتها ممثلين عن مجموعة العشرة(Group 10) وهي بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة إضافة إلى لوكسمبورغ، وكانت اللجنة تعقد اجتماعاتها في مدينة بال بسويسرا وهي مقر بنك التسويات الدولية (Bis) وذلك برئاسة كوك (Coke) من بنك إنجلترا.

ومن الملاحظ أن اللجنة حرصت على التوصل إلى مجموعة من المبادئ العامة مع الأخذ بعين الاعتبار السمات الخاصة للنظم الرقابية المحاسبية في الدول الأعضاء.

وبالعودة إلى جهود لجنة بازل بشأن الرقابة الداخلية في البنوك فقد جاء في مقدمة الورقة المنشورة من قبل هذه اللجنة: (Basle, sep.1998)

- إن اللجنة واستمراراً في مساعيها لمعالجة القضايا المتعلقة بالرقابة على البنوك وتعزيز عملية الإشراف من خلال التوجيهات التي تشجع الممارسات الإدارية السليمة، فقد أصدرت لجنة بازل للإشراف على البنوك هذه الورقة المتعلقة بتقييم أنظمة الرقابة الداخلية.
- إن وجود نظام فعال للرقابة الداخلية يعتبر مكوناً أساسياً من أجل عمليات بنكية سليمة، كما أن وجود نظام قوي للرقابة الداخلية يضمن تحقيق الأهداف والدوافع المرجوة من قبل هذه البنوك، خاصة وأن هذه البنوك على المدى البعيد تهدف إلى تحقيق الأرباح.
- إضافة إلى الثقة المطلوبة في التقارير المالية والإدارية فإن النظام الفعال للرقابة الداخلية يساعد على ضمان التزام البنك بالقوانين، والتعليمات، والسياسيات، والخطط، والقواعد، والإجراءات الداخلية، بالإضافة إلى تقليل مخاطر الخسائر غير المتوقعة أو الإضرار بسمعة البنك.

مما سبق نستنتج أن اللجنة أشارت في مقدمة الورقة المنشورة إلى إيضاح أهمية وجود نظام رقابة داخلي قوي وفعال، مع ما يترتب على وجود مثل هذا النظام وانعكاسه على أداء وجودة وسمعة البنك، وإن عدم وجود نظام فعال للرقابة الداخلية سيكون له آثار سلبية على سمعة البنك، بالإضافة إلى مخاطر الخسائر غير المتوقعة، وعدم الثقة في التقارير المالية لهذا البنك.

ومع أن الورقة قدّمت العناصر الأساسية لنظام رقابة سليم، من خلال الخبرة المكتسبة لدى عدة أقطار شاركت في وضع هذه الورقة إضافة إلى مبادئ أعدت مبكراً في نشرات سابقة لهذه النشرة وقد تم تعميمها من قبل اللجنة فقد حددّت أهداف هذه الورقة في وضع خطوط عامة حول عدد من المبادئ التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل السلطات الرقابية عند تصميم أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك، وأكدت الورقة في البند رقم (٣): (مرجع سابق)

"أن على جميع أعضاء اللجنة الموافقة على أن المبادئ التي وردت في هذه الورقة يجب الالتزام بها في تصميم نظام الرقابة الداخلية في البنوك".

"All members of the Basle committee agree that the principles set out in this paper should be used in evaluating a bank's internal control system."

٢,٣,٣ نموذج كاملز(CAMELS) لتقييم أداء البنوك:

برز في السنوات الأخيرة نظام أكثر شمولية لتقييم أداء الجهاز البنكي، سمي بنموذج CAMELS))، وهو نموذج أمريكي يعتبر بمثابة منهج علمي للتقييم الشامل لأنشطة البنك مصنف حسب العناوين التالية: (شاهين، ٢٠٠٢)

- رأس المال (Capital)، حيث يقيس مدى كفاية رأس مال البنك، لمعرفة وتقدير فرص التوسع المستقبلي، كم يقيس أيضا مدى قدرة البنك على تغطية المخاطر وتحمل الخسارة، إضافة لمدى كفاية النظم والسياسات المالية والتمويلية.
- الأصول (Assets)، حيث تشمل التحقق من مدى جودتها ونوعيتها والمخاطر التي تواجهها، ومدى تحقيقها للعوائد، وفترة الاسترداد، ومدى كفاية الضمانات المقدمة بشأنها.
- الإدارة (Management)، وهي تقيس قدرة الإدارة على قيادة السياسات البنكية والائتمانية نحو تحقيق الأهداف المرجوة، وتحقيق العائد المناسب، ويمكن قياسها من خلال مؤشرات الأرباح، ومدى التقيد بالضوابط الرقابية، ومدى كفاءة توظيف الأموال وغيرها.
- الأرباح (Earning)، حيث تقيس قدرة البنك على الاستمرارية في تحقيق الإيرادات ونموها بشكل طبيعي، والتقليل من الإنفاق العام، ومراقبة الديون لضمان عدم تعثرها.
- السيولة (Liquidity)، وهي من المعايير الهامة لضمان استمرارية ونجاح البنك، وضمان استقراره من خلال حسن إدارة السيولة، و المواءمة بين العائد والمخاطرة.
- الحساسية (Sensitivity)، وهي من المؤشرات التي توضح مدى قدرة البنك على إدارة مخاطر السوق في ظل التغيرات في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، إضافة للموازنة في استخدامات الأموال بما لا يعرض البنك لمخاطر التقلبات في السوق.

المبحث الرابع

المخاطر والضوابط الرقابية لأنظمة المعلومات البنكية المحوسبة

١,٤ مقدمـــة:

يرى العديد من البنكيين وخبراء الرقابة البنكية، أن المبادئ الرقابية التـــي تطبـــق علـــى البنوك التقليدية، قابلة للتطبيق على البنوك التي تستخدم الحوسبة في إدارة عملياتهـــا ومنهـــا مـــا يعرف ببنوك الإنترنت، ولكن مع مواءمـــة هـــذه المبـــادئ لتتناســـب مـــع طبيعـــة الخـــدمات الإلكترونية.(شاكر، ٢٠٠١)

وقد أشار السيد Roger Ferguson نائب رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلـــى أن هناك العديد من المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا والتي ترجع إلى القائمين عليهـــا أو البـــرامج أو وسائل الحماية التي تختارها إدارة البنك، كما أكد أيضا على أن التحديث والتطوير في الأنظمـــة الرقابيـــة للعمليـــات البنكيـــة الإلكترونيـــة يجـــب أن يواكبـــه تحـــديثا مماثـــل فـــي القـــوانين البنكية.(www.federalreserve.gov)

ويذكر أن الحاسبات الإلكترونية من وسائل التشغيل المهمة للمصرف، كنظام للمعلومـــات المحاسبي، وتنبع أهميتها، من كونها قد ساعدت المحاسبين والمدققين الذين يـــشغلون الوظـــائف الأساسية للمصرف، على سرعة إنجاز الأعمال المناطة بهم، وبدقة عالية، حيث أصبحت عمليـــة استخراج التقارير والمعلومات المحاسبية تتم في أية لحظة. كما تتيح لإدارة البنك مـــصدراً هامـــاً للمعلومات في الوقت المناسب، مما يساعدها في عملية ترشيد قراراتها المتعلقة بأعمال البنك، بما يحقق الأهداف المرسومة.

كما أن استخدام النظم المحاسبية المحوسبة، يؤثر بشكل ملحوظ فـــي طبيعـــة العلاقـــات التنظيمية بين مراكز النشاط البنكي المختلفة، ضمن قواعد تقسيم العمل، إضافة إلـــى الأســـاليب المتبعة في تشغيل البيانات المحاسبية، وطرق الاحتفاظ بها وتخزينها، ثم استعادتها عند الحاجـــة،

وأيضاً أشكال السجلات والدفاتر والتقارير المحاسبية، وكل ذلك يستدعي اهتماماً متزايداً من قبل المدقق الخارجي، للتأكد من مدى جودة الضوابط الرقابية المحيطة بالنظم المحاسبية المحوسبة.

ومع ما تمتاز به هذه النظم، حيث أصبحت هذه النظم قادرة على تناول معالجة حجم هائل من البيانات بالسرعة الفائقة والدقة المتناهية، إضافة إلى قدرة كبيرة على حفظ وتخزين البيانات والمعلومات في حيزٍ ضيق مع سهولة الرجوع إلى هذه البيانات عند الحاجة إليها،..مع كل ذلك فقد صاحب استخدام الحاسبات الإلكترونية في تشغيل البيانات العديد من المشاكل التنظيمية والإدارية والبشرية والرقابية والأمنية، لذلك يجب على المدققين أن يُلموا بمعرفة كافية بنظم تشغيل البيانات باستخدام الحاسبات، والوسائل الواجبة الاستخدام عند القيام بالمهام المنوطة بالمدقق الخارجي.(حسين، ١٩٩٧)

ونتيجة لاعتماد البنوك التجارية في فلسطين على النظم المحوسبة في القيام بالمهام المناطة بها، مما يترتب عليه إحكام الرقابة على هذه النظم سواء من قبل الإدارة أو غيرها من الهيئات الإشرافية، إضافة إلى المدققين الخارجين، فإننا نرى من الأهمية أن نتناول المخاطر الناتجة عن ممارسة العمل البنك الإلكتروني، مع ما يترتب عليه من دراسة وتقييم لها من قبل المدقق الخارجي، مع الأخذ بالاعتبار ما تناولته المعايير الدولية والأبحاث والنشرات الدولية والجهات الإشرافية في هذا المجال.

٢,٤ مخاطر ممارسة الأعمال البنكية المحوسبة:

لقد انعكس التحول من نظام الخدمات البنكية التقليدية، إلى نظام الخدمات البنكية المحوسبة، مما انعكس على بنية المخاطر المرتبطة بالعمليات البنكية التقليدية، بإضافة عناصر جديدة للمخاطر وهي:(Schaechter, 2002))

١,٢,٤ المخاطر الاستراتيجية:

تتمثل في المخاطر الناجمة عن عدم تبني الاستراتيجيات المناسبة، التي تأخذ في اعتبارها كيفية تحقيق المزيج المناسب من الخدمات البنكية التقليدية، والخدمات

الإلكترونية، الأمر الذي لا يعرضها لمزيد من المخاطر، ولا يؤثر سلبا على المركز التنافسي للبنك.

٢,٢,٤ مخاطر التشغيل:

تنشأ هذه المخاطر من إخفاق النظم والبرامج أو عدم كفاءتها لمواجهة متطلبات المستخدمين، كذلك نتيجة لعدم توفر نظام أمان مناسب عند تصميم النظم والبرامج المحوسبة، مما قد ينشأ عنه اختراق غير المرخص لهم لهذه النظم واستغلال هذا الاختراق للوصول إلى معلومات ذات طابع سري، أو إنجاز العمل بصورة غير سليمة من قبل المستخدمين للنظم والبرامج، أو إساءة استخدامها من قبل العملاء.

٣,٢,٤ مخاطر السمعة:

وهي تنشأ نتيجة لتوافر رأي عام سلبي تجاه البنك، الأمر الذي قد يؤدي إلي التأثير على بنوك أخرى، نتيجة عدم مقدرة البنك على إدارة نظمه بكفاءة أو حدوث اختراق مؤثر لها، أو بمعنى آخر عدم قدرة البنك - في أية لحظة- على توفير الخدمات البنكية عبر أي من القنوات المحوسبة وفق معايير الأمان والسرية والدقة والتوقيت المناسب.

٤,٢,٤ المخاطر القانونية:

وهي الناتجة عن عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات البنكية المحوسبة، خاصة وأن بعض هذه العمليات لا زالت في طور النضج مثل السجلات الإلكترونية، والتوقيعات الإلكترونية، والعقود الإلكترونية، والاعتراف بسلطات التصديق والأحكام العامة لها، وأحكام السرية والإفصاح، وغيرها.

من هنا نري أهمية أن يكون مدقق الحسابات ملما بالجوانب الفنية، ويمكنه كذلك الاستعانة بخبراء أثناء قيامه بعملية التدقيق، حيث يسهم المدقق الخارجي في تتبع الثغرات وحالات عدم الكفاءة، كما يسهم في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتخفيض المخاطر المذكورة، إضافة للمخاطر التقليدية إلى الحد الأدنى.

٣,٤ مفهوم التدقيق في بيئة تستخدم نظم المعلومات المحوسبة:

عرف المعيار الدولي للتدقيق رقم (٤٠١) مفهوم " التدقيق في بيئة أنظمة معلومات تستعمل الحاسوب " كما يلي: (المعايير الدولية، ٢٠٠١)

" لغرض المعايير الدولية للتدقيق فإن بيئة أنظمة المعلومات المحوسبة توجد عندما تستخدم المنشأة الحاسوب، من أي نوع أو حجم، في معالجة المعلومات المالية ذات الأهمية لعملية التدقيق، بغض النظر فيما إذا كان الحاسوب يشغل من قبل المنشأة أو طرف ثالث ".

كما عرفه آخرون، (حسين، ١٩٩٧):- "بأنه ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والموارد تقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات من خلال شبكة من قنوات وخطوط الاتصال".

من خلال ما سبق يمكن استنتاج تعريف للتدقيق في ظل استخدام الحاسوب بأنه " عملية تقدير وتقييم ما إذا كان استخدام النظام المحاسبي المحوسب يؤدي إلى تحقيق حماية أصول و ممتلكات المنشأة، وإظهار المركز المالي بعدالة، من خلال التأكد من صحة عملية تشغيل البيانات المحاسبية، ومن ثم دقة وسلامة المخرجات والتي تمثل التقارير المالية وقوائم المركز المالي للمنشأة ".

من الملاحظ أن اختلاف بيئة العمل في ظل استخدام الحاسوب عنها في ظل الطرق التقليدية، يترتب عليه اختلاف السجلات الخاصة بعمل النظام، فبينما تكون سجلات الحاسوب على شكل معلومات مخزنة بوحدة التشغيل المركزية، نجد أن السجلات اليدوية تتميز بشكلها التقليدي، بما يمكن المدقق من التحقق من دقة البيانات الواردة فيها بالأسلوب التقليدي والفحص الملموس وتتبع العملية منذ نشأتها وحتى عرضها في القوائم المالية.

٤,٤ طبيعة المعالجات وأثرها على مهنة التدقيق:

لقد أشار البيان الدولي رقم (١٠٠٨) في الفقرة الثالثة:(المعايير الدولية، ٢٠٠١)

"إن استعمال الحاسوب قد ينتج عنه أنظمة توفر أدلة منظورة، أقل من تلك التي تستعمل الإجراءات اليدوية، بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الأنظمة قد تكون عُرضة للوصول من قبل عدد كبير من الأشخاص".

وتتضمن خواص النظام الناتجة من طبيعة معالجات نظم المعلومات المحوسبة ما يلي:(مرجع سابق):

أ. غياب مستندات المدخلات- إذ أنه قد يتم إدخال البيانات مباشرة إلى نظام الحاسوب بدون مستندات ثبوتية، وفي بعض أنظمة المعاملات المباشرة فإن الأدلة الكتابية بالمصادقة على إدخال بيان منفرد (مثلاً الموافقة على أمر الإدخال، قد يستعاض عنه بإجراءات أخرى، كضوابط التعويض التي تحتوي عليها برامج الحاسوب مثل الموافقة على حدود الائتمان).

ب. الافتقار إلى مسار عملية منظورة- فقد تكون بعض البيانات محفوظة في ملفات الحاسوب فقط، أما في النظام اليدوي فمن الممكن متابعة المعاملة واختبار المستندات الأصلية والدفاتر المحاسبية والسجلات والملفات.

ت. يفتقر النظام إلى المخرجات المنظورة- فقد لا تكون بعض المعاملات أو نتائج المعالجات مطبوعة، لذا فإن فقدان المخرجات المنظورة قد ينتج عنها وجود حاجة للوصول إلى البيانات من خلال حفظها في ملفات قابلة للقراءة بواسطة الحاسوب فقط.

ث. إن غياب الضوابط المناسبة- يجعل احتمال الوصول غير الآمن وغير المرخص إلى البيانات والبرامج وتعديلها ممكناً من قبل أشخاص داخل أو خارج المنشأة.

٥,٤ الضوابط الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحوسبة:(مرجع سابق)

لقد أوردت الفقرة الخامسة من البيان (١٠٠٨): إن الضوابط الداخلية على معالجات الحاسوب، والتي تساعد على تحقيق الأهداف العمومية للرقابة الداخلية، تتضمن إجراءات يدوية وإجراءات مصممة في برامج الحاسوب، وتشمل هذه الإجراءات، الضوابط العامة التي تؤثر على بيئة نظم المعلومات المحوسبة (الضوابط العامة)، وضوابط خاصة على التطبيقات المحاسبية(الضوابط التطبيقية).

وقبل التطرق إلى تفصيل الضوابط العامة والضوابط التطبيقية، يرى الباحث أهمية للتأكيد على أن اختلاف تفاصيل إجراءات الرقابة في النظم الإلكترونية عنها في النظم اليدوية، يترتب عليها اختلاف في أسلوب تطبيقها، حيث تتم إجراءات الرقابة في ظل النظام اليدوي

بواسطة المدقق عن طريق الفحص والتتبع والمطابقة وغيرها، أما في النظم الإلكترونية فإن تطبيق التبادل الإلكتروني للوثائق يؤدي إلى ضعف الضوابط الرقابية، مما يترتب عليه القيام بمهام إضافية لملاءمة عملية التدقيق مع متطلبات هذا النظام.

٦,٤ الضوابط العامة في نظم المعلومات المحوسبة:

لقد جاء في الفقرة السادسة من البيان رقم (١٠٠٨): أن الغرض من الضوابط العامة في نظم المعلومات المحوسبة، هو وضع إطار الرقابة الكلية على نشاطات هذه الأنظمة وتوفير مستوى ثقة معقولة بأن الأهداف الكلية للرقابة الداخلية قد تحققت، وتتضمن الضوابط العامة في نظم المعلومات المحوسبة **ما يلي**:

أ. ضوابط تنظيمية وإدارية مصممة لوضع إطار تنظيمي على نشاطات أنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسوب، **وتتضمن**:

ب. سياسات وإجراءات تتعلق بوظائف الرقابة.

ت. فصلاً ملائماً للوظائف المتعارضة.

ث. ضوابط تطوير وصيانة الأنظمة التطبيقية بحيث تصمم لتوفير ثقة معقولة بأن الأنظمة يتم تطويرها والحفاظ عليها بطريقة كفؤة.

ج. ضوابط تشغيل الحاسوب مصممة للرقابة على تشغيل الأنظمة، وتوفير ثقة معقولة بأن:

- الأنظمة تم استعمالها لأغراض مرخصة فقط.
- الوصول إلى عمليات الحاسوب مقيد بالأشخاص المخولين.
- البرامج المرخصة هي المستعملة فقط.
- أخطاء المعالجات قد تم اكتشافها وتصميمها.

ح. ضوابط برمجيات الأنظمة مصممة لتوفير ثقة معقولة بأنها قد تم الحصول عليها أو تطويرها بطريقة مرخصة وكفؤة.

خ. ضوابط إدخال البيانات والبرامج مصممة لتوفير ثقة معقولة بأنه تم وضع هيكلية للمصادقة على المعاملات التي يتم إدخالها في النظام، وأن الوصول إلى البيانات والبرامج مقيد بالموظفين المخولين.

٧,٤ الضوابط التطبيقية في نظم المعلومات المحوسبة:

إن الغرض من الضوابط التطبيقية لنظم المعلومات المحوسبة، كما جاء في الفقرة الثامنة للبيان رقم (١٠٠٨) هو وضع إجراءات رقابة محددة على التطبيقات المحاسبية، وذلك لتوفير ثقة معقولة بأن المعاملات قد تم المصادقة عليها وتسجيلها، كما تمت معالجتها بالشكل الكامل والدقيق وفي الوقت المناسب، **وتتضمن الضوابط التطبيقية ما يلي:**

أ. ضوابط على المدخلات مصممة لتوفير ثقة معقولة بأن:

- المعاملات قد تمت المصادقة عليها بشكل مناسب.
- المعاملات قد تم معالجتها بصورة سليمة.
- أن المعاملات الخاطئة تم رفضها وتصحيحها.

وتأخذ وثائق إدخال البيانات أحد الأشكال التالية: (لاروز، ١٩٨٩م)

- وثائق مصدرية.
- شاشات عرض.
- سجلات إدخال إلى الحاسوب.

ب. ضوابط على المعالجات وملفات بيانات الحاسوب، مصممة لتوفير ثقة:(المعايير الدولية، ٢٠٠١)

- بأن المعاملات، بما فيها المعاملات المولدة من النظام، قد تمت معالجتها بواسطة الحاسوب بالشكل المناسب.
- بعدم ضياع المعاملات أو إضافتها أو تكرارها أو تغييرها بشكل مناسب.
- بأن أخطاء المعالجات تم تحديدها وتصحيحها في الوقت المناسب.

ج. الضوابط على المخرجات مصممة لتوفير ثقة معقولة بأن:(مرجع سابق)

- نتائج المعالجات كانت دقيقة.

- الوصول إلى المخرجات مقيد بالموظفين المخولين فقط.

- المخرجات قد تم تقديمها إلى الموظفين المخولين الملائمين في الوقت المناسب.

مما سبق نرى أنه من الأهمية بمكان، أن يقوم المدقق بالتعرف على أنماط المخاطر المتنوعة التي سيواجهها، في ظل استخدام نظام التبادل الإلكتروني للبيانات، مما يوجب عليه التأكد من نظم الرقابة على هذا التشغيل الإلكتروني للوثائق، وأن هذه النظم وخاصة في البنوك كنموذج رئيس في التشغيل الإلكتروني للوثائق، تهدف إلى إنشاء إطار شامل للرقابة على جميع الأنشطة، إضافة لتوفير مستوى مناسب من التأكيد على تحقيق أهداف الرقابة الداخلية.

٨,٤ إجراءات الرقابة العامة في ظل الحاسوب: (القاضي، ١٩٩٧)

يرى الدكتور حسين القاضي أن أهداف إجراءات الرقابة ومقوماتها في الأنظمة الإلكترونية تتفق تماماً مع مثيلتها في المحاسبة اليدوية، إلاّ أن ثمة اختلافات جوهرية تعكس أثارها في إجراءات تقييم نظم الرقابة الداخلية من قبل المدقق الخارجي وهي:

أ. فصل الوظائف المتعلقة بإدارة نظم المعلومات عن الوظائف الأخرى.

ب. منع إدارة نظم المعلومات من القيام بعمليات تتعلق بأعمال المنشأة.

ت. وضع نظام مناسب لتقسيم العمل داخل إدارة الحاسوب.

ث. وضع نظام يضمن مشاركة الإدارات ومراكز العمل الأخرى في المشروع في عملية وضع إجراءات تصميم الأنظمة الإلكترونية وفي عملية الحصول على البرامج.

ج. يجب الموافقة على جميع مواصفات الأنظمة الإلكترونية بعد دراستها وتقويمها ومراجعتها بواسطة مستوى إداري مناسب.

ح. مشاركة الإدارات المختلفة ومراكز العمل في عملية اختبار أنظمة التشغيل المحوسبة.

خ. اتخاذ الإجراءات اللازمة للرقابة على الملفات وعدم تغيير بياناتها وحمايتها والتأكد من استخدام الملف الصحيح في الوقت المناسب.

د. إحكام الرقابة على وثائق النظام أو ما يُعرف بتحليل النظم وشرحها.

الفصل الثالث

تقييم نظام الرقابة الداخلية من وجهة نظر المدقق الخارجي

الفصل الثالث

تقييم نظام الرقابة الداخلية من وجهة نظر المدقق الخارجي

إن مسئولية إقامة نظام سليم للرقابة الداخلية يقع على عاتق إدارة المنشأة، كما أن من مسؤولياتها المحافظة على هذا النظام، والتأكد من سلامة تطبيقه، وذلك نظرا لما لأنظمة الرقابة الداخلية من أهمية خاصة بالنسبة للمصارف من حيث حماية أصول وممتلكات وأموال المودعين والمقرضين والمستثمرين، وضمانا لصحة البيانات المالية وإمكانية الاعتماد عليها من قبل المستفيدين والمهتمين بها، إضافة إلي أن حاجة البنوك إلى رقابة تتمتع بالكفاءة والفاعلية يؤدي لتجنيب البلاد هزات مالية تؤثر سلبا على اقتصاد البلد القومي.

وفي هذا الفصل سنتناول بشئ من التفصيل المسؤولية القانونية للمدقق تجاه فحص نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، مع التطرق إلى أقسام المسئولية القانونية وعلاقتها بأخطار عملية التدقيق، و الأدوار المنوطة بالجهات ذات العلاقة بالعمل البنكي، سواء الإدارة أو الجهات المشرفة أو المدقق الخارجي، وذلك من أجل تحديد المسؤولية الملقاة على كل طرف من هذه الأطراف، والمتعلقة بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

ومن ثم سنقوم بإثبات هذه الأدوار من خلال التشريعات القانونية والمهنية إضافة إلى النشرات الملزمة والتعميمات الصادرة من جهات الإشراف أو السلطات الرقابية، لذلك نتناول هذه الموضوعات بالتحليل والمناقشة من خلال الآتي:

- المسئولية القانونية للمدقق الخارجي.
- مسؤولية المدقق الخارجي عن فحص نظام الرقابة الداخلية.
- دور المدقق الداخلي في دعم نظام الرقابة الداخلية وعلاقته بالمدقق الخارجي.

المبحث الأول
المسئولية القانونية للمدقق الخارجي

١,١ المسؤولية القانونية للمدقق وعلاقتها بأخطار عملية التدقيق:

يأمل المجتمع المالي من تقرير مدقق الحسابات القانوني أن يقدم صورة واضحة عن ظروف المنشأة التي قام بتدقيق بياناتها وعملياتها المالية، مبينا مدى وجود مخالفات أو أخطاء أو أعمال غش قد حدثت خلال الفترة موضع التدقيق.

كما أن إخلال المدقق بواجباته يجعله مسئولا عن النتائج والأضرار الناجمة عن ذلك، مما يفسح المجال للأطراف المتضررة بمساءلة المدقق أمام القضاء، ومطالبته بالتعويض عما يمكن أن يصيبها من أضرار، بالإضافة إلى تضرر سمعة المدقق المهنية والأدبية وما قد يتعرض له من مسؤوليات جنائية.(المجمع العربي، ٢٠٠١)

ويجدر القول أن هناك حدودا للمسؤولية مهما بذل المدقق من عناية مهنية ومهما كان حصيفا، ومن هذه الحدود أن هناك عمليات مدبرة ومحبكة التخطيط قد لا يستطيع المدقق اكتشافها وخاصة العمليات التي تتم خارج المنشأة ولا تسجل في سجلاتها مثل رشاوى وعمولات يتقاضاها الموظفين من الغير، كما أن هناك حدودا للواجبات المنوطة بالمدقق تتعلق بحدود برنامجه وشروط تكليفه.

إن الحديث عن مسئولية مدقق الحسابات الخارجي تجاه فحص نظام الرقابة الداخلية لابد أن يأخذنا إلى توضيح المسئولية القانونية وفقاً لما أورده العديد من الكتاب الذين تناولوا موضوع المسئولية القانونية للمدقق، وسنتناول أقسام المسئولية القانونية من وجهة نظر القانونين المصري والأردني على اعتبار أنهما يمثلان مصدرا أساسيا للتشريع الفلسطيني.

٢,١ أقسام المسئولية القانونية:

تنقسم المسئولية القانونية إلى ثلاثة أقسام أساسية، مسئولية جنائية ومسئولية تأديبية ومسئولية مدنية، وفيما يلي بيان لكل نوع من هذه المسئوليات مع تبيان علاقتها بأخطار عملية التدقيق: (السنهوري، ١٩٨١)

١,٢,١ أخطار عملية التدقيق و المسئولية الجنائية للمدقق:

تقوم المسئولية الجنائية على أساس أن هناك ضرراً يصيب المجتمع، وأن هذا الضرر يترتب عليه عقوبة يحددها القانون، والعقوبة تعني الإيلام، ويلاحظ أن الجرائم التي يمكن للمدقق اقترافها قد وردت في قوانين متفرقة، بعضها في قانون الشركات، وقانون الضرائب، وقانون المؤسسات والهيئات العامة، ثم قانون العقوبات، ويمكن ذكر بعض الأمثلة على هذه الجرائم: (أبو طبل، ١٩٨٩)

أ- جريمة تعمد إثبات بيانات كاذبة في نشرات الاكتتاب أو غير ذلك من وثائق الشركة.

ب- جريمة مصادقة المدقق على توزيع أرباح صورية.

ت- جريمة التعمد في وضع تقرير كاذب أو إخفاء بيانات جوهرية.

ث- جريمة المساعدة على التهرب الضريبي.

ج- جريمة إفشاء أسرار المهنة.

وقد أوضح الكاتب في دراسته أنه يشترط لمساءلة المدقق جنائياً في الجرائم السابقة، توافر ركنان وهما الركن المادي والركن المعنوي، حيث يعني الركن المادي توافر النص القانوني، أما الركن المعنوي فهو القصد الجنائي.

يتضح مما سبق أن عدم ملاءمة رأي المدقق المتعلق بالبيانات المالية، وعدم توافقه مع الحقيقة، كذلك تعمد إثبات بيانات كاذبة وإخفاء حقائق جوهرية، يلحق ضرراً بمستخدمي القوائم المالية.

٢,٢,١ أخطار عملية التدقيق والمسئولية التأديبية للمدقق:

إن المسئولية التأديبية لا تقوم إلا حيث توجد الجريمة التأديبية، وهي لا توجد إلا إذا توافر الركن المادي والركن المعنوي.

أ. الركن المادي:

تقوم المسئولية بمجرد وقوع الخطأ الوظيفي أو المهني مثل الإخلال بواجبات الوظيفة أو سمعة المهنة وكرامتها وشرفها باعتباره إخلالاً بالصالح العام.(مرجع سابق)

ب. الركن المعنوي:

لا يكفي صدور خطأ تأديبي من المدقق حتى يحاكم تأديبياً، وإنما لابد أن يصدر الفعل الخاطئ من إرادة آثمة، ولا يشترط أن يكون الخطأ دائماً متعمداً، فقد يكون عمدياً أو غير عمدي، ومن الملاحظ أن وقوع هذه المسئولية يعرض المدقق لإجراءات المساءلة التأديبية، لذلك فإن هذه المسئولية لها تأثيرها على المهنة سواء من ناحية العقوبة أو الأضرار المهنية المؤثرة على كرامة المهنة بالنسبة لمدققين آخرين.

٣,٢,١ أخطار عملية التدقيق والمسئولية المدنية للمراجع:

أساس المسئولية المدنية الإضرار بمصلحة الأفراد وتحدد المسئولية المدنية العقوبة بمقدار تعويض الأفراد عن الأضرار التي لحقت بهم. (السنهوري، ١٩٨١)

وقد أورد الدكتور عيسى أبو طبل في دراسة بعنوان المسئولية التقصيرية لمراجع الحسابات، دراسة تحليلية مقارنة، ثم نشرها في مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين- كلية التجارة في جامعة القاهرة: "إن التزام المدقق في المسئولية المدنية، سواء العقدية أو التقصيرية، هو الالتزام ببذل العناية المهنية الكاملة، أي أن يبذل جهده في القيام بعمله بكامل اليقظة والتبصر حتى لا يضر بالغير".

ومن الملاحظ في هذا المجال أن القانون الأردني قد عالج المسئولية الجنائية لمدقق الحسابات حيث حدد القانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته الأفعال التي تستوجب مساءلة المدقق جنائياً حسب المادة (٢٧٨).(الجريدة الرسميةالعدد١٤٨٧ لسنة١٩٩٧):

" **يكون المدقق مسئولاً تجاه الشركة التي يقوم بتدقيق حساباتها عن تعويض الضرر الذي يلحقها بسبب الأخطاء التي تقع منه في تنفيذ عمله** ".

وقد أوردت المادة (٢٧٨) الحالات التي يكون المدقق مسئولاً فيها عن تعويض الضرر الذي يلحق بالمساهم أو الغير بسبب خطئه.

أ. نشر وقائع كاذبة لحمل الجهور على الاكتتاب بالأسهم أو بإسناد قرض.

ب. تنظيم ميزانية غير مطابقة للواقع أو إعطاء معلومات غير صحيحة عنها.

ت. توزيع أرباح صورية أو غير مطابقة لحالة الشركة الحقيقية.

ث. تقديم تقارير غير مطابقة للحقيقة، أو أغفل فيها بيان الحقيقة عن سوء نية بقصد الإيهام.

٣,١ دور ومسئولية الأطراف ذات العلاقة بالتصرف الحصيف لأعمال البنك:

لقد سبق وذكرنا في الفصل السابق أهمية الدور الذي تلعبه البنوك في الحياة الاقتصادية حيث تحتفظ بمدخرات الجمهور، وتوفر وسائل لتسديد قيم البضائع والخدمات، وتمويل تطوير الأعمال والتجارة، ولغرض إنجاز وتحقيق هذه الوظائف بكفاءة عالية، فإن على البنوك أن تنال ثقة الجمهور والأشخاص الذي يتعاملون معها.

وإذا كان مجلس إدارة أي مصرف وإدارته العليا، مسئولين أساسا عن أداء البنك، فإن المراقبين يفحصون بطريقة نموذجية ما إذا كان النظام السائد في هذا البنك يتيح إمكانية لفت انتباه الإدارة إلى المشكلات الطارئة، وكذلك يتيح لهؤلاء المراقبين كشف هذه المشكلات من خلال جهودهم الرقابية، ومن ثم المطالبة باتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب، ومن الأهمية بمكان أن يكون المراقبون منتبهين لأية إشارات تنذر بتدهور إدارة أنشطة البنك.(الغندور، ٢٠٠٣)

كما أوضح البيان الدولي لمهنة التدقيق رقم (١٠٠٤) في الفقرة رقم (٢)، الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين **حيث أوردت الفقرة ما يلي:**(معايير التدقيق الدولية، ٢٠٠١)

"**بما أن أعمال البنوك تزداد تعقيداً، محلياً وعالمياً، فإن مهام كل من المشرفين على البنوك والمدققين الخارجيين أصبحت مطلوبة أكثر فأكثر، ومن أوجه عدة فإن مدققي الحسابات الخارجيين يجابهون نفس التحدي، وإن دورهم مفهوم ومكمل بعضه للبعض الآخر**".

كما أشارت الفقرة رقم (٤) من نفس البيان المذكور- والتي يرى الباحث ضرورة لتناول محتواها- إلى أن ثلاثة أطراف لهم دور ومسئولية، تتعلق بالتصرف الحصيف لأعمال البنك وهم:

إدارة البنك ذاته والمدققون الخارجيون للبنك، والسلطات المشرفة، وسنتناول بشئ من التفصيل ما جاء في إطار المسئولية لكل طرف من الأطراف الثلاثة المذكورة:

١,٣,١ مسئولية إدارة البنك:

أوضح البيان الدولي رقم (١٠٠٤) إلى أن المسئولية الرئيسية لإدارة أعمال البنك منوطة بمجلس الإدارة وبالإدارة العليا، وأن هذه المسئولية تتضمن التأكد من وجود أنظمة رقابية مناسبة، وأنها تعمل بانتظام.(معايير التدقيق الدولية،٢٠٠١)

كما أوضح البيان المذكور أن مسئولية الإدارة إنشاء وظيفة التدقيق الداخلي للبنك وتشغيلها بشكل كفؤ، وبما يناسب حجم البنك وطبيعة نشاطه، وهذه الوظيفة تشكل جزءاً منفصلاً للرقابة الداخلية يتولاها موظفون متخصصون من داخل البنك لأهداف عديدة من بينها تحديد فيما إذا كانت الرقابة الداخلية مصممة بشكل جيد وتعمل بشكل مناسب.

٢,٣,١ مسئولية المشرف على البنك:

إن من ضمن اهتمامات المشرفين على البنك أن يولوا أهمية كبيرة لحاجة البنوك بأن يكون لديها هيكل تنظيمي مصمم بشكل جيد، وأن تقوم بتشغيل أنظمة كفؤة للمعلومات والرقابة لإدارة المخاطر، كما أن المشرفين يجب أن يهتموا بالتأكد من أن السجلات المحاسبية قد تم مسكها بالشكل المناسب، وأن الإجراءات المحاسبية القياسية قد تم إتباعها.(مرجع سابق)

ومن الملاحظ أنه تم الإشارة في البيان رقم (١٠٠٤) إلى أن زيادة التعقيد في الأسواق المالية، قد خلق حاجة مماثلة لأنظمة رقابة داخلية، مصممة لتلبية احتياجات عدد متزايد لأنواع جديدة من المعلومات، كما أشارت الفقرة المذكورة إلى أن تطوير أنظمة معلومات إلكترونية رفيعة المستوى، قد أدى إلى تحسين إمكانية الرقابة، رغم الخطر من إمكانية الفشل في هذه الأنظمة أحيانا.

٣,٣,١ دور المدقق الخارجي للمصرف:

لقد اهتمت المعايير الدولية بالدور الذي يقوم به المدقق الخارجي للمصرف، وحدد الهدف الرئيس لعملية تدقيق البنك من قبله هو: (معايير التدقيق الدولية، ٢٠٠١)

"تمكين المدقق من إبداء الرأي فيما إذا كانت البيانات المالية المنشورة للبنك تعبر بصورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي للبنك ونتائج نشاطه للفترة التي أعدت هذه البيانات لها".

كما أشارت الفقرة رقم (٢٤) من البيان الدولي رقم (١٠٠٤) إلى أن المدقق لكي يكون رأياً حول البيانات المالية، يسعى للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت المعلومات التي تحتويها السجلات المحاسبية الأساسية ومصادر المعلومات الأخرى موثوقة وكافية لإعداد البيانات المالية على أساسها، كما أن المدقق يسعى لتحقيق هذا الغرض من خلال:(مرجع سابق)

- دراسة وتقييم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية التي يرغب في الاستناد إليهما.
- اختبار تشغيل الضوابط الرقابية للمساعدة في تحديد طبيعة ومدى وتوقيت إجراءات التدقيق الأخرى.
- القيام بالاختبارات والاستفسارات والإجراءات الأخرى للتأكد من صحة المعادلات المحاسبية وأرصدة الحسابات.

ويمكن القول أن هذا البيان يعتبر ذا أهمية في تحديد دور ومسئولية مدقق الحسابات الخارجي تجاه فحص نظام الرقابة الداخلية للمصرف رغم أنه لم يُشر صراحة إلى إلزام المدقق إلزاماً قانونياً، مما يجعلنا ننطلق إلى البحث بصورة أكثر شمولية لتحديد مدى مسئولية المدقق الخارجي عن فحص نظام الرقابة الداخلية، وتناول النشرات والدراسات والأبحاث والقوانين والتعليمات التي تناولت الموضوع وهي ما سوف نتناوله في المبحث التالي.

المبحث الثاني

مسؤولية المدقق الخارجي عن فحص نظام الرقابة الداخلية

١,٢ مفهوم تدقيق الحسابات:

لقد عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية التدقيق كما يلي: (American Accounting Association, 1972)

التدقيق هو "عملية منظمة ومنهجية لجمع الأدلة والقرائن وتقويمه، بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتوصيل ذلك إلى الأطراف المعنية".

من التعريف السابق يمكن الاستنتاج أن التدقيق يمثل:

- عملية فحص لمجموعة من المعلومات تقوم على أساس الاستقصاء بهدف التحقق من عدالة وسلامة القوائم المالية.
- إيصال الرأي إلى الأطراف ذات العلاقة، لمساعدتهم على الحكم على مدى جودة هذه المعلومات.
- تحديد مدى الاعتماد على تلك القوائم المالية بهدف اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة وفي الوقت المناسب.

٢,٢ الهدف من التدقيق:

لقد حدد المعيار الدولي للتدقيق رقم (٢٠٠) الهدف من تدقيق البيانات المالية.(المعايير الدولية، ١٩٩٨):

هو **تمكين المدقق من إبداء رأيه فيما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً لإطار تقارير مالية محددة،** وأن العبارات المستعملة لبيان رأي المدقق هي "... تعبر بصورة حقيقية وعادلة " أو "تمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية".

وبالرغم من أن رأي المدقق معزز بمصداقية البيانات المالية، إلاً أن مستخدم هذه البيانات لا يستطيع الافتراض بأن هذا الرأي هو تأكيد للنمو المستقبلي للمنشأة، وأن هذا الرأي يبين أن الإدارة قد قامت بتسيير أمور المنشأة بشكل كفء وفعال.

٣,٢ نطاق عملية التدقيق:

إن مصطلح (نطاق التدقيق) كما ورد في الفقرة السابعة من المعيار الدولي رقم (٢٠٠)، يشير إلى إجراءات التدقيق التي تعتبر ضرورية في بعض الظروف لتحقيق الهدف من عملية التدقيق، وإن الإجراءات المطلوبة لتنفيذ عملية التدقيق تستند إلى المعايير الدولية للتدقيق يجب أن يحددها المدقق بعد أخذه بعين الاعتبار متطلبات هذه المعايير، والهيئات المهنية ذات الصلة بالموضوع، والقوانين والتعليمات، وشروط عقد التكليف بالتدقيق ومتطلبات تقديم التقرير في الحالات الموجبة لذلك.(معايير التدقيق الدولية، ١٩٩٨)

إضافة لذلك، يجب أن يتضمن تقرير المدقق بياناً يوضح أن عمله قد خطط وتم تنفيذه للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

كما يجب أن يذكر المدقق في تقريره بأن أعمال التدقيق التي تناولها تشمل ما يلي:(المجمع العربي، ٢٠٠١)

أ- الفحص الإختباري للقرائن المؤيدة للمبالغ والقيم والإفصاحات الواردة بالقوائم المالية.

ب- تقويم المبادئ المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية.

ت- تقويم التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة لإعداد القوائم المالية.

ث- تقويم العرض الشامل للقوائم المالية.

٤,٢ أهمية التدقيق الخارجي للبنك التجاري:

إن عمل المدقق الخارجي للبنك يكون مركزاً على التأكد من صحة وعدالة المركز المالي ونتائج عمليات البنك خلال الفترة موضع التدقيق، وبما أن المدقق الخارجي باحث عن الحقيقة في ما يقوم به من عملية فحص للبيانات، فإنه يعوزه الدليل، الذي يحتاج بدوره إلى وسائل إثبات ترقى به إلى درجة عالية من اليقين، واليقين يؤدي بالمدقق إلى قناعته بصحة البيانات المالية

وعدالتها، وهذا بدوره يوصله إلى الثقة عند إصدار رأيه معبراً عن مصداقية ما تفصح عنه البيانات من حقائق.

والدليل بالنسبة للمدقق ذا أهمية بالغة، حيث يعتمد عليه عند إصدار رأيه في عدالة القوائم المالية، والتي بدورها تُعد مشكلة بالنسبة للمدقق فهي عبارة عن قيم مالية بعضها يمثل وقائع حدثت فعلاً، وبالتالي فإن لها درجة اليقين، وبعضها الآخر عبارة عن تقديرات حكمية أعدت في إطار قواعد محاسبية متعارف عليها، وهنا لابد أن يدخل في تقديرها الاعتبارات الشخصية، والحكم الشخصي لمعدها، والذي يعتمد في صحة تقديره على درجة الكفاءة والخبرة التي يتمتع بها.

ونظرا لأن البنوك تتولى معاملات ذات خواص معقدة ومهمة ضمنياُ، والتي قد لا تكون ظاهرة في التوثيق المستعمل لمعالجة هذه المعاملات وإدخالها في سجلات البنك، وينتج عن ذلك مخاطر بأنه قد لا تكون كافة أوجه المعاملة قد سجلت كاملة أو صحيحة، وعليه فإن المدقق يحتاج إلى أن يمتلك فهماً جيداً لطبيعة المعاملات.(المبادئ الأساسية للتدقيق، ٢٠٠١)

ومع ذلك، فإن هذا لا يمنع وجود بنود لا تفصح عنها القوائم المالية لتعذر حصول المدقق على الدليل بوجودها، ما يجعله في موقف لا يحسد عليه، وبالتالي ربما يعرضه ذلك للمساءلة في حالة ما يثبت أنها موجودة ولم يبذل العناية المهنية الكافية لإثبات وجودها.

وبالرغم أنه من المقبول عملياً أن "عملية التدقيق"، تتمثل في مراجعة اختبارية وليست شاملة لجميع العمليات، فإنه لابد للمدقق أن يعتمد على نظام الرقابة الداخلية إلى درجة تجعله يتأثر بهذا النظام عند وضعه خطة التدقيق، ومن البديهي أنه كلما كان نظام الرقابة الداخلية فعالا، كلما زادت درجة اعتماد المدقق عليه في اختيار نوعية وحجم العينات التي يقوم بتدقيقها.

٥,٢ أهمية دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بالنسبة للمدقق:

يعتبر وجود نظام مناسب للرقابة الداخلية، أمرا هاما بالنسبة للمصارف تقتضيه الإدارة العلمية الحديثة، مما يضمن تحقيق أهدافها المرسومة، إضافة للمحافظة على أصولها وممتلكاتها.

كما أن نظاما سليما وفعالا للرقابة الداخلية، يؤدي إلي الحد من المخالفات والغش والتزوير.(Moutz & Sharaf.1982).

ويعتبر (John & Gray, 1980) نظام الرقابة الداخلية للمنشأة بالجهاز العصبي المتكامل للفرد، الذي يؤثر في حالة وجود أي خلل فيه على توازن كيان الفرد، حيث يؤدي أي خلل في نظام الرقابة الداخلية إلى عدم التوازن في المنشأة وبالتالي يؤدي إلي انهيارها.

أما بالنسبة للمدقق، فترجع أهمية دراسته وتقييمه نظام الرقابة الداخلية لما لذلك من أهمية، تتمثل في الاعتماد عليه، لإبداء الرأي الفني المحايد، ومن ثم إصدار تقريره عن مدى عدالة ومصداقية تمثيل القوائم المالية للمصرف، ويمكن تحديد أهم الأهداف من دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية فيما يلي:

أ- تعتبر دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية نقطة البداية للمدقق الخارجي عند قيامه بعملية التدقيق للقوائم المالية، وذلك بهدف تحديد درجة الاعتماد عليه، ومن ثم تحديد الاختبارات اللازمة للفحص.

ب- تساعد المدقق على تحديد حجم الاختبارات التي يجريها، وتحديد إجراءات التدقيق التي يراها مناسبة لتنفيذ عملية التدقيق.

ت- يستطيع المدقق تقليل خطر وجود أخطاء جوهرية في العمليات المالية، كما أن تحديد مقدار أدلة الإثبات المتعلقة بأرصدة القوائم المالية اللازم الحصول عليها يساعد على الحد من خطر عدم اكتشاف المدقق لهذه الأخطاء. (المحاسب القانوني، عدد ١٠٧ -١٩٩٨).

ث- يزود فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية المدقق بخلفية كافية عن بيئة الرقابة، وبالتالي عن سير وتدفق العمليات في النظام المحاسبي، مما يساعد المدقق على الإلمام بالهيكل الإداري للمؤسسة، ووسائل الاتصال، وتوزيع المهام والسلطات، وطرق الإشراف، وإدارة نظام الرقابة الداخلية بما فيه وظائف التدقيق الداخلي والإجراءات المعتمدة مع مراعاة تفهمها، والتحقق بدرجة معقولة من تطبيقها.

ج- كما تمكنه من معرفة العمليات التي تقوم بها المنشاة، وكيفية التصريح بها، وتنفيذها وتسجيلها ومعالجتها، مما يساعد في تخطيط برنامج التدقيق الذي يسير عليه في ظل

تحول عملية التدقيق من تفصيلية شاملة إلى اختبارية تعتمد على أسلوب العينة الإحصائية.(العبد الله، ٢٠٠٠).

ح- تمكن المدقق من إبداء رأي فني محايد، عن دقة البيانات المحاسبية، وحول مدى تمثيل القوائم المالية للمركز المالي للمنشأة.

٦,٢ المسؤولية عن البيانات المالية:

مما سبق يمكن تحديد مسؤولية المدقق من خلال قيامه بتطبيق مجموعة من القواعد والمفاهيم التي تنظم فحص المستندات والبيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر، للتأكد من صحتها، ودرجة الاعتماد عليها، إضافة إلى إبداء الرأي عن القوائم المالية ومدى دلالتها على نتيجة أعمال المنشأة بينما تكون مسؤولية إعداد وعرض البيانات المالية من واجب إدارة المنشأة، كذلك فإن تدقيق البيانات المالية لا يعفي الإدارة من مسئوليتها هذه.

من هنا كان لابد من البحث في مسئولية المدقق عن فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية وفقاً لما جاء في المعايير الدولية والقوانين الوطنية والتعليمات الصادرة من جهات الإشراف والاختصاص، لنخلص إلى تحديد مدى هذه المسئولية.

٧,٢ الآراء المتعلقة بمسئولية المدقق الخارجي تجاه فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية:

يتناول البحث بشئ من التحليل بعض الآراء والكتابات، التي تناولت موضوع المسؤولية المتعلقة بمدقق الحسابات الخارجي تجاه فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية للمنشات موضع التكليف بالتدقيق، مع التركيز على البنوك التجارية كأحد أهم أنواع هذه المنشآت.

لقد تباينت وجهات النظر للعديد من الكتاب والباحثين حول مسؤولية المدقق تجاه دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، وفقا لنظرتهم للرقابة الداخلية، فمنهم من ينظر إليها من منظور ضيق وهو زاوية عمل المدقق، على اعتبار أن ارتباطه بالسجلات المالية والمحاسبية فقط، وبالتالي يحدد مسؤولية المدقق، في فحص وتقويم نظام الرقابة الداخلية في إطار ما يرتبط بتلك السجلات فقط.

وإلى جانب ذلك، فقد ظهر اتجاه أخر يطالب المدققين بتحمل مسئوليتهم تجاه دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بمفهومها الشامل، باعتبار المنشأة كتلة من الأنشطة الحية والديناميكية، تتضمن مجموعة متكاملة من الوظائف، تترابط لتحقيق الأهداف المرجوة وفقا للسياسات المرسومة، وحيث إن جزءا هاما من هذه الوظائف لا يتم داخل الأقسام المحاسبية، وبالتالي فإن على المدقق أن يذهب إلى أبعد من التعامل مع المستندات المالية، ليشمل ضمن نطاق عمله تقييم الأداء، وتوزيع المهمات، والهيكل التنظيمي وفصل الوظائف، وتدفق الأوامر والتعليمات.

ويعتقد أن هناك أهمية للتطرق إلى هذه الآراء، بشئ من التفصيل، مع ذكر مبررا ت كل رأي، من وجهة نظر أصحابه، على أن يحاول الباحث أن يقدم وجهة نظره فيها، لنخرج بخلاصة تجعل من هذا المبحث، انطلاقة نحو الجانب العملي التطبيقي من هذا البحث، لتحديد مدى التزام المدقق بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

١,٧,٢ الآراء المؤيدة لمسؤولية المدقق طبقا للمفهوم الضيق للرقابة الداخلية:

الرقابة المحاسبية ونظام الضبط الداخلي، دراسة وتقييم أساليب ووسائل الرقابة الإدارية.

يعرض البحث فيما يلي بعضا من **آراء** الكتاب والباحثين الذين تناولوا المسئولية عن فحص وتقويم نظام الرقابة الداخلية، من زاوية عمل المدقق أي بالمفهوم الضيق لها:

- **رأي (السباعي وعمرو، ١٩٩١)**، حيث يرى الكاتبان إلى أن مدقق الحسابات الخارجي لا يعتبر مسئولا عن فحص وتقويم أنظمة الرقابة الإدارية، فيما يعتبر مسئولا عن فحص وتقييم أنظمة الرقابة المحاسبية، كما يعتبر مسئولا عن فحص وتقييم أنظمة الضبط الداخلي.

ويبرر الكاتبان موقفهما، بكون أنظمة الرقابة الإدارية تهدف أساسا إلى تحقيق أكبر كفاية إنتاجية ممكنة، كما تهدف إلى ضمان تنفيذ السياسات المرسومة، ويرى الكاتبان أيضا أن أنظمة الرقابة الإدارية، لا تؤثر مباشرة في إجراءات المدقق ولا في خطة التدقيق، وبالتالي لا تؤثر على حجم الاختبارات التي يقوم المدقق بتنفيذها.

أما فيما يتعلق بالرقابة المحاسبية والضبط الداخلي، فهما يقعان ضمن المسؤولية كونهما لهما علاقة مباشرة وارتباط وثيق بطبيعة عمل المدقق وأهداف عملية التدقيق، حيث تهدف الرقابة المحاسبية إلي التأكد من دقة العمليات والبيانات المالية المسجلة في السجلات، ويتابع الكاتبان بأنه لا شك أن هذه الدقة تؤثر تأثيرا مباشرا على درجة الإفصاح في القوائم المالية، ومدى تمثيلها للمركز المالي الحقيقي للمنشأة، وأن قصور أنظمة الرقابة المحاسبية، يؤدى إلي زيادة كمية الاختبارات، وتوسيع نطاق عملية التدقيق،

كما أن نظم الضبط الداخلي، تهدف أساسا إلى حماية أصول المشروع وموجوداته من الاختلاس والضياع وسوء الاستخدام، والمدقق مسئول بطبيعة وظيفته عن تحقيق هذا الهدف.

لقد استند الباحثان في رأيهما، إلي توصية المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين في بيانه الصادر سنة١٩٦٣م،

- **رأي (جربوع، ٢٠٠٣)**، حيث خلص إلى أن مراجع الحسابات الخارجي المستقل يعتبر مسئولاً عن تقييم ودراسة نظام الرقابة الداخلية **المحاسبية**، خاصة للشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية، مع تزويد الهيئات بتقرير مفصل عن أي قصور في هذا النظام.

ويستند الكاتب في رأيه، إلى أن نتائج تقييم المدقق لنظام الرقابة المحاسبية، تؤثر على طبيعة إجراءات التدقيق المطلوب استخدامها، والمدى المطلوب لمثل هذه الإجراءات، وبمعنى آخر فإن نتيجة فحص وتقييم الرقابة المحاسبية، تحدد مدى ونطاق الفحص الذي يقوم به مدقق الحسابات، كما أن عدم التزام المدقق، بدراسة وتقييم نظام الرقابة المحاسبية، سوف يؤدي إلى وجود ثغرات في النظام المحاسبي، مما ينعكس على زيادة عمليات الاختلاس والسرقة والغش وبالتالي يضعف الثقة في رأي المدقق لاحقا.

- **رأي (القاضي، ١٩٩٧)**، حيث يرى بأن المدقق إذا قرر الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية في أداء مهمته، فعليه أن يواصل دراسته وتقييمه للنظام بتركيز اهتمامه على الأساليب الرقابية المصممة، بهدف منع حدوث أخطاء أو اكتشافها وتصحيحها، وإجراء الاختبارات المتعلقة بالالتزام بسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية.

ومن الملاحظ أن هذا الرأي لم يشر صراحة إلى وجوب دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية كنظام شامل، بالرغم من أن المدقق لا يستطيع أن يحدد مدى اعتماده على نظام الرقابة الداخلية، دون أن يقوم بدراسته وفحصه وتقييمه، ومن ثم الخروج برأي حول مدى الاعتماد على هذا النظام.

- **رأي (الجزار، ١٩٧٤)**، حيث أشار إلى أن مجال عمل المدقق الخارجي يحدده القانون والعرف المحاسبي، وعليه أن يعتمد كثيرا على إدارة التدقيق الداخلي عند قيامه بمهام التدقيق. كما يتحدث الكاتب عن مسؤولية المدقق الخارجي باعتباره شخصا مستقلا، لا يخضع لأية سلطة سوى ضميره، كما انه وكيل ومسئول أمام أصحاب المشروع، إضافة لقيامه بإسداء النصح بشان الطرق والنظم المختلفة الموضوعة في حالة وجود أي قصور فيها.

ومن الملاحظ أن الكاتب لم يتطرق إلى مسؤولية المدقق الخارجي تجاه فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية بوضوح، وإن ذكر في سياق تعريفه عملية التدقيق"انه أصبح يدخل في نطاق التدقيق ضرورة فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية" حيث أناط هذه المهام بإدارة التدقيق الداخلي، مشيرا إلى أن التدقيق الخارجي لا يساعد على أداء مهمة فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية، لاعتبار أنها لا تتم بصفة مستمرة خلال العام.

- **رأي المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين** (ACPA, 1963)، ورد في بيان المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين رقم (٣٣) المتعلق بإجراءات التدقيق، التمييز بين الرقابة الإدارية والرقابة المحاسبية، واعتبرت أن مدقق الحسابات الخارجي لا يعتبر مسئولاً عن فحص وتقويم أنظمة الرقابة **الإدارية**، لأن هذه الأنظمة تهدف أساساً إلى تحقيق أكبر كفاية ممكنة وضمان تنفيذ السياسات الإدارية للخطة المرسومة، بالإضافة إلى أن وجود أنظمة رقابة إدارية أو عدم وجوده، لا يؤثر تأثيراً مباشراً على برنامج التدقيق، الذي يضعه المدقق، أو على كمية الاختبارات التي يحددها أثناء قيامه بعمله، ومع ذلك استثنت توصية المعهد حالة ما إذا تبين للمدقق، في ظروف معينة، أن بعض وسائل الرقابة الإدارية لها تأثير على

عمل المدقق، أو على نتيجة الأعمال والمركز المالي، إذ عندها يجب دراسة تلك الوسائل والأنظمة الرقابية وتقييمها.

ويذكر أن المعهد الأمريكي للمحاسبين، قد اعتبر في توصيته أن مدقق الحسابات، يعتبر مسئولاً مسئولية كاملة عن فحص وتقييم نظام الرقابة المحاسبية كأحد فروع الرقابة الداخلية، لما لها من تأثير مباشر على تحقيق أهداف عملية التدقيق.

- **رأي (العبد الله، ١٩٩٨)**، أشار الكاتب إلى مسئولية مدقق الحسابات الخارجي بشأن دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك في كتابه "التدقيق والرقابة في البنوك"، بتأييده لما جاء في توصية المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، حيث اعتبر أن مدقق الحسابات الخارجي لا يعتبر مسئولا عن فحص وتقييم وسائل ومقاييس نظام الرقابة الإدارية، مبررا ذلك بأن هذا الفرع يهدف أساسا إلى تحقيق أكبر كفاية إنتاجية ممكنة وضمان تنفيذ السياسات الإدارية طبقا للخطة المرسومة.

بينما اعتبر الكاتب المذكور أن المدقق الخارجي مسئولا مسئولية كاملة عن دراسة وتقييم نظام الرقابة المحاسبية، لما لهذا النظام من تأثير مباشر وارتباط وثيق بطبيعة عمل المدقق والأهداف الواجب تحقيقها من عملية التدقيق الخارجي، كذلك يعتبر مسئولا عن فحص وتقييم نظام الضبط الداخلي ومقاييسه المستعملة بالمنشأة موضع التدقيق، باعتبار أن هذا الفرع يهدف إلى حماية أصول المنشأة وموجوداته ضد الاختلاس أو التلاعب أو سوء الاستعمال.

٢,٧,٢ الآراء المنادية بمسئولية المدقق طبقاً للمفهوم الشامل لنظام الرقابة الداخلية:

إن الوضع الاقتصادي المعاصر يقتضي التوسع في الإفصاح وتوسيع مهام المدقق الخارجي، ومن ثم القبول بالمفهوم الشامل للرقابة الداخلية، ويتناول الباحث فيما يلي بعض الآراء المؤيدة لهذا الاتجاه:

- **رأي (د.إبراهيم عشماوي)**، والذي أشار فيه أن نظام الرقابة الداخلية هو وسيلة المشروع وأدواته في تنظيم سير العمل، وضمان حسن أداء عملياته، واستغلال جميع إمكانياته المتاحة أكفأ استغلال اقتصادي، ورفع كفاءة أجهزته المختلفة إلى أقصى درجة ممكنة، وعلى ذلك فإن المنطق يقتضي أن يعتمد مراجع الحسابات على نظام الرقابة الداخلية بدرجة كبيرة في اختيار العينات التي يخضعها للرقابة وتحديد حجمها.(عشماوي، ١٩٩٠)

ويؤكد الكاتب بهذا الخصوص أن مراجع الحسابات لكي يطمئن إلى نظام الرقابة الداخلية يتوجب عليه القيام بدراسة واعية لهذا النظام، للحكم على مدى انتظامه، وصلاحيته، وللتأكد من درجة تطبيقه وتنفيذه، حيث أن دراسة نظام الرقابة الداخلية دراسة جدية وواعية أمر حيوي بالنسبة لمراجع الحسابات، إذ على أساس هذه الدراسة يستطيع أن يكون الرأي في مدى دقة وصلاحية النظام، وأن يتبين نقاط القوة، وأن يحدد نقاط الضعف في حلقاته، وما به من ثغرات تفسح المجال لوقوع الخطأ والغش دون الكشف عنه فورا، مما يؤدي إلى تراكم الخطأ والغش والإضرار باقتصاديات المشروع، وضياع أمواله، وعدم تعبير قوائمه المالية عن نتيجة نشاطه وعن مركزه المالي.

فيما يُدعم الكاتب رأيه هذا بالاستناد إلى رأي المشرع بهذا الخصوص، حيث أشار المشرع المصري، إلى ضرورة قيام مراقب "مدقق" الحسابات بفحصه فحصاً إنتقادياً تمهيداً لتحديد العينات وحجمها، حيث ورد في اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٦٥، وفي المادة رقم (١٤) منها أنه يجب " **على المدققين التحقق من مدى ملاءمة النظام المحاسبي وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية للوحدة محل التدقيق** ".

- **رأى (د.محمد، ١٩٨٣)**، حيث يؤكد الكاتب المذكور بشان وسائل توثيق نظام الرقابة الداخلية، أن على المدقق الخارجي دراسة وتقييمٍ كامل لنظام الرقابة الداخلية القائم بالمنشأة، كأساس للاعتماد عليه في تحديد نطاق وتوقيت عملية التدقيق والإجراءات المناسبة لها، وتقرير مدى الاختبارات التي تحدد إجراءات التدقيق.

كما يرى الكاتب بأن توثيق نظام الرقابة الداخلية يعتبر الخطوة الأساسية الأولى في دراسة وتقييم المدقق الخارجي لهذا النظام.

- **رأي (Coopers & Lybrand, 1992)**، لقد استند الكاتبان في رأيهما حول مسؤولية المدقق الخارجي تجاه دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، إلى ما جاء في دليل التدقيق البريطاني والتي أشار إلى أن مسئولية إيجاد وتقييم نظام الرقابة الداخلية تقع بالأساس على الإدارة وذلك للحفاظ على الأصول والممتلكات، ومنع الأخطاء والغش والتلاعب، إلاّ أن المدقق يجب عليه شخصياً الأخذ في اعتباره القيام بتصميم عمله كمدقق، أخذاً في الاعتبار عناصر مكونات الرقابة المذكورة، والتأكد من أن السجلات والقيود المحاسبية نفذّت وفقاً لعناصر الرقابة الموضوعة.

كما يؤكد الدليل بأن على المدقق تقييم بيئة الرقابة وذلك قبل قراره بتحديد إجراءات الاختبار المطلوبة، وأن معرفته ببيئة الرقابة ضروري للتحديد إلى أن أي مدى يمكنه الاعتماد على الرقابة الداخلية، وذلك لأن بيئة رقابة جيدة تعني إجراءات رقابية ونظاماً محاسبياً سليماً.

وأكدت أيضاً المادة رقم (١٨١) في دليل التدقيق البريطاني تحت عنوان "تقييم بيئة الرقابة الداخلية"، بأن على المدقق تقييم بيئة الرقابة الداخلية من أجل فهم أصول تصميم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية وكيفية تطبيقه، والمساعدة في التعرف على المخاطر المتأصلة والتي ربما تزيد من مخاطر التلاعب والتزوير.

- **رأي (Basel / September 1998)**، لقد ورد في تعليمات لجنة بازل المتعلقة بالإطار العام لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية تحت عنوان "دور ومسئولية المدقق الخارجي"، أنه على الرغم من أن المدققين الخارجيين ليسو جزءاً من المنشأة البنكية، وبالتالي ليسو جزءاً من نظام الرقابة الداخلية، إلا أن لهم تأثيراً مهماً على نوعية الرقابة الداخلية خلال قيامهم بأنشطة التدقيق، ومن ضمن ذلك المناقشات مع الإدارة والتوصيات بتحسين أنظمة الرقابة الداخلية، حيث يزود المدقق الإدارة بتعليمات جوهرية بشأن فعالية نظام الرقابة الداخلية.

وكما أن الغرض الرئيس من وظيفة التدقيق الخارجية هو إعطاء رأي في الحسابات السنوية للمصرف، فإن المدقق الخارجي يجب أن يختار إن كان بإمكانه الاعتماد على فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنك؟، لهذا السبب يجب أن يجري المدقق الخارجي تقييماً لنظام الرقابة الداخلية، لكي يقيّم إلى أي مدى يمكنه الاعتماد على النظام في تحديد طبيعة وتوقيت ومجال وإجراءات التدقيق.

وأشارت تعليمات اللجنة المذكورة أنه من المتوقع من المدققين الخارجين أن يكتسبوا فهماً لنظام الرقابة الداخلية للمصرف، كما يتوقع منهم أن يميزوا وجود أي ضعف هام له تأثير مادي، وبالتالي تبليغ إدارة البنك سواء شفهياً أو في رسائل الإدارة السرية، وفي العديد من البلدان يوجه المدقق الخارجي رسائله حول ضعف نظام الرقابة إلى السلطات الإشرافية، وعلاوة على ذلك فإن المدققين الخارجيين قد يخضعون لتعليمات السلطات الإشرافية التي تحدد لهم مسار عملهم ومن ضمنه تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنك.

- **رأي (Basel / July 2000)**، فقد جاء في الورقة التوجيهية الصادرة عن لجنة بازل تحت عنوان "علاقة سلطة الرقابة بالمدققين الخارجيين في المؤسسات البنكية" إن العمل المنجز للسلطة الرقابية من قبل المدققين الخارجيين يجب أن يكون له أساس قانوني أو تعاقدي، حيث إن أي عمل يكلف به المدقق الخارجي من قبل السلطة الرقابية يجب أن يكون متماً لعمل التدقيق الاعتيادي الذي يقوم به المدقق الخارجي، علاوة على أنه يجب أن يكون من ضمن إمكانياته.

وجاء في الفقرة (٦١) استكمالا لما ورد في الفقرة السابقة، أن لكل من المفتشين والمدققين الخارجيين اهتمامات تكميلية، حيث يهتم كلاهما باستقرار البنك، ويهتم كلاهما أيضاً بوجود نظام سليم للرقابة الداخلية كأساس للإدارة العقلانية والسليمة التي تعتبر مهمة لإنشاء بيانات مالية ملائمة، بالإضافة لذلك، فإن المدققين الخارجيين والمفتشين مهتمون بوجود نظام محاسبي سليم وملائم.

وفي هذا السياق أكدت الفقرة (٦٢) من البيان السابق، بأن الأمر الثابت هو وجوب حصول المدققين الخارجيين على فهم لنظام الرقابة الداخلي في البنك إلى الحد الذي يصل إلى التأكد من دقة البيانات المالية، ومن المتوقع أيضاً أن يتم إبلاغ نقاط الضعف المادية التي يحددها المدقق الخارجي للإدارة، ويصل الأمر في بعض البلدان أن يتم إبلاغها للسلطات الرقابية.

- **رأي (MFSA, BN/03/2002)**، حيث جاء في الملاحظات على نظام الرقابة الداخلية في البنوك بدولة مالطا الصادرة عن سلطة الخدمات المالية المتعلقة بدور المدقق الخارجي ومسئولياته تجاه نظام الرقابة الداخلية، إلى أن مدقق الحسابات الخارجي يلعب دورا هاما في دعم جودة أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية من خلال الأنشطة التي يقومون بها، وأن من الواجب أن يقوم المدقق بتزويد الإدارة بمعلومات هامة عن مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية وسبل تطويره.

كما أكدت الملاحظة رقم (٥٧) من الفقرة المذكورة انه يجب أن يمتلك المدقق الخارجي رؤية واضحة وفهماً تاماً لنظام الرقابة الداخلية في البنوك، من أجل تحديد نطاق وطبيعة وتوقيت المهام التي يجب أن يقوم بها، وهذا يساعده على الاستناد إلى أساسا متينا عند إبداء رأيه في التقرير المالي السنوي.

وجاء في الفقرة رقم (٥٩) أنه من واجب المدقق الخارجي تقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية شاملا وظائف التدقيق الداخلي في البنوك، وتحديد نقاط الضعف وإبلاغ الإدارة عنها في كتب ملاحظاته.

- **رأي (Gerald D. Bloch)** ، لقد نشر في مجلة المحاسب القانوني الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين مقالة للسيد Bloch تناول فيها تأثير الرقابة الداخلية على الإيرادات، وتعرض لخبرته كرئيس لمؤسسة لتصميم أنظمة الرقابة الداخلية، حيث ذكر أن هناك متطلبات جديدة تجاه الرقابة الداخلية، وان هناك حاجة إلى تعديل القانون المتعلق بمهام مدقق الحسابات الخارجي والتي يجب أن يتضمن ما يلي :(The CPA. June-2002)

" **إن على مدققي الحسابات الخارجيين فحص نطاق نظم الرقابة الداخلية في الشركات العامة، كما يجب أن يتضمن تقرير المدقق السنوي نتيجة فحصه لهذا النظام**".

كما يجب أن يتضمن هذا التقرير تقييماً لمناخ الوقاية الداخلية، للاطمئنان إلى أن العمليات المالية تمت وفقاً للضوابط والسياسات والإجراءات الموضوعة وأنها سليمة ودقيقة ومسجلة ومعروضة في القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP).

ويجب أن يتضمن تقرير المدقق أية ملاحظات على نظام الرقابة الداخلية، وبياناً لنقاط الضعف في هذا النظام، وإبداء الرأي بموضوعية عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

- **مسئولية مدقق الحسابات الخارجي من وجهة نظر قانون المصارف الفلسطيني**:(www.pma-palestine)

إن من الأهمية في هذا الجانب، عرض بعض مواد قانون المصارف الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية والموقع من قبل السيد ياسر عرفات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية في غزة بتاريخ ٢٠٠٢/٥/٢١م، والمتعلق بمهام مدققي الحسابات الخارجيين، نظراً لأن البحث يتعلق بالتطبيق على البنوك التجارية العاملة في فلسطين، مما يعطي أهمية مميزة لهذا القانون، وقد تم اختيار عرض المواد ذات العلاقة بمهام المدققين الخارجيين الذين تُناط بهم مهمة تدقيق حسابات البنوك العاملة في فلسطين، حيث ورد في الفصل السادس تحت عنوان الحسابات والتقارير ما يلي:

- مادة (٤١) تتعلق هذه المادة بتشكيل لجنة التدقيق من بين أعضاء مجلس الإدارة والتي تشترط أن تكون غالبية الأعضاء من غير الموظفين أو المسئولين في البنك.
- مادة (٤٢) وهي المتعلقة بتعيين مدقق حسابات خارجي، حيث ألزم القانون كل مصرف بتعيين مدقق حسابات خارجي مرخص، تتوافر فيه المؤهلات والخبرات اللازمة لمزاولة المهنة، **ووضعت المادة بعض الشروط في تعيين المدقق منها**:

أ- ألا يكون مديناً للمصرف.

ب- ألا يكون له منفعة منه.

ت- ألا يكون مديراً أو موظفاً أو مستخدماً لديه أو وكيلاً له.

ث- أن يكون تعامله الخاص مع البنك بموافقة سلطة النقد.

كما تناولت المادة الواجبات المنوطة بالمدقق وهي:

أ- الاعتماد في عمله على الأحكام والشروط التي تنظم أعمال مهنة التدقيق، والتقيد في عمله بمعايير وأدلة التدقيق الدولية.

ب- الالتزام بالسرية التامة وعدم إفشاء المعلومات التي حصل عليها من عمله حتى ولو بعد انتهاء مهمته في البنك المعني.

ت- على المدقق الخارجي، وبعد إطلاع سلطة النقد، تقديم تقرير سنوي للجمعية العمومية للبنك يبين فيه أن مراجعته لأعمال البنك وحساباته تمت وفقاً لمعايير وأدلة التدقيق الدولية، وأن البيانات المالية للمصرف في رأيه تعبر بصورة عادلة وسليمة عن مركزه المالي، بتاريخ الميزانية العمومية وعن نتائج أعماله وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

ث- على المدقق الخارجي أن يبين في تقريره (أو في تقرير خاص) أية مخالفات لأحكام التشريعات المعنية بما فيها اللوائح والتعليمات والمقررات الصادرة تنفيذاً لها، وكذلك التعليمات الصادرة عن سلطة النقد.

ج- على المدقق الخارجي التأكد من مدى كفاية الرقابة الداخلية على البنك وكذلك التحقق من مدى كفاية المخصصات لمقابلة المخاطر المحتملة في الأصول والالتزامات.

ح- يجب أن يقوم المدقق الخارجي بتزويد مجلس إدارة البنك، بتقرير مفصل بشأن أي مواطن ضعف في أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية، وأي أمور أخرى تسترعي انتباهه خلال عملية التدقيق.

خ- على المدقق الخارجي أن يتحقق من صحة وسلامة البيانات التي أعطيت له خلال عملية التدقيق.

مما سبق يمكن القول أنه لا مجال للشك في أن نص القانون المعمول به من قبل سلطة النقد الفلسطينية جاء صريحاً وواضحاً، حيث أكد مسئولية مدقق الحسابات عن فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية بأقسامها الثلاث، إدارية ومحاسبية وضوابط داخلية.

- **مسئولية المدقق الخارجي تجاه فحص نظام الرقابة الداخلية وفقاً للتعميمات الصادرة عن محافظ سلطة النقد:**

يستنتج من التعليمات الصادرة عن محافظ سلطة النقد الفلسطينية بأن هناك مسئولية تقع على عاتق المدقق الخارجي، ويجب عليه أن يتفهم هذه التعليمات أثناء أدائه المهام الموكلة إليه، وهي تعليمات ملزمة لجميع المدققين العاملين في فلسطين **ومنها**:

- التعميم رقم (١٩ - د/٩٧) بتاريخ ١٩٩٧/٦/١م:

حيث جاء في هذا التعميم في البند الخامس أنه "على مراقب الحسابات أن يُرسل إلى سلطة النقد الفلسطينية صورة عن تقريره قبل انعقاد الجمعية العامة بشهر على الأقل على أن يغطي هذا التقرير بصفة واضحة" ما يلي:

أ- تقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد من طرف البنك " وهو عبارة عن المخطط التنظيمي ومجموعة الأساليب والإجراءات التي تتبعها الإدارة للحصول على أهدافها، والتأكد من التقيد بالسياسات الموضوعة من قبلها، والمحافظة على الموجودات ومنع واكتشاف الغش والخطأ ودقة واكتمال القيود المحاسبية، وإعداد المعلومات المالية الموثوق بها في الوقت المناسب".

ب- تقييم الأنظمة المحاسبية.

ت- تقييم سياسة منح واسترداد ومتابعة القروض.

ث- تقييم الأصول وإجراءات الرقابة عليها.

ج- تقييم احتساب إيرادات البنوك المتعلقة بالقروض.

ح- تقييم مخصص الديون المشكوك فيها.

وانطلاقاً من هذا التعميم، الذي يؤكد على أن مفهوم نظام الرقابة الداخلية كما جاء في الفقرة رقم(أ) والمعرف من قبل سلطة النقد يتضمن نفس عناصر ومقومات نظام الرقابة

الداخلية كما وردت في المعايير الدولية، وكما ورد في الفقرات من(أ-ح) سابقة الذكر، أن المدقق لا يمكن له أن يقوم بالواجبات المحددة له بدون دراسة واعية وتقييم شامل لنظام الرقابة الداخلية للبنك، مما يساعد المدقق على الخروج برأي موضوعي وسليم عن عدالة البيانات المالية والمعلومات المتعلقة بها.

- التعميم رقم (٢١ - د٩٧/٤) بتاريخ ١٩٩٧/٦/١:

جاء هذا التعميم تحت عنوان "تحديد صلاحيات المدققين الخارجين" مشيراً في مقدمته إلى أنه تم تحديد مهمة المدققين الخارجيين في التعميم رقم (٩٧/١٩) والتي تتمثل في تقييم نظام الرقابة الداخلي المعتمد من طرف البنك، وتقييم الأنظمة المحاسبية، وتقييم سياسة منح واسترداد ومتابعة القروض، وتقييم الأصول، وتقييم احتساب إيرادات البنوك المتعلقة بالقروض وتقييم مخصص الديون المشكوك فيها.

ويؤكد التعميم أنه وإضافة لما تقدم فإن على المدققين الخارجين تضمين تقاريرهم السنوية رأيهم بشأن الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر مع الأخذ في الاعتبار معايير التدقيق الدولية، وإرفاق الملاحق الضرورية التي تؤكد وتدعم النتائج التي توصلوا إليها والمحددة في هذا التقييم.

ومنها ما جاء في البند رقم (٧) من التعميم المذكور والمتعلق بتقييم الأنظمة الإدارية، بما فيها السياسات والإجراءات المكتوبة، والتدقيق الداخلي وأنظمة إدارة المعلومات، كما يتعين الإدلاء بالمعلومات بخصوص أية نقاط ضعف في هذه الأنظمة.

ومن الملاحظ أن هذا التعميم جاء أكثر شمولية ووضوحاً وتفصيلاً لعناصر الرقابة الداخلية، والمتمثلة في الرقابة الإدارية والمحاسبية والضبط الداخلي والتدقيق الداخلي، إضافة لنظم المعلومات، مما يجعل الأمر لا لبس فيه على الإطلاق، كما أنه من الواضح في التعميم أنه لا تفريق في المسئولية عن الرقابة الإدارية أو الرقابة المحاسبية، إذ إنه وكما أكدت الآراء التي استند إليها الباحث فأن دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، يقع ضمن مسئولية مدقق الحسابات الخارجي.

- **تعميم مصرف قطر المركزي حول مكافحة غسيل الأموال والذي جاء فيه**: (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٣)

- إن على مدقق الحسابات الخارجي للمؤسسات المصرفية والمالية أن يقوم وضمن مهامه في نطاق عملية التدقيق بالتأكد من كفاءة نظام الرقابة الداخلية لهذه المؤسسات.

- على المدقق أن يدرج نتائج تدقيقه ضمن تقرير الإدارة الذي يرفع لإدارة البنك المركزي.

- على المدقق أن يكون ملما بالكامل بإجراءات الإدارة، وإذا كانت غير مناسبة في رأيه فعليه الإبلاغ والاتصال بالجهات المختصة.

ويعتقد استنادا إلى ما سبق، أن الرأي المؤيد للنظر للرقابة الداخلية بمفهومها الشامل، يساعد المدقق على الإلمام بقاعدة متينة للحكم على صلاحية القوائم المالية وسلامتها، وتحديد مدى الفحص ونطاقه، وكمية الاختبارات، مما ينعكس على رأيه الفني المحايد حول مدى تمثيل القوائم المالية للمركز المالي الحقيقي للمنشاة.

كما أن النظام الجيد للرقابة الداخلية، يتطلب استقلالا معقولا بين الوظائف المختلفة للمنشأة، كذلك فإن الكفاية تتطلب التنسيق والتعاون في أداء تلك الوظائف بأقل جهد ممكن، ومن ثم فإن القرارات والإجراءات التي تتم خارج الأقسام المحاسبية، تؤثر بلا شك في معالجة العمليات الظاهرة في القوائم المالية.

كذلك فإن المعايير الدولية تركز على التوسع في مفهوم الإفصاح عن المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، ليصبح كافيا في ظل التوسع في حجم المنشآت ومنها البنكية ومع ظهور مرحلة التخصص وظهور الاحتكارات، أصبح مفهوم الإفصاح يتعدى المعلومات المنشورة في القوائم المالية التقليدية، إذ أصبح الأمر يتطلب الإفصاح عن معلومات أكثر شمولية للأسباب التالية: (المبادئ الأساسية للتدقيق، ٢٠٠١)

أ- إن رقم صافي الربح، الذي يظهر في القوائم المالية لا يعبر عن كفاية المؤسسة فحسب، بل يعبر عن عائد الاحتكار، وبالتالي فهو غير كاف وحده لقياس كفاية الإدارة، مما يتطلب البحث عن معلومات أخرى تمكن من قياس هذه الكفاية، وهذا ما يضع على عاتق المدقق ضرورة توسيع مهمته لتشمل أكثر من مجرد التقرير عن القوائم المالية وحسابات النتيجة.

ب- نتيجة لظهور الاحتكارات، فقد أصبحت مسألة السرية عديمة الجدوى، وذلك للحاجة إلى أموال ضخمة، لا يمكن توفرها بدون أن يكون لأصحابها الإطلاع الكامل على المعلومات المتعلقة بالمنشأة، وهذه البيانات قد لا تكون متوفرة عادة في القوائم المالية.

ت- الدور الذي تقوم به المنشأة تجاه البيئة والمجتمع، جعلها تقوم بنشر المعلومات المتعلقة بهذا الدور نتيجة إلزام قانوني، أو التزام أدبي تجاه البيئة والمجتمع.

ث- ظهور ما يعرف بالمجتمع المالي من متخذي القرارات الاستثمارية، يتصدره محللون ماليون ومرشدو استثمار، ومع ظهور الأسواق المالية العالمية الكبرى، وتأثيرها على متخذي القرار، فقد جعل ذلك من الإفصاح عن المعلومات شيئا أساسياً.

مما سبق، يمكن القول أن التوجه العام، سواء بحكم التشريعات، أو التعميمات الصادرة عن الجهات الإشرافية، أو بحكم الكفاية المهنية، أن مدقق الحسابات يعتبر مسئولا مسئولية إلزامية عن دراسة و فحص وتقويم نظام الرقابة الداخلية، بمفهومها الشامل، الرقابة الإدارية و الرقابة المحاسبية والضبط الداخلي.

وما يؤكد هذا الاتجاه، إصدار وزارة الخزانة الأمريكية في تعميم صادر بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٥م، تعديلا في المادة رقم (٣٥٠) المتعلقة بالمهام والمسؤوليات المتعلقة بالمدقق الخارجي، حيث أشار هذا التعديل بأن على المدقق القيام بالتقرير عن فعالية وكفاية نظام الرقابة الداخلية(خاصة الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية)، من خلال فحصه وتقويمه لهذا النظام، إضافة لفحص مدى التزام الإدارة بتوفير بيئة ملائمة وفعالة للرقابة الداخلية، ويعتبر هذا التقرير منفصلا عن التقرير المالي المعتاد، الذي يقوم من خلاله المدقق بإبداء الرأي الفني المحايد عن مدى تمثيل القوائم المالية للمركز المالي الحقيقي للمنشأة. (Scott, 2002)

٨,٢ مسئولية المدقق في اختبار نظام معالجة البيانات في البنوك الإلكترونية:

لا تختلف المفاهيم الأساسية التي تحكم مقومات الرقابة الداخلية وإجراءاتها في البنوك التجارية في ظل استخدام الأنظمة اليدوية عنها في ظل استخدام الأنظمة المحاسبية الإلكترونية،

حيث تتفق أهم أهداف إجراءات الرقابة ومقوماتها في الأنظمة الإلكترونية مع أهدافها في الرقابة على الأنظمة اليدوية.(المجمع العربي، ٢٠٠١)

ورغم دمج العديد من الوظائف في نظام الحاسوب فإن أهمية الرقابة الداخلية لم تتضاءل على الإطلاق، والعوامل الأساسية التي تقوم عليها الرقابة الداخلية تبقى ذات أهمية، تؤخذ بعين الاعتبار من قبل المدقق الخارجي.

١,٨,٢ مفهوم البنوك الإلكترونية:

تشهد البنوك التجارية في العالم تقدما نحو ثورة المعلومات، حيث يتم الانتقال من العمل البنكي التقليدي، إلى البنك الإلكتروني، وقد ساعد على ذلك التطور الهائل الذي حدث في نظم المعلومات وانتشار شبكات الإنترنت.

وقد أظهرت دراسة أعدت حول أهمية العمل البنكي الإلكتروني بأن عدد مستخدمي الشبكات المصرفية يوميا يبلغ حوالي ٥٠٠ مليون شخص خلال العام ٢٠٠٣ وبمعدلات انتشار عالية تتجاوز - على سبيل المثال - نسبة ٧٠% من سكان الولايات المتحدة الأمريكية ونحو ٥٠% من سكان أوروبا الغربية، ويرجع ذلك إلى انخفاض التكلفة لتأدية هذه الخدمة، حيث تبلغ تكلفة إجراء أية معاملة مصرفية عبر أحد الفروع التقليدية- في المتوسط - ١,٠٧ دولار مقارنة بنحو ٥٥ سنتا إذا تمت بواسطة خدمات الهاتف، وتبلغ ٢٥ سنتا بواسطة أجهزة الصرف الآلي.(طربية، ٢٠٠١)

ويمكن تعريف البنوك الإلكترونية على أنها "تلك البنوك أو المؤسسات المالية التي تقوم على الركائز الإلكترونية وتوظيف كافة التطورات الحادثة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، لتقديم كافة الخدمات البنكية بأمان مطلق".(الغندور، ٢٠٠٣)

ويتفق هذا التعريف مع تعريف جوزيف طربية والذي عرفها بأنها "تلك البنوك التي ترتكز في تقديم خدماتها على خدمات (Home Banking وOffice Banking و Internet Banking وPhone Banking) وغيرها من الركائز الإلكترونية المعروفة في علم تكنولوجيا المعلومات والاتصال". (طربية، ٢٠٠٣)

كما لخص يونس عرب، اصطلاح البنوك الإلكترونية " بأنه النظام الـذي يتـيح للعميـل الوصول إلى حساباته أو أية معلومات يريدها وكذلك الحصول على مختلف الخدمات والمنتجـات البنكية من خلال شبكة معلومات يرتبط بها جهاز الكمبيـوتر الخـاص بالعميـل أو أي وسـيلة أخرى".(عرب،٢٠٠١)

ويمكن الخروج بمفهوم شامل للبنوك الإلكترونية "بأنها البنوك التي تقوم علـى الاعتمـاد على أنظمة المعلومات المحوسبة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتقـديم خـدماتها لزبائنها بأقل تكلفة ممكنة وأكثر أمان، والتي تساعد البنك على تنويع خدماتـه ومنتجاتـه، ممـا يساهم في دعم مركزه التنافسي".

٢,٨,٢ خصائص البنوك الإلكترونية:

يمكن تحديد ست خصائص هامة للبنوك الإلكترونية، والتي تميزها عن البنوك التقليديـة وهي: (صالح، ٢٠٠١)

أ- اختفاء الوثائق الورقية للمعاملات.

ب- فتح المجال أمام البنوك الصغيرة لممارسة نشاطها عبر العالم باستخدام شبكة الانترنت.

ت- القدرة على إدارة العمليات البنكية عبر شبكة الانترنت بكفـاءة عاليـة مـن أي موقـع جغرافي.

ث- عدم إمكانية تحديد الهوية وبالتالي استخدام وسائل التأمين للتعرف على الهوية إلكترونيا.

ج- إمكانية تسليم بعض المنتجات إلكترونيا، مثل كشوف الحساب ومستندات التحويل الآلـي وغيرها من التعاملات.

ح- سرعة تغيير القواعد الحاكمة، وذلك لمواكبة طبيعة المعـاملات الإلكترونيـة وسـرعة تطورها ونموها، مما يحتاج سرعة مثيلة في صياغة التشريعات اللازمة لهذا التطور.

٣,٨,٢ مخاطر العمليات البنكية الإلكترونية:

يمكن تلخيص أهم مخاطر العمليات البنكية الإلكترونية فيما يلي: (الغندور، ٢٠٠٣)

١. مخاطر خرق أنظمة الأمان، مما يستدعي إيجاد حلول للسيطرة على اختراق نظام الأمان مثل كلمات السر والأرقام الشخصية وبرامج مؤمنة وحوائط ناريةFire Wall .
٢. مخاطر المنافسة الضارة، حيث إن الخدمات البنكية الإلكترونية بما تحدثه من طرق لإشباع رغبات واحتياجات العميل، قد تؤدي إلي تهيئة المناخ لمنافسة ضارة، وهذه المخاطرة تنكسر حدتها على المقولة الاقتصادية الأزلية بأن العملة الجيدة تطرد العملة الرديئة.
٣. فقد حصة سوقية، وهذه المخاطرة تتناسب أهميتها عكسيا مع قدرة البنك على استشراف ما بعد الحداثة، واستعداده لها ببرامج، وخطط، وسياسات محددة، تواجه كل مستجد ليس فقط للحفاظ على الحصة السوقية بل وتنميتها.
٤. مخاطر التشغيل، مثل مخاطر انقطاع الاتصال، وفشل البرامج أو سوء التشغيل، أو الاستخدام.

وتعتبر هذه المخاطر تحديا أمام مدققي الحسابات، للتحقق من مدى فاعلية وكفاءة النظم الإلكترونية والبرامج المستخدمة، ومن ثم التحقق من وجود نظم رقابية وضوابط تشغيلية، إضافة للوقوف على مدى التزام البنك بالضوابط الرقابية الموضوعة وعلى مدى سلامة النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية، ومدى التزام العاملين بها، علاوة على تقييم المدقق لمدى إلمام الإدارة بالمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك، وبالتالي توجيه إدارة البنك بضرورة مراجعة خططها بشان التغلب على أية نقاط ضعف يتم اكتشافها، ومتابعة مدى التزام البنك بتنفيذها.

من هنا لا بد أن يتم التطرق إلى تحديد مدى مسؤولية مدقق الحسابات الخارجي عن اختبار نظم معالجة العمليات البنكية الإلكترونية، كما تناولته المعايير والنشرات الدولية والتشريعات القانونية.

٤,٨,٢ مسئولية المدقق عن اختبار نظم المعالجة الإلكترونية للبيانات المحاسبية:

يقع على عاتق مدقق الحسابات مسئولية اختبار نظم معالجة البيانات المحاسبية إلكترونياً، والتي أوضحتها نشرة معايير التدقيق رقم (٢٠) الصادرة عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين عام (١٩٧٧)، والتي تختص بمسئولية المدقق عن تحديد نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية، وكذلك مسئوليته عن التقرير عن ذلك إلى إدارة المنشأة حسب التالي:(جربوع ٢٠٠١)

يجب على مدقق الحسابات أن يبلغ إدارة المنشأة بأية مواطن ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية أثناء عمليات فحص التقارير المالية، والتي لم يتم معالجتها قبل فحصها.

ويمكن للمدقق أن يقوم بتحليل وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال استخدام " أسلوب تحليل المخاطر والخسائر المحتملة".

كما يتم اتخاذ القرار بمدى ضرورة إنشاء أساليب رقابية وقائية لكل نوع من المخاطر، وتتمثل هذه المخاطر فيما يلي.(مرجع سابق)

أ- أخطاء الموظفين والمبرمجين (معد البرنامج، مشغل الأجهزة، مستخدم النظام).

ب- خلل الأجهزة والبرامج (البرامج، الصيانة، الأجهزة).

ت- الغش والتلاعب (اختلاس، مصادرة ملفات، تجسس، تعديل البرنامج).

ث- خلل في خطوط الاتصال (الكهرباء، الشبكات).

ج- الحريق والتخريب المتعمد، والكوارث الطبيعية.

مما سبق نستطيع الاستنتاج، بأن هناك مخاطر يجب على مدقق الحسابات أن يأخذها بعين الاعتبار، وأن يقوم بتقدير وتحديد الأهمية النسبية لهذه المخاطر، إضافة لتحديد الحد الأدنى والأعلى للخسائر المحتملة والمتوقعة، إضافة لتقدير تكلفة الأساليب الرقابية الواجب استخدامها.

ووفقاً للمعيار الدولي للتدقيق رقم (٤٠٠)، تقع على المدقق مسئولية تخفيض مخاطر عملية التدقيق إلى الحد الأدنى، من خلال تصميم إجراءات التدقيق، في بيئة استخدام الحاسوب، كما أوضح المعيار الدولي رقم (٤٠١)، الموسوم بـ"التدقيق في بيئة أنظمة معلومات تستعمل الحاسوب" بأن "على المدقق الأخذ بعين الاعتبار كيفية

تأثير بيئة أنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسوب على عملية التدقيق"، وعليه فإن بيئة أنظمة المعلومات التي تستخدم الحاسوب قد تؤثر على:

- الإجراءات التي يتبعها المدقق للحصول على فهم كاف للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية.
- اعتبارات المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة التي من خلالها يتوصل المدقق إلى تقدير المخاطر.
- التصاميم التي يضعها المدقق وإنجازه لاختبارات الرقابة والإجراءات الجوهرية المناسبة لتحقيق أهداف عملية التدقيق.

من هنا نجد أن المدقق عند تأدية أعماله في بيئة تستخدم الحاسوب، لا بد أن يكون لديه من الكفاءة والمهارات، ما يؤهله لفهم أنظمة المعلومات المحوسبة، وقد أكدت الفقرة الرابعة من المعيار الدولي رقم (٤٠١) ذلك بما يلي: (المعايير الدولية للمراجعة، ١٩٩٨)

"على المدقق أن يكون لديه المعرفة الكافية لبيئة أنظمة المعلومات التي تستخدم الحاسوب لغرض تخطيط وإدارة والإشراف على معاينة العمل المؤدى، وعلى المدقق النظر فيما إذا كانت هناك حاجة خلال عملية التدقيق إلى مهارات متخصصة في أنظمة المعلومات التي تستخدم الحاسوب".

عند استعراضنا للفقرة السابقة نجد أنه من الضروري أن يستعين المدقق الخارجي، عند قيامه بعملية التدقيق، بذوي اختصاص وخبرة ممن لديهم هذه المهارات، وربما يكون موظفاً لدى المدقق، أو مهنياً خارجياً، وفي كل الأحوال فعلى المدقق أن يحصل على أدلة إثبات كافية وملائمة حول مناسبة الاستعانة بخبير في عملية التدقيق إضافة إلى تمشيه مع الدليل الدولي للتدقيق رقم (٦٢٠) الموسوم (الاستفادة من عمل خبير).

المبحث الثالث
دور المدقق الداخلي في دعم نظام الرقابة الداخلية وعلاقته بالمدقق الخارجي

١,٣ أهمية ودور المدقق الداخلي في البنك التجاري:-

يعد التدقيق الداخلي من أهم أساليب الرقابة الداخلية، في تحقيق فعالية الرقابة الإدارية والمحاسبية، كما يتوقف مدى اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي على نتائج تقييمه لفعالية نشاط التدقيق الداخلي.(المجمع العربي، ٢٠٠١)

١,١,٣ تعريف التدقيق الداخلي:

لقد قدمت عدة تعريفات للتدقيق الداخلي، فقد عرف" بأنه عملية فحص وتدقيق مستمرين للدفاتر والسجلات وتقييم لفعالية الأداء، وكفاءة التشغيل ومراجعة نظام الرقابة الداخلية، والتأكد من إحكامه وحسن تطبيقه".(www.bankofcd.com)

كما تم تعريف التدقيق الداخلي بأنه" تدقيق للعمليات والسجلات بصورة مستمرة، يتم تنفيذه داخل المشروع، بواسطة جهاز وظيفي معين للقيام بهذا العمل، ووجود مثل هذا الجهاز الوظيفي، يؤدي إلى ضمان أن النظام المحاسبي، كاف ويتم تنفيذه طبقا للإجراءات المخططة، كما يترتب عليه تسهيل تحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية". (المجمع العربي، ٢٠٠١)

كما عرفه معهد المدققين الداخليين في إنجلترا بأنه "عملية تقييم مستمرة، تنشأ داخل التنظيم، بهدف خدمة هذا التنظيم، وذلك عن طريق فحص وتقييم الأنشطة المختلفة، وتوصيل نتائج هذا التدقيق".(مرجع سابق)

وهناك تعريف آخر للتدقيق الداخلي بأنه" مجموعة من أوجه النشاط المستقلة، التي تنشئها الإدارة، للقيام بخدمتها في التحقق من العمليات والقيود بشكل مستمر، لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية، والتأكد من كفاية المخصصات المعدة لحماية أصول وأموال المنشأة،

والتحقق من إتباع موظفي المنشأة للسياسات والإجراءات الإدارية المرسومة، وقياس مدى صلاحية تلك الخطط والسياسات، وجميع وسائل المراقبة الأخرى، في أداء أغراضها، واقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها، حتى يصل المشروع إلي درجة الكفاية الإنتاجية القصوى". (مرجع سابق)

٢,١,٣ أهداف التدقيق الداخلي وأهميته للمصرف:

مما سبق يمكن الاستنتاج، بان التدقيق الداخلي يمثل أداة ضبط تستعملها الإدارة العليا، وذلك بغرض حماية نفسها، والمالكين الذين تمثلهم، إضافة للمنشأة الاقتصادية كوحدة واحدة، من خلال التأكد من:-

أ- صلاحية الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى.

ب- أن الخطط والسياسات المرسومة قد تم تنفيذها بكفاءة وفاعلية.

ت- كفاءة وكفاية وسائل الضبط الإدارية والمحاسبية المتبعة، وإمكانية الاعتماد عليها، لمنع أو لكشف عمليات الغش والاختلاس.(www.bankofcd.com)

ث- حماية الأصول والموجودات الأخرى، من سوء الاستعمال أو السرقة والضياع.

ومن المهم ذكره أن التدقيق الداخلي للبنوك، يكتسب أهمية خاصة، وذلك نظرا لطبيعة العمليات البنكية المعقدة، وتنوع الخدمات التي تقدمها البنوك، وتقديم خدماتها لعدد كبير من العملاء، إضافة لارتباط نشاطها بالنقود والقيم المالية من ناحية، وإلى اعتماد المدقق الخارجي لحسابات البنك على فحص عينات من أنشطة البنك، لعدم إمكانية قيامه بمراجعة تفصيلية كاملة لجميع العمليات البنكية بسبب تعددها من ناحية أخرى.

كما أن أهمية وجود دائرة مستقلة للتدقيق الداخلي في البنوك التجارية، تنشا من كون المدققين الداخليين يعتبروا جزءا من نظام الرقابة الداخلية للمصرف، على اعتبار أن وظيفة التدقيق الداخلي جزء مهم من الرقابة الداخلية المستمرة، التي تهدف إلي التأكد من الالتزام التام والمستمر من خلال الملاحظة اليومية للعمليات التي تتم في البنك وفروعه.

من هنا أكد بيان لجنة بازل المتعلق بتقييم نظام الرقابة الداخلية، (بازل، ٢٠٠٠)، المبدأ رقم (١١) بأنه يجب أن تلتزم البنوك بإيجاد وظيفة التدقيق الداخلي الفعالة والكفؤة، والتي تتمتع

بالاستقلالية في تنفيذ أشغالها، بالإضافة إلي تمتع طاقم التدقيق الداخلي بالتدريب الملائم بما يؤهلهم لقيامهم بالدور المناط بهم.

كما أشار البيان أيضا في الفقرات (٤٠، ٤١، ٤٢) من المبدأ رقم (١١) إلى أنه من المهم أن تكون إدارة التدقيق متصلة بالإدارة العليا، وترفع تقريرها إليها مما يعزز استقلالية التدقيق الداخلي مما ينعكس إيجابا على نظام الرقابة الداخلية.

٢,٣ العلاقة بين التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي:

يعتبر التدقيق الداخلي أحد عناصر الرقابة الداخلية كما تم إيضاحه سابقا، حيث تم الإشارة إلى أن دور التدقيق الداخلي يحدد من قبل إدارة المنشأة، وأن أهدافه تختلف عن أهداف التدقيق الخارجي، وأن أهداف وواجبات التدقيق الداخلي تتباين حسب متطلبات الإدارة.

في حين نجد أن اهتمام المدقق الخارجي ينصب عما إذا كانت البيانات المالية المتوفرة في القوائم المالية، خالية من المعلومات الخاطئة الجوهرية، والتي تؤثر على مدى عدالة هذه القوائم وتمثيلها للمركز المالي الحقيقي للمنشأة.

كما أنه لا بد من الأخذ في الاعتبار أن المدقق الداخلي بطبيعة وجوده ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف، وباعتباره موظفا يقوم بتأدية خدمات التدقيق الداخلي، يخضع لأنظمة وتعليمات الإدارة، فإن درجة استقلاليته وحياده قد لا تكون متكاملة، مقارنة مع المدقق الخارجي الذي يجب أن يكون في الحقيقة مستقلا ومحايدا ومتجردا من أية ارتباطات ذات منافع تعود عليه.(www.bis.org)

وفي هذا السياق وكما جاء في معيار التدقيق الدولي رقم (٦١٠) الموسوم بمراعاة عمل التدقيق الداخلي، Considering the work of internal auditing "". (المعايير الدولية، ٢٠٠١)

فقد نصت الفقرة رقم "٢" "بأنه يجب على المدقق الخارجي مراعاة فعاليات التدقيق الداخلي وتأثيرها، إن وجدت على إجراءات التدقيق الخارجي، لغرض مساعدته في تخطيط عملية التدقيق وتطوير توجه فعال لإنجازها".

ويذكر أن عملية الفهم والتقييم الأولي للتدقيق الداخلي من قبل المدقق الخارجي قد أشير إليها أيضا بوضوح في الفقرات " ٩، ١١ " في المعيار رقم ٦١٠ السابق ذكره، والتي نرى أهمية ذكرها كما وردت في المعيار مع شيء من التعليق والإيضاح من قبل الباحث مستعيناً بخبرته في هذا المجال.

- **الفقرة التاسعة:**

أشارت الفقرة رقم (٩) إلى أنه " **يجب أن يحصل المدقق الخارجي (المستقل) على فهم كاف لفعاليات التدقيق الداخلي، لغرض مساعدته في تخطيط عملية التدقيق وتطوير توجه فعال لإنجازها** "

الفقرة الحادية عشرة:

لقد ورد في الفقرة رقم (١١) أنه "**خلال عملية التخطيط، يجب على المدقق الخارجي القيام بتقييم أولي لوظيفية التدقيق الداخلي في حالة ظهور دلائل تشير بأن التدقيق الداخلي مناسب للتدقيق الخارجي للبيانات المالية في مجالات محددة** ".

يتبين من هذه الفقرة أنه في حالة ما يستنتج المدقق الخارجي من تقييمه لأداء التدقيق الداخلي بأنه فعال وكفء، فإن ذلك يتيح له القيام بإجراء تعديل في طبيعة وتوقيت الإجراءات المنجزة، مع تركيزه على العناصر الهامة للرقابة الداخلية والتي تهدف إلى حماية أصول المنشأة وممتلكاتها، مع تجنب الازدواج في الإجراءات التي تم القيام بها بكفاءة بواسطة إدارة التدقيق الداخلي.

من العرض السابق نستنتج أن وجود إدارة للتدقيق الداخلي تقوم بواجباتها نحو نظام الضبط الداخلي، يساعد المدقق الخارجي على تحديد نطاق ومدى الفحص والاختبارات التي يجب عليه القيام بها، من خلال فحصه للإجراءات التي تقوم بها إدارة التدقيق الداخلي، كجزء من فحصه لأنظمة الرقابة الداخلية.

وهذه الإجراءات تشمل الوظائف التي يؤديها أفراد التدقيق الداخلي أثناء قيامهم بعملية التدقيق، والتي تشمل إجازة العمليات الحسابية اليومية والضوابط المحاسبية المختلفة التي تم إتباعها عند إنجاز تلك العمليات.

مما سبق يتبين أهمية ودور التدقيق الداخلي، في مساعدة المدقق الخارجي على فهم أنظمة الضبط الداخلي، إضافة إلى الإجراءات التي يجب التركيز عليها بدرجة أكبر من غيرها، والتي تساعد المدقق الخارجي على إبداء الرأي أثناء قيامه بعملية التدقيق.

٣,٣ تقييم واختبار أعمال التدقيق الداخلي:

لقد أشارت الفقرة رقم (١٦) من المعيار الدولي رقم (٦١٠) تحت عنوان "تقييم واختبار أعمال التدقيق الداخلي" إلى أنه "عندما ينوي المدقق الخارجي الاستفادة من عمل معين للتدقيق الداخلي، فإنه يجب عليه تقييم واختبار هذا العمل للتأكد من كفاءته لأغراض المدقق الداخلي".(المعايير الدولية، ٢٠٠١)

من المهم التنويه إلى أن إيضاحات هذه الفقرة قد حددت مجال التقييم والذي يتضمن دراسة التأكد مما إذا كان:

أ- العمل قد أنجز من قبل أشخاص لديهم التدريب الفني المناسب والتأهيل المهني كمدققين داخليين وأن عمل المساعدين قد تم الإشراف عليه وفحصه وتوثيقه بشكل مناسب.

ب- قد تم الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة لتكون أساساً معقولاً للنتائج التي تم التوصل إليها.

ت- قد تم التوصل إلى نتائج كانت مناسبة في ضوء الظروف المحيطة، وأن التقارير المعدة كانت متطابقة مع نتائج العمل المنجز.

ث- الاستثناء أو الأوامر غير الاعتيادية التي اكتشفت بواسطة التدقيق الداخلي قد تم معالجتها بشكل مناسب.

٤,٣ مسؤولية المدقق نحو تطوير برنامج لتنفيذ خطة التدقيق:

إذا كان لخطة التدقيق، التي عادة ما تناط بإدارة التدقيق أن يكتب لها النجاح، فلا بد من إيجاد برنامج متكامل وفعال لتنفيذ هذه الخطة، وفي العادة يتم التمييز بين خطة المدقق الداخلي، والتي تهدف إلى خدمة الإدارة - كما أشرنا سابقا عند تعريف التدقيق الداخلي-وخطة المدقق الخارجي المستقل، والتي عادة ما تهدف إلى فحص كفاءة نظم الضبط الداخلي في المنشأة، والتقرير عن المركز المالي ومدى تمثيل القوائم والمعلومات المالية بعدالة للمركز المالي للمنشأة'، للجهات ذات العلاقة.

من هنا فإنه لابد للمدقق من أن يقوم بإعداد برنامج خطي لأعمال التدقيق التي سوف يقوم بها، بحيث تشمل الإجراءات الضرورية لضمان تنفيذ الخطة المرسومة، ويجب أن يتضمن تفصيلاً كافياً لاستخدامه كمجموعة من التعليمات للمساعدين المشاركين في عملية التدقيق كوسيلة للرقابة على تنفيذ العمل بشكل سليم.(حمدون، ١٩٩٧).

وعادة ما تكون عملية دراسة وفهم النظام المحاسبي والضوابط الداخلية للمنشأة، تحكم طبيعة وتوقيت ونطاق وإجراءات التدقيق المطلوبة.

وقد أشار معيار التدقيق الدولي الثالث إلى طبيعة إجراءات التدقيق المخططة المطلوبة وتوقيتها ونطاقها لتنفيذ خطة التدقيق الشاملة وتضمن أيضاً أهداف عملية التدقيق لكل مجال من مجالات التدقيق، والموازنات التقديرية للوقت والتي تقدر فيها ساعات العمل اللازمة بمجالات التدقيق المختلفة وإجراءاتها. (IAS – ٣١٠).

وغالبا ما تكون هناك مرونة في تقدير الوقت الواجب القيام به عند إنجاز الإجراءات المتعلقة بالتدقيق، وذلك حسب طبيعة وخصائص هذه الإجراءات، وعلى سبيل المثال فإن عملية الإشراف على الجرد السنوي للمخزون في نهاية الفترة، تحتم على المدقق الالتزام بالتوقيت المحدد وهو نهاية العام، بينما عمليات أخرى وهي الأكثر شيوعاً والمتعلقة بالمعاملات اليومية للمنشأة فإن هناك مرونة لدى المدقق في تحديد الفترة الزمنية، أي أنه يقوم بعملية التدقيق بعد انتهاء العملية وتسجيلها في السجلات المحاسبية.

ومع ذلك فقد رأى الدكتور حمدون والدكتور صوان في دراسة بعنوان أهمية أوراق العمل بالنسبة لمدقق الحسابات، (حمدون، ١٩٩٧) " أنه يجب على المدقق إعادة النظر بخطة التدقيق والبرامج المرتبط بها أثناء تقدم سير أعمال التدقيق. ويعتمد ذلك على تقدير المدقق لعناصر الضبط الداخلي وتقييمه الأولي لها ونتائج الإجراءات التي يستخدمها في المطابقة.

ويمكن الاستنتاج مما سبق، بأنه يجب على المدقق الخارجي، التأكد من قيام المدققين الداخليين للمصرف، بصفتهم جزءا من نظام الرقابة الداخلية، بمراقبة أعمال وأنشطة البنك المختلفة والتقييم الدوري اليومي بصورة ديناميكية مستمرة، من أجل التقرير إلى الإدارة، عن مدى الالتزام بالسياسات والأنظمة المرسومة.

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية

لتحليل مدى التزام مدقق الحسابات بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين

الفصل الرابع
الدراسة التطبيقية

يتناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل تشخيص الواقع الرقابي لمدققي الحسابات الخارجيين على المصارف التجارية العاملة في فلسطين، ومدى التزامهم بفحص نظام الرقابة الداخلية باعتباره الركن الأول الذي يجب أن يوليه المدقق اهتمامه لدى فحص وتدقيق القوائم المالية والحسابات الختامية للمصرف

كما يتناول وصفاً للإجراءات التي يتم إتباعها في تنفيذ خطة الدراسة، للتعرف على مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، أثناء تأديتهم للمهام المكلفين بها، بالتطبيق على المدققين المختصين بتدقيق القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في فلسطين.

كما يتطرق هذا الفصل إلى تعريف منهج الدراسة، ووصف مجتمع الدراسة، وتحديد عينة الدراسة، وإعداد أداة الدراسة (الاستبانة)، والتأكد من صدقها وثباتها، وبيان إجراءات الدراسة، والأساليب الإحصائية التي استخدمت في معالجة النتائج،

ويعرض هذا الفصل النتائج التي توصل إليها البحث بناء على المعالجات الإحصائية التي أجريت على عينة الدراسة، وتحليل النتائج ومناقشتها، وبيان دلالاتها الإحصائية واختبار فروض الدراسة وذلك كما يلي:

- المبحث الأول: تحليل وعرض أسلوب وأداة الدراسة.
- المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها.

المبحث الأول

تحليل وعرض أسلوب وأداة الدراسة

١,١ منهج الدراسة:

إضافة للمنهج الوصفي والمنهج العلمي الاستقرائي اللذان تناولتهما الدراسة في الفصل الأول، فإن لهذه الدراسة بعد تطبيقي يتعلق بالوقوف على دراسة مدى التزام المدققين الخارجيين بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال إستبانة تم إعدادها لهذا الغرض.

٢,١ مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات الخارجيين الذين يتولون مهام تدقيق وفحص أعمال البنوك التجارية العاملة في فلسطين، والتي تضم عدد (٤٠) مدقق حسابات مهني متخصص في تدقيق البنوك، والذين يعملون ضمن تلك المكاتب المرخصة والمعتمدة من قبل سلطة النقد الفلسطينية، سواء أجنبية أم محلية، حيث شمل مجتمع العينة جميع المختصين من المدققين في المكاتب المزاولة لهذا النشاط والموجودة في مناطق السلطة الفلسطينية. ملحق رقم(٢).

٣,١ عينة الدراسة:

تشتمل عينة الدراسة على (٤٠) استبانة تم توزيعها على مجتمع الدراسة المتمثل في مدققي الحسابات الممارسين لمهام تدقيق القوائم المالية للبنوك، وقد وزعت الاستبانة على أفراد العينة لنسبة (١٠٠%) الذين يمثلون المجتمع الأصلي وقد تم إرجاع (٣٦) منها أي بواقع (٩٠%)، والجدول رقم(١) يوضح تقسيم فئة الدراسة حسب المؤهل العلمي، والجدول رقم (٢) حسب المرتبة الوظيفية:

جدول رقم (١)

توزيع أفراد العينة لفئات الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية	النسبة المئوية المتجمعة
بكالوريوس	١٥	%41.7	%41.7
ماجستير	٦	%16.6	% 58.3
CPA* ومؤهل علمي	15	%41.7	%100
المجموع	36	%100	

*(cpa) أو ما يعادلها دولية أو عربية أو محلية.

جدول رقم (٢)

توزيع أفراد العينة لفئات الدراسة حسب المرتبة الوظيفية

المرتبة الوظيفية	العدد	النسبة المئوية	النسبة المئوية المتجمعة
مدير	17	%47.2	%47.2
مدقق رئيسي	11	%30.6	%77.8
مدقق	5	%13.9	%86.0
مساعد مدقق	3	%8.3	%100
المجموع	36	%100	

٤,١ أداة الدراسة:

بعد الإطلاع على أوراق عمل وملفات بعض المدققين المتعلقة ببرامج وخطط التدقيق، والدراسات والأبحاث ذات العلاقة واستطلاع رأي عينة من المدققين ذوي الخبرة والكفاءة، تم تصميم وبناء الاستبانة وفق الخطوات الآتية:

- تحديد المجالات الرئيسية التي شملتها الاستبانة.
- صياغة الفقرات التي تقع تحت كل مجال.
- إعداد الاستبانة في صورتها الأولية.

- عرض الاستبانة على عدد من المحكمين المؤهلين الممارسين للمهنة، بالإضافة إلى عدد من أساتذة الجامعات الفلسطينية في غزة لتقييم الاستبانة، وقد تم إجراء التعديلات اللازمة بناء على ما أوصى به المحكمون، حيث تم حذف عدد من الفقرات، فيما تم دمج عدد آخر منها، بالإضافة إلى تعديل صياغة بعض الفقرات الأخرى حيث بلغ عدد فقرات الاستبانة في صورتها النهائية (٥٧) فقرة موزعة على ثلاث مجالات، حيث أعطى لكل فقرة وزن مدرج وفق سلم (ليكرت) المتدرج الخماسي (مرتفع جداً، مرتفع، متوسط، ضعيف، لا ينطبق)، وذلك لتحديد مدى التباين في التزام المدققين بفحص أنظمة الرقابة المحاسبية والضبط الداخلي والإدارية، وبذلك تنحصر درجات أفراد عينة الدراسة ما بين(٤ -٠) درجة على كل فقرة، أي ما بين(٢٢٨– صفر) درجة على الاستبانة ككل، والملحق رقم (٣) يبين الاستبانة في صورتها النهائية.

كما تم القيام بإجراء عدد من المقابلات الشخصية مع عدد من مسئولي مكاتب التدقيق بقطاع غزة بغرض التعمق في تحليل نتائج الدراسة.

٥,١ صدق الأداة:

يقصد بالصدق هو أن المقياس الذي استخدم في البحث يقيس بالفعل ما ينبغي أن يقـــاس، حيث تتطابق المعلومات التي تم جمعها مع الحقائق الموضوعية(الو فائي، ١٩٨٩)، ولغايـــة اختبـــار صدق أدوات جمع المعلومات في هذا البحث، قام الباحث بتطبيق اختبارات الصدق الآتية:

١,٥,١ صدق الاتساق الداخلي:

جرى التحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة بتطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية مكونة من (٣٦) فرداً، هي عينة الدراسة، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة وكذلك تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) والجداول التالية توضح ذلك:

جدول (٣)

يبين عدد فقرات الاستبانة حسب كل مجال من مجالاتها

المجال	عدد الفقرات
استكشاف مدى التزام مدقق الحسابات الخارجي بفحص وتقييم نظام الرقابة المحاسبية	٢٠
استكشاف مدى التزام مدقق الحسابات الخارجي بفحص وتقييم نظام الضبط الداخلي	١٩
استكشاف مدى التزام مدقق الحسابات الخارجي بدراسة وتقييم نظام الرقابة الإدارية	١٨
المجموع	٥٧

جدول (٤)

معامل ارتباط كل فقرة من فقرات مجال استكشاف مدى التزام المدقق بدراسة نظام الرقابة المحاسبية مع الدرجة الكلية لهذا المجال

الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١. إلى أي مدى تقوم بالتأكد من أن موافقة الإدارة على منح العميل أي تسهيلات مالية تمت بناء على تقارير قسم التسهيلات الائتمانية متعلقة بالمركز المالي إضافة لوضع العميل الإداري والمالي ؟	0.504	دالة عند ٠,٠١
٢. إلى أي مدي تتأكد من أن الضمانات المقدمة والتي يتم بموجبها منح التسهيلات تم تقييمها بصورة عادلة وانه يتم مسك سجل خاص بالضمانات لتتم متابعتها وأنها تخضع للمراجعة الدورية ؟	0.438	دالة عند ٠,٠١
٣. إلى أي مدي تقوم بدراسة الديون المتعثرة بهدف تقدير المخصص اللازم للديون المشكوك فيها وهل تقوم بعمل مقارنة لنتيجة دراستك للديون المتعثرة مع رصيد المخصص حسب دفاتر الفرع ؟	0.327	دالة عند ٠,٠٥
٤. إلى أي مدي تقوم بالتأكد من قيام إدارة التدقيق الداخلي بالبنك من القيام بمتابعة تنفيذ الضوابط المتعلقة بمنح التسهيلات الائتمانية من خلال إطلاعك على أوراق عملهم وخطاباتهم بهذا الشأن ؟	0.556	دالة عند ٠,٠١
٥. إلى أي مدي تحتفظ بمذكرات تفصيلية تتعلق بإجراءات منح التسهيلات توضح فيها ملاحظاتك وأهم النقاط التي يتم إعلام الإدارة بها، وهل لك أن تطلعنا على هذه المذكرات عند الطلب ؟	0.463	دالة عند ٠,٠١
٦. إلى أي مدي تقوم بعمل جرد فعلي مناسب لموجودات الصناديق والخزائن ومطابقة الرصيد الفعلي مع سجل حركة الخزينة والأستاذ العام و الكنترول بصفة دورية مثبتا ذلك بمحاضر جرد ؟	0.378	دالة عند ٠,٠٥
٧. إلى أي مدى تقوم بالتأكد من أن رصيد النقد في الصناديق والخزائن يتفق مع أو يقل عن حد التأمين المقرر على النقد وان ذلك مثبتا في محاضر الجرد الخاصة بك؟	0.327	دالة عند ٠,٠٥
٨. إلى أي مدى تتأكد من وجود سجل ينظم عملية إثبات أسماء حاملي مفاتيح الخزائن السرية لها وأنه لم يتم فتح الخزائن من غير الموظفين المدرجة أسماؤهم في سجل المراقبة ؟	0.365	دالة عند ٠,٠٥
٩. إلى أي مدي يتم التأكد من موافقة الإدارة الإقليمية على فتح حسابات للفرع طرف البنوك المراسلة والتأكد من قيام الفرع بإعداد تسويات شهرية لحساباته الجارية مع كافة البنوك المراسلة ؟	0.712	دالة عند ٠,٠١

الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١٠. إلى أي مدى تقوم بمراجعة بعض هذه التسويات من حيث مطابقة الرصيد الدفتري مع كشف البنك المراسل، والتأكد من اعتماد هذه التسويات من قبل إدارة الفرع والتدقيق الداخلي ؟	0.743	دالة عند ٠,٠١
١١. إلي أي مدي تتأكد من صحة ربط الوديعة بناء على التعليمات، والتأكد من صحة إجراءات حفظ إشعارات الربط والتجديد وقيد الفوائد والمراسلات الخاصة بها ودقة احتساب الفوائد وقيدها ؟	0.782	دالة عند ٠,٠١
١٢. إلى أي مدى تقوم بالإطلاع على الكشوف التحليلية لكافة أرصدة الفرع لدى البنوك في نهاية الفترة إضافة للتأكد أن الأرصدة الواردة في المصادقات مطابقة للرصيد بحسب دفاتر البنك؟	0.491	دالة عند ٠,٠١
١٣. إلى أي مدى تتأكد من ربط الوديعة لأجل في التاريخ الصحيح والتزام الفرع بمعدل الفائدة بحسب التعليمات والتأكد من صحة احتساب وقيد الفوائد المحتسبة والمستحقة كما بنهاية الشهر السابق لتاريخ الفحص الدوري ؟	0.759	دالة عند ٠,٠١
١٤. إلى أي مدى تقوم بطلب مصادقة على أرصدة عينة من الودائع يتم اختيارها بإشرافك والقيام بمقارنة أرصدة الودائع والفوائد المدفوعة والمستحقة بين السنة الحالية والسنة السابقة ؟	0.753	دالة عند ٠,٠١
١٥. إلى أي مدى تقوم بتضمين أوراق العمل الخاصة بك بملاحظات مدونة حول إجراءاتك بتقييم الضوابط المتعلقة بالودائع والتي نأمل الإطلاع عليها بعد موافقة الجهات المختصة ؟	0.669	دالة عند ٠,٠١
١٦. إلى أي مدى تقوم بالتأكد من أن المركز الائتماني للعميل يسمح بخصم الفوائد والعمولات والمصاريف وأن مجال فتح الاعتماد ضمن الحد المقرر وانه تم توقيع العميل على الشروط المعتمدة	0.341	دالة عند ٠,٠٥
١٧. إلى أي مدى تقوم بالتأكد من قيام العميل بالتأمين على البضاعة موضوع الاعتماد إذا كان الاعتماد مفتوحاً بقيمة البضاعة وتظهيره لصالح البنك وأنه تم إقرار العميل بتحمل المسئولية عن أية تجاوزات قد ترد بمستندات الشحنة ؟	0.345	دالة عند ٠,٠٥
١٨. إلى أي مدى تقوم بمطابقة الكشف التحليلي بتفاصيل ومبالغ الاعتمادات المستندية السارية كما في نهاية الفترة للرصيد حسب المركز المالي، وعدم وجود اعتمادات وردت مستنداتها ولم تقفل ؟	0.567	دالة عند ٠,٠١
١٩. إلى أي مدى تقوم بمراجعة الكشف التحليلي حسابيا، للحوالات الصادرة والواردة الواقفة في نهاية السنة ومطابق الإجمالي مع المركز المالي في نهاية الفترة.	0.434	دالة عند ٠,٠١
٢٠. إلى أي مدى تقوم باختيار عينة من الحوالات الواقفة في نهاية السنة ومراجعتها مع تلكسات التحويلات الواردة من البنوك أو من فروع البنك والتأكد من تسديدها خلال الفترة اللاحقة؟	0.355	دالة عند ٠,٠٥

ر الجدولية عند درجة حرية (٣٥) وعند مستوى دلالة (٠,٠١) = ٠,٤١٨

ر الجدولية عند درجة حرية (٣٥) وعند مستوى دلالة (٠,٠٥) = ٠,٣٢٥

جدول (٥)

معامل ارتباط كل فقرة من فقرات مجال استكشاف مدى التزام المدقق بدراسة نظام الضبط الداخلي مع الدرجة الكلية

الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١. من واقع حسابات الرقابة على الموجودات الثابتة، إلى أي مدى تقوم بمراجعة مستندية للإضافات أو الإستبعادات لهذه الحسابات من حيث صحة الاحتساب والتوجيه المحاسبي ووجود الموافقة الإدارية؟	0.629	دالة عند ٠,٠١
٢. إلى أي مدى تقوم بالتأكد من معالجة الاستهلاك للأصل الذي تم استبعاده حسب الأصول إضافة إلى صحة معالجة الربح أو الخسارة لهذا الاستبعاد في حساب الأرباح والخسائر وفقا لمعايير المحاسبة؟	0.719	دالة عند ٠,٠١
٣. إلى أي مدى تتأكد من وجود وثائق الملكية بالنسبة للسيارات والأراضي والعقارات وشهادات الاستثمار إن وجدت)إضافة إلى التأكد من وجود إجراءات للمحافظة على هذه الأصول مثل التامين عليها....؟	0.698	دالة عند ٠,٠١
٤. إلى أي مدى تقوم بالتأكد من أن أي عبء أو رهن على هذه الممتلكات قد صرح عنه بشكل واف في البيانات المالية؟	0.492	دالة عند ٠,٠١
٥. إلى أي مدى تقوم بالتأكد من حفظ شهادات الأسهم والسندات في خزنة خاصة إضافة إلى وجود إجراءات مطبقة تنظم الوصول إلى الأسهم والسندات وإخراجها من الصندوق تسمح لمن له صلاحية فقط ؟	0.371	دالة عند ٠,٠٥
٦. إلى أي مدى تتأكد من أن السندات والأسهم المودعة لدى البنك أمانة للغير أو تأميناً على قروض يتم تسجيلها وحفظها حسب الأصول بطريقة منفصلة عن تلك الاستثمارات الخاصة بالبنك ؟	0.549	دالة عند ٠,٠١
٧. إلى أي مدى تقوم بالتأكد من إن أوراق عمل المدققين الداخليين تتضمن قيامهم بمراجعة الضوابط الرقابية المتعلقة بالممتلكات والاستثمارات، والتأكد من أن ملاحظاتهم تم أخذها بالاعتبار ؟	0.353	دالة عند ٠,٠٥
٨. إلى أي مدى تتضمن أوراق عملكم وكتب ملاحظاتكم الموجهة إلى الإدارة الإشارة إلى وجود نواقص في إجراءات الضبط الداخلي والرقابة المتعلقة بالممتلكات والاستثمارات ؟	0.350	دالة عند ٠,٠٥
٩. إلى أي مدى تقومون بعمل جدول مقارنة يبين فيه معدل المصروفات العمومية والإدارية إلى إجمالي الربح للفترة الحالية والفترة أو الفترات السابقة، إضافة إلى الحصول على مبررات مقنعة لأية انحرافات مادية ؟	0.665	دالة عند ٠,٠١
١٠. إلى أي مدى تقوم بالتأكد من أن المصاريف غير العادية يتم الإفصاح عنها في البيانات المالية، إضافة إلى التأكد من أن المصاريف تتعلق فعلاً بأعمال ونشاط البنك ؟	0.658	دالة عند ٠,٠١
١١. إلى أي مدى تقوم بالتأكد من دفع الرواتب والمكافآت الخاصة بالإدارة العليا ومجلس الإدارة ومصاريف السفر والضيافة والمهمات الخاصة وفقاً للنظام المعتمد والتأكد من وجود المستندات الثبوتية الكاملة ؟	0.619	دالة عند ٠,٠١
١٢. عند مراجعتكم للكشف التحليلي للرواتب وملحقاتها وتبين أن هناك فر وقات مهمة بين شهر وآخر خلال الفترة، إلى أي مدى تقومون بالتحري عن هذه الفرو قات ؟	0.711	دالة عند ٠,٠١
١٣. إلى أي مدى تقوم بالتحري عن أسباب أية انحرافات مهمة في المصروفات في نهاية الفترة مقارنة مع الأرقام المقابلة لها للسنة الماضية ومدي توثيق ملاحظاتك عن هذه الانحرافات بكتاب الملاحظات للإدارة ؟	0.349	دالة عند ٠,٠٥
١٤. إلى أي مدى تعتقد أن لديك معرفة تؤهلك للتأكد من وجود رقابة وضوابط تفيد المبرمجين من الوصول إلى برامج التطبيقات ولغة رقابة العمل إضافة لوجود قيود على المشغلين من الوصول إلى البرامج الأصلية	0.716	دالة عند ٠,٠١
١٥. إلى أي مدى تتأكد من وجود رقابة كافية على البرامج الخدمة التي تستطيع تعديل البيانات دون ترك أي مسار للمراجعة إضافة إلى وجود برمجيات رقابة على الوصول إلى الطرفية تحدد المرخص لهم الوصول إلى النظام ؟	0.770	دالة عند ٠,٠١

الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١٦. إلى أي مدى تتأكد من اعتماد الرقابة للوصول إلى الطرفية على كلمات سرً وعلى عمليات أخرى للتأكد من هوية المستخدم للنظام و أن هناك رقابة على كلمات السر و أنها محدثة بشكل يعكس التغيرات الزمنية؟	0.790	دالة عند ٠,٠١
١٧. إلى أي مدى تتأكد من وجود رقابة كافية على معالجة البيانات المدخلة مما يمنع الخطأ أو الضياع إضافة إلى القيام باختبارات منطقية للتأكد من دقة المخرجات المحوسبة ؟	0.841	دالة عند ٠,٠١
١٨. إلى أي مدى تقوم بفحص الإجراءات الرقابية المتبعة لتقييم سلامة المخرجات، وفحص وجود إجراءات تضمن إعادة إنتاج أي ملف أصبح غير صالح للعمل لأي سبب من الأسباب وهل لديك توثيق يوضح هذه الإجراءات	0.733	دالة عند ٠,٠١
١٩. إلى أي مدى تقوم بتوجيه توصيات مكتوبة إلى الإدارة حول فاعلية الضوابط والإجراءات المتعلقة بنظام الأمان المستخدم في تشغيل البرامج المحو سبة والتي نرغب في الإطلاع عليها بعد أخذ موافقة الجهات ذات العلاقة؟	0.832	دالة عند ٠,٠١

ر الجدولية عند درجة حرية (٣٥) وعند مستوى دلالة (٠,٠١) = ٠,٤١٨

ر الجدولية عند درجة حرية (٣٥) وعند مستوى دلالة (٠,٠٥) = ٠,٣٢٥

جدول (٦)

معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المجال الثالث مع الدرجة الكلية لهذا المجال وهو "استكشاف مدى التزام المدقق الخارجي بدراسة وتقييم نظام الرقابة الإدارية"

الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١. إلى أي مدى تتأكد من أن لدى البنك خريطة تنظيمية تظهر الإدارات والأقسام وقنوات الاتصال وأنها مطابقةً ومستوفية لشروط منح الترخيص المعتمدة من سلطة النقد الفلسطينية والجهات الرقابية ذات العلاقة ؟	0.395	دالة عند ٠,٠٥
٢. إلى أي مدى تتأكد من أن لدى البنك نظام محدد ومكتوب يظهر صلاحيات ومسؤوليات مختلف الدوائر والأقسام إضافة إلى التأكد من وجود وصف وظيفي واضح لكل وظيفة من وظائف البنك؟	0.447	دالة عند ٠,٠١
٣. إلى أي مدى تتأكد من أن المسار الوظيفي واضح للموظفين ومطبق كما وضع في الخطة المذكورة أعلاه إضافة للتأكد من أن تطبيق هذا النظام خال من تداخل الاختصاصات وتعارض المهام وتشتت المسئوليات؟	0.394	دالة عند ٠,٠٥
٤. إلى أي مدى تتأكد من استقلالية المدققين الداخليين وتمتعهم بالحياد والنزاهة من خلال موقعهم في الهيكل التنظيمي وأن تقاريرهم ترفع إلى الإدارة العليا دون المرور بالمستويات الإدارية الأخرى؟	0.404	دالة عند ٠,٠٥
٥. إلى أي مدى تتأكد من أن الترشيح للوظائف والاختيار والتعيين والترقية يتم وفقاً للوائح والأنظمة المعتمدة ووفقا للخطة التطويرية المتعلقة بالتوسع الوظيفي المعتمدة ؟	0.776	دالة عند ٠,٠١
٦. إلى أي مدى تعتقد بأنه تم تعيين المدققين الداخليين للبنك بدون تدخل مباشر من الإدارة وان هذا التعيين تم بناء على توفر التأهيل المهني والعلمي والكفاءة فقط ؟	0.717	دالة عند ٠,٠١
٧. إلى أي مدى تقوم بالتأكد من خلال تدقيق ملفات التعيين بأنها تمت حسب الأصول وأنها أخذت نصيبها العادل من النزاهة والموضوعية دون محاباة من خلال العرض على شئون الموظفين ؟	0.744	دالة عند ٠,٠١
٨. إلى أي مدى تقوم بفحص وجود ملفات للموظفين وأنها تحتوي على جميع المستندات الثبوتية اللازمة ووجود بطاقة عمل لكل موظف مدون فيها المعلومات الواردة في المستندات المحفوظة في الملفات؟	0.619	دالة عند ٠,٠١
٩. إلى أي مدى تتأكد من أن هناك اختبارات تتم لفحص مدى كفاءة الموظف وملاءمته للوظيفة المراد شغلها من قبله تمهيداً لتعيينه وأن هذه الاختبارات كافية ومناسبة؟	0.872	دالة عند ٠,٠١
١٠. إلى أي مدى تتأكد من وجود رقابة أداء فاعلة وكفئة من خلال قيام إدارة البنك باستخدام الموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية ومعايير الأداء المناسبة الأخرى ؟	0.642	دالة عند ٠,٠١
١١. إلى أي مدى تتأكد من وجود خطة تدريبية ذات كفاءة ويتم تطبيقها وفقاً لجدول زمني محدد، وأنه يتم اختيار وترشيح المتدربين وفقاً للأهمية النسبية للوظائف الموكلة لهم ؟	0.823	دالة عند ٠,٠١
١٢. إلى أي مدى تتأكد بأن تقارير المدققين الداخليين والمذكرات الداخلية الموجهة للإدارة تشمل جميع العمليات والإجراءات المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة، وانه يتم متابعتها وتنفيذ ما جاء فيها؟	0.508	دالة عند ٠,٠١
١٣. إلى أي مدى تتأكد من قيام الإدارة بإجراء حركة تنقلات بين الموظفين من حين لآخر (دوران وظيفي) داخل وخارج الأقسام والدوائر المختلفة إضافة للتأكد أن هذه التنقلات لا تتعارض مع حسن سير العمل ؟	0.669	دالة عند ٠,٠١
١٤. إلى أي مدى يتم التأكد من استيفاء الموظفين المبعوثين للخارج أو المنتدبين لفروع أخرى للإجراءات الخاصة والمجازين...وفقاً للوائح المعتمدة من البنك وهل قمتم بتوثيق إجراءاتكم بهذا الخصوص ؟	0.679	دالة عند ٠,٠١

الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١٥. إلى أي مدى يتم التأكد من أن كشوف الرواتب تمثل الموظفين على رأس عملهم سواء كانوا في مهمات خاصة أو بعثات خارجية أو منتدبين في فروع أخرى ؟	0.715	دالة عند ٠,٠١
١٦. إلى أي مدى تتأكد من أن لدى الشركة سياسات وإجراءات موثقة تتعلق بـأمن البـرامج المحـو سـبة المستخدمة إضافة للتأكد من وجود رقابة مادية مكانية لتقييد الوصول إلـى موقـع الحاسـب بـالأفراد المرخص لهم.؟	0.726	دالة عند ٠,٠١
١٧. إلى أي مدى تتأكد من قيام الجهات الإدارية المعنية بفحص وتسجيل الانتهاكات الأمنية المتعلقة باستخدام البرمجيات الهامة أو أوامر النظام ؟	0.711	دالة عند ٠,٠١
١٨. إلى أي مدى تتأكد من أن التغيرات في بيانات الملفات الرئيسية تتم عن طريق تفويض كتابي من الإدارة المسئولة، إضافة للتأكد من منع موظفو إدارة الحاسب من إصدار الأوامر لتنفيذ بيانات الملفات الرئيسية؟	0.698	دالة عند ٠,٠١

ر الجدولية عند درجة حرية (٣٥) وعند مستوى دلالة (٠,٠١) = ٠,٤١٨

ر الجدولية عند درجة حرية (٣٥) وعند مستوى دلالة (٠,٠٥) = ٠,٣٢٥

يتضح من الجداول السابقة أن جميع الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠,٠١)، (٠,٠٥) وهذا يؤكد أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي وللتحقق من الصدق البنائي للمجالات الثلاثة تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والمجالات الأخرى وكذلك كل مجال بالدرجة الكلية للاستبانة والجدول (٧) يوضح ذلك.

الجدول (٧)

مصفوفة معاملات ارتباط كل مجال من مجالات الاستبانة والمجالات الأخرى للاستبانة وكذلك مع الدرجة الكلية

المجال	المجموع الكلي للاستبانة	مدى التزام المدقق بدراسة وتقييم نظام الرقابة المحاسبية	مدى التزام المدقق بدراسة وتقييم نظام الضبط الداخلي	مدى التزام المدقق بدراسة وتقييم نظام الرقابة الإدارية
المجموع الكلي للاستبانة	1			
مدى التزام المدقق الخارجي بدراسة وتقييم نظام الرقابة المحاسبية	0.822**	1		
مدى التزام المدقق الخارجي بدراسة وتقييم نظام الضبط الداخلي	0.869**	0.659**	1	
مدى التزام المدقق الخارجي بدراسة وتقييم نظام الرقابة الإدارية	0.847**	0.524**	0.555**	1

ر الجدولية عند درجة حرية (٣٥) وعند مستوى دلالة (٠,٠١) = ٠,٤١٨

ر الجدولية عند درجة حرية (٣٥) وعند مستوى دلالة (٠,٠٥) = ٠,٣٢٥

يبين الجدول السابق أن جميع المجالات ترتبط ببعضها البعض وبالدرجة الكلية للاستبانة ارتباطاً ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠١) وهذا يؤكد أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات والاتساق الداخلي.

٢,٥,١ ثبات الاستبانة:

تم تقدير ثبات الاستبانة على أفراد العينة الاستطلاعية وذلك باستخدام طريقتي معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية.

١,٢,٥,١ طريقة التجزئة النصفية:

تم استخدام درجات العينة الاستطلاعية لحساب ثبات الاستبانة بطريقة التجزئة النصفية حيث احتسبت درجة النصف الأول لكل مجال من مجالات الاستبانة وكذلك درجة النصف الثاني من الدرجات وذلك بحساب معامل الارتباط بين النصفين ثم جرى تعديل الطول باستخدام معادلة سبيرمان براون والجدول رقم (٨) يوضح ذلك:

الجدول (٨)

يوضح معاملات الارتباط بين نصفي كل مجال من مجالات الاستبانة

وكذلك الاستبانة ككل قبل التعديل ومعامل الثبات بعد التعديل

المجال	عدد الفقرات	الارتباط قبل التعديل	معامل الثبات بعد التعديل
مدى التزام المدقق بفحص نظام الرقابة المحاسبية	٢٠	٠,٥٤٦	0.707
مدى التزام المدقق بفحص نظام الضبط الداخلي	١٩	0.650	0.788
مدى التزام المدقق بفحص نظام الرقابة الإدارية	١٨	0.691	0.819
المجموع	٥٧	0.700	0.824

* تم استخدام معامل جتمان لأن النصفين غير متساويين.

يتضح من الجدول (٨) أن معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية بعد التعديل جميعها فوق (٠,٧٠٠) وأن معامل الثبات الكلي (٠,٨٢٤) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحث إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

٢,٢,٥,١ طريقة ألفا كرونباخ:

لقد تم استخدام طريقة أخرى من طرق حساب الثبات، وذلك لإيجاد معامل ثبات الاستبانة، حيث حصلت على قيمة معامل ألفا لكل مجال من مجالات الاستبانة وكذلك للاستبانة ككل والجدول (٩) يوضح ذلك:

جدول (٩)

يوضح معاملات ألفا كرونباخ لكل مجال من مجالات الاستبانة

المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
مدى التزام المدقق بفحص نظام الرقابة المحاسبية	٢٠	0.841
مدى التزام المدقق بفحص نظام الضبط الداخلي	١٩	0.915
مدى التزام المدقق بفحص نظام الرقابة الإدارية	١٨	0.911
المجموع	٥٧	0.946

يبين الجدول (٩) أن معاملات ألفا كرونباخ جميعها فوق (٠,٨٤١) وأن معامل الثبات الكلي (٠,٩٤٦) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحث إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

٦,١ الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

أ- التكرارات والمتوسطات الحسابية والنسب المئوية.

ب- تحليل التباين التباين الأحادي (One Way ANOVA)، واختبار شيفيه (sheffe) لإيجاد الفروق بين المتوسطات.

ت- لإيجاد صدق الاتساق الداخلي للاستبانة تم استخدام معامل ارتباط بيرسون "pearson".

لإيجاد معامل ثبات الاستبانة تم استخدام معامل ارتباط سبيرمان بروان للتجزئة النصفية المتساوية، ومعادلة جتمان للتجزئة النصفية غير المتساوية، ومعامل ارتباط ألفا كرونباخ.

ث- اختبار مربع كا٢ (Chi-Square) الذي يستخدم لمعرفة ما إذا كانت هناك فروض ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة.

المبحث الثاني

تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها

بعد تفريغ وتبويب البيانات التي تضمنتها أداة البحث (الاستبانة) ومعالجة هذه البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ومن هذه البرامج تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للتحقق من صحة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

١,٢ اختبار الفرض الأول:

"لا يلتزم مدقق الحسابات الخارجي بفحص وتقييم نظام الرقابة المحاسبية".

وللتأكد من مدى صحة هذا الفرض تم القيام بإجراء الاختبارات اللازمة من خلال تحليل إجابة أسئلة المجال الأول من الإستبانة والذي يتضمن عدد (٢٠) فقرة والجدول (١٠) يوضح ذلك:

الجدول (١٠)

التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات مجال دراسة وتقييم نظام الرقابة المحاسبية

(ن =٣٦)

م.	الفقرة	مرتفع جدا	مرتفع	متوسط	ضعيف	لا ينطبق	المتوسط	الانحراف المعياري	%	الترتيب في المجال
1	التأكد أن موافقة الإدارة على منح العميل أي تسهيلات مالية تمت بناء على تقارير قسم التسهيلات الائتمانية تتعلق بالمركز المالي ووضع العميل الإداري والمالي.	25	9	2	0	0	3.64	0.59	90.97	2
2	التأكد أن الضمانات المقدمة والتي يتم بموجبها منح التسهيلات تم تقييمها بصورة عادلة وانه يتم مسك سجل خاص بها لتتم متابعتها وأنها تخضع للمراجعة الدورية.	25	10	0	1	0	3.64	0.64	90.97	2
3	القيام بدراسة الديون المتعثرة بهدف تقدير المخصص اللازم للديون المشكوك فيها، وكذلك القيام بعمل مقارنة لنتيجة الدراسة للديون المتعثرة مع المخصص.	34	2	0	0	0	3.94	0.23	98.61	1
4	التأكد من قيام إدارة التدقيق الداخلي بالبنك من القيام بمتابعة تنفيذ الضوابط المتعلقة بمنح التسهيلات الائتمانية من خلال الإطلاع على أوراق عملهم وخطاباتهم بهذا الشأن.	12	21	3	0	0	3.25	0.60	81.25	16
5	الاحتفاظ بمذكرات تفصيلية تتعلق بإجراءات منح التسهيلات	19	12	5	0	0	3.39	0.73	84.72	9

م.	الفقرة	مرتفع جداً	مرتفع	متوسط	ضعيف	لا ينطبق	المتوسط	الانحراف المعياري	%	الترتيب في المجال
	يوضح فيها ملاحظاته وأهم النقاط التي يتم إعلام الإدارة.									
6	القيام بعمل جرد فعلي مناسب لموجودات الصناديق والخزائن ومطابقة الرصيد الفعلي مع سجل حركة الخزينة والأستاذ العام والكنترول بصفة دورية مثبتا ذلك بمحاضر.	22	9	5	0	0	3.47	0.74	86.81	7
7	التأكد من أن رصيد النقد في الصناديق والخزائن يتفق مع التأمين المقرر على النقد وان ذلك مثبتا في محاضر الجرد.	16	13	7	0	0	3.25	0.77	81.25	17
8	التأكد من وجود سجل ينظم عملية إثبات أسماء حاملي مفاتيح الخزائن السرية لها وأنه لم يتم فتح الخزائن من غير الموظفين المدرجة أسماؤهم في سجل المراقبة.	14	19	2	1	0	3.28	0.70	81.94	14
9	التأكد من موافقة الإدارة الإقليمية على فتح حسابات للفرع طرف البنوك المراسلة والتأكد من قيام الفرع بإعداد تسويات شهرية لحساباته الجارية مع البنوك المراسلة.	22	9	1	2	2	3.31	1.14	82.64	13
10	القيام بمراجعة بعض هذه التسويات من حيث مطابقة الرصيد الدفتري مع كشف البنك المراسل، والتأكد من اعتماد هذه التسويات من قبل إدارة الفرع والتدقيق الداخلي.	26	6	2	1	1	3.53	0.94	88.19	4
11	التأكد من صحة ربط الوديعة ودقة احتساب الفوائد بناء على التعليمات، والتأكد من صحة إجراءات حفظ إشعارات الربط والتجديد وقيد الفوائد والمراسلات الخاصة بها	17	15	3	1	0	3.33	0.76	83.33	11
12	القيام بالإطلاع على الكشوف التحليلية لكافة أرصدة الفرع لدى البنوك كما في نهاية الفترة إضافة لقيامك بالتأكد من أن الأرصدة الواردة في المصادقات مطابقة لرصيد الدفاتر.	20	13	2	1	0	3.44	0.73	86.11	8
13	التأكد من ربط الوديعة لأجل في التاريخ الصحيح والتزام الفرع بمعدل الفائدة بحسب التعليمات والتأكد من صحة احتساب وقيد الفوائد المحتسبة والمستحقة.	14	19	2	1	0	3.28	0.70	81.94	15
14	القيام بطلب مصادقة على أرصدة عينة من الودائع يتم اختيارها بإشرافك والقيام بمقارنة أرصدة الودائع والفوائد المدفوعة والمستحقة بين السنة الحالية والسنة السابقة.	17	12	5	2	0	3.22	0.90	80.56	18
15	القيام بتضمين أوراق العمل الخاصة بك بملاحظات مدونة حول إجراءاتك بتقييم الضوابط المتعلقة بالودائع والتي نأمل الإطلاع عليها بعد موافقة الجهات المختصة.	21	13	1	1	0	3.50	0.70	87.50	5
16	التأكد من أن المركز الائتماني للعميل يسمح بخصم الفوائد والعمولات والمصاريف وأن مجال فتح الاعتماد ضمن الحد المقرر وانه تم توقيع العميل على الشروط المعتمدة .	16	16	4	0	0	3.33	0.68	83.33	12
17	التأكد من تأمين البضاعة موضوع الاعتماد إذا كان الاعتماد مفتوحاً بقيمة البضاعة وتظهيره لصالح البنك وأنه تم إقرار العميل بتحمل المسئولية عن تجاوزات قد ترد بالمستندات.	20	14	2	0	0	3.50	0.61	87.50	6
18	مطابقة الكشف التحليلي بتفاصيل ومبالغ الإعتمادات	17	14	5	0	0	3.33	0.72	83.33	10

م.	الفقرة	مرتفع جدا	مرتفع	متوسط	ضعيف	لا ينطبق	المتوسط	الانحراف المعياري	%	الترتيب في المجال
	المستندية السارية كما في نهاية الفترة للرصيد حسب المركز المالي، وعدم وجود إعتمادات وردت مستنداتها ولم تقفل.									
19	القيام بمراجعة الكشف التحليلي حسابيا، للحوالات الصادرة والواردة الواقفة في نهاية السنة ومطابق الإجمالي مع المركز المالي في نهاية الفترة.	12	18	6	0	0	3.17	0.70	79.17	19
20	اختيار عينة من الحوالات الواقفة في نهاية السنة ومراجعتها مع تلكسات التحويلات الواردة من البنوك وكذلك الواردة من فروع البنك والتأكد من تسديدها خلال الفترة اللاحقة.	9	15	9	2	1	2.81	0.98	70.14	20
	استكشاف مدى التزام مدقق الحسابات الخارجي بفحص وتقييم نظام الرقابة المحاسبية					20	**67.61**	**7.26**	**84.51**	

يتضح من الجدول السابق أن الفقرات التي احتلت المراتب الخمس الأولى والتي تؤكد قيام مدققي الحسابات الخارجيين بدراسة وتقييم نظام الرقابة المحاسبية كما يلي:

- الفقرة المتعلقة "بقيام المدقق بدراسة الديون المتعثرة بهدف تقدير المخصص اللازم للديون المشكوك في تحصيلها،.. " قد احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره بنسبة (٩٨,٦%).
- الفقرة المتعلقة "بقيام المدقق بالتأكد من أن موافقة الإدارة على منح العميل أي تسهيلات مالية تمت بناء على تقارير قسم التسهيلات الائتمانية" قد احتلت المرتبة الثانية (٩١%).
- و الفقرة المتعلقة " بالتأكد من أن الضمانات المقدمة قد تم تقييمها بصورة عادلة وانه يتم مسك سجل خاص بها وأنها تخضع للمراجعة الدورية " احتلت المرتبة الثانية أيضا (٩١%).
- الفقرة المتعلقة " بالقيام بمراجعة بعض التسويات المالية من حيث مطابقة الرصيد الدفتري مع كشف البنك المراسل، و التأكد من اعتماد هذه التسويات " قد احتلت المرتبة الرابعة (٨٨,٢%).
- الفقرة المتعلقة " بمدى تضمين أوراق العمل الخاصة بالمدقق بالملاحظات حول إجراءاته بتقييم الضوابط المتعلقة بالودائع " قد احتلت المرتبة الخامسة بوزن نسبي قدره (٨٧,٥%).

مما سبق يمكن الاستنتاج أن مدقق الحسابات الخارجي يولي المهام المذكورة عناية خاصة باعتبارها تقع ضمن مجال الرقابة المحاسبية، حيث بلغ متوسط نسبة

الالتزام للفقرات الخمس (٩١,٣%)، مما يعني أن هناك التزاماً مرتفعاً من قبل المدقق تجاه الرقابة على هذه التعاملات وخاصة في درجة التزام المدقق تجاه الرقابة على الديون، ويرجع ذلك إلى ارتفاع مستوى المخاطر المتعلقة بها، وتأثيرها على المركز المالي للمصرف، إضافة لذلك فان مهمة تقييم قابلية القروض للتحصيل تتطلب من المدقق قدرا كبيرا من الحكم والاجتهاد، وفيما يتعلق بالودائع فان المدقق ملتزم بتدقيق الضوابط المتعلقة بها وفقا لما جاء في البيان الدولي لمهنة التدقيق رقم (١٠٠٦) الفقرة ٢٠/٦ والتي تؤكد أن على المدقق تقييم كفاءة الإجراءات الرقابية على الودائع ومدى الإفصاح عن الضمانات المرتبطة بها، والمخاطر المتعلقة بالاعتماد على عدد قليل من المودعين مما ينعكس على زيادة مخاطر التمويل.

وفيما يتعلق بالفقرات التي حصلت على المراتب الخمس الأخيرة كانت تشير إلى التزام جيد من قبل المدققين ولكن بنسبة اقل مما يجب كما يلي:

- الفقرة المتعلقة " بالتأكد من قيام إدارة التدقيق الداخلي بالبنك من القيام بمتابعة تنفيذ الضوابط المتعلقة بمنح التسهيلات الائتمانية" قد حصلت على المرتبة السادسة عشر بنسبة (٨١,٣%).
- الفقرة المتعلقة " بالتأكد من أن رصيد النقد في الصناديق والخزائن يتناسب مع التأمين المقرر" قد احتلت المرتبة السادسة عشر أيضاً بوزن نسبي (٨١,٣ %).
- الفقرة المتعلقة " بطلب مصادقة على أرصدة عينة من الودائع ومقارنة أرصدتها والفوائد المدفوعة والمستحقة المتعلقة بها بين السنة الحالية والسنة السابقة" قد احتلت المرتبة الثامنة عشر بنسبة (٨٠,٦%).
- الفقرة المتعلقة " بمراجعة الكشف التحليلي للحوالات الصادرة والواردة الواقفة في نهاية السنة، ومطابقة الإجمالي مع المركز المالي في نهاية الفترة" قد احتلت المرتبة التاسعة عشر بوزن نسبي قدره (٧٩,٢%).
- الفقرة المتعلقة " باختيار عينة من الحوالات الواقفة في نهاية السنة ومراجعتها مع تلكسات التحويلات الواردة من البنوك، والتأكد من تسديدها خلال الفترة اللاحقة " قد احتلت المرتبة العشرون بنسبة (٧٠,١%).

تشير النتائج السابقة إلى وجود تفاوت في التزام المدقق في دراسة الضوابط المتعلقة ببعض الفقرات، حيث بلغ المتوسط النسبي للفقرات الخمس الأخيرة (٧٨,٥%)، وان هناك ضعف نسبي في درجة التزام المدقق بدراسة الحوالات الموقوفة (المعلقة) في نهاية الفترة المالية، فقرة رقم (٢٠)، ويرجع ذلك إلى أن هذه الحوالات تخضع لعملية متابعة آلية في ظل استخدام التحويل الإلكتروني، إضافة إلى أنها غالباً ما يتم إخضاعها لإشراف ومتابعة الإدارة الإقليمية للبنك، مما يعني أن عملية تدقيقها تتم من قبل عدد محدود من المدققين الذين يتولون تدقيق الإدارات العامة للبنوك، كما أن نتائج الدراسة تؤكد أن هناك ضعفا في خبرة المدققين بالنواحي المتعلقة بنظم المعلومات المحوسبة، ويؤكد هذا الاستنتاج المقابلة التي تم إجراءها مع مدير تدقيق في مكتب شركة أبو غزالة الدولية في مدينة غزة.(المصري، ٢٠٠٤)

وبذلك يكون البحث **قد تحقق من عدم صحة الفرضية الأولى وهي " لا يلتزم مدقق الحسابات الخارجي بفحص وتقييم نظام الرقابة المحاسبية**" واستطاع نفيها، حيث أن أعلى الفقرات التزاماً قد حصلت على وزن نسبي (٩٨,٦%) وهي نسبة مرتفعة جداً، ولقد كان متوسط الوزن النسبي الكلي لمجموع الفقرات (٨٤,٥%) وهو وزن نسبي مرتفع بصورة عامة.

هذا ويمكن القول انه وبالرغم مما يبدو أن درجة الالتزام مرتفعة، إلا أنها غير كافية، حيث تؤكد الدراسة النظرية إلى أن هناك إجماعا لدى الكتاب والباحثين على مسئولية المدقق مسئولية مطلقة تجاه فحص نظام الرقابة المحاسبية، مما يفرض ضرورة الالتزام بفحص الضوابط الرقابية المحاسبية وفقاً لما جاء في المعيار الدولي رقم (٤٠٠) المتعلق بمخاطر الرقابة الداخلية، وما جاء في البيان الدولي لمهنة التدقيق رقم (١٠٠٦) المتعلق بتدقيق البنوك التجارية.(المعايير الدولية للتدقيق،٢٠٠١) .

٢,٢ اختبار الفرض الثاني من فروض الدراسة:

"لا يوجد التزام من قبل مدقق الحسابات الخارجي بفحص وتقييم نظام الضبط الداخلي".

وللتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث باستخدام التكرارات والمتوسطات الحسابية والنسب المئوية، والجدول (١١) يوضح ذلك:

جدول رقم (١١)

التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات نظام الضبط الداخلي (ن =٣٦)

م.	الفقرة	مرتفع جداً	مرتفع	متوسط	ضعيف	لا ينطبق	المتوسط	الانحراف المعياري	%	الترتيب في المجال
1.	مدى القيام بمراجعة مستندية للإضافات أو الإستبعادات في هذه الحسابات من حيث صحة الاحتساب والتوجيه المحاسبي ووجود الموافقة الإدارية اللازمة.	19	12	5	0	0	3.39	0.73	84.72	9
2.	التأكد من معالجة الاستهلاك للأصل الذي تم استبعاده حسب الأصول إضافة إلى صحة معالجة الربح أو الخسارة لهذا الاستبعاد في حساب الأرباح والخسائر .	19	8	7	2	0	3.22	0.96	80.56	13
3.	التأكد من وجود وثائق الملكية بالنسبة للسيارات والأراضي والعقارات وشهادات الاستثمار (إن وجدت) إضافة للتأكد من وجود إجراءات للمحافظة على هذه الأصول مثل التامين عليها.....	23	10	2	1	0	3.53	0.74	88.19	6
4.	التأكد من أن أي عبء أو رهن على هذه الممتلكات قد صرح عنه بشكل واف في البيانات المالية.	22	11	3	0	0	3.53	0.65	88.19	7
5.	التأكد من حفظ شهادات الأسهم والسندات في خزنة خاصة إضافة إلى وجود إجراءات مطبقة تنظم الوصول إلى الأسهم والسندات وإخراجها من الصندوق تسمح لمن له صلاحية فقط .	17	13	6	0	0	3.31	0.75	82.64	11
6.	التأكد من أن السندات والأسهم المودعة لدى البنك أمانة للغير أو تأميناً على قروض يتم تسجيلها وحفظها حسب الأصول بطريقة منفصلة عن تلك الاستثمارات الخاصة بالبنك.	18	12	6	0	0	3.33	0.76	83.33	10
7.	التأكد من أن أوراق عمل المدققين الداخليين تتضمن قيامهم بمراجعة الضوابط الرقابية المتعلقة بالممتلكات والاستثمارات والتأكد من أن ملاحظاتهم تم أخذها بالاعتبار من قبل الإدارة.	16	15	5	0	0	3.31	0.71	82.64	12
8.	مدى تضمين أوراق عمل المدقق وكتب ملاحظاته الموجهة إلى الإدارة الإشارة إلى وجود نواقص في إجراءات الضبط الداخلي والرقابة المتعلقة بالممتلكات والاستثمارات.	26	9	1	0	0	3.69	0.52	92.36	1
9.	القيام بعمل جدول مقارنة يبين فيه معدل المصروفات العمومية والإدارية إلى إجمالي الربح للفترة الحالية و الفترات السابقة، إضافة إلى الحصول على مبررات مقنعة لأية انحرافات مادية.	20	15	1	0	0	3.53	0.56	88.19	5
10	القيام بالتأكد من أن المصاريف غير العادية يتم الإفصاح عنها في البيانات المالية، إضافة إلى أنه يتم التأكد من أن المصاريف تتعلق فعلاً بأنشطة البنك.	24	10	1	0	1	3.56	0.81	88.89	٣
11	القيام بالتأكد من دفع الرواتب والمكافآت الخاصة بالإدارة العليا ومصاريف	24	10	2	0	0	3.61	0.60	90.28	2

	السفر والضيافة والمهمات الخاصة وفقاً للنظام المعتمد والتأكد من وجود المستندات الثبوتية الكاملة.								
12	مراجعة المدقق للكشف التحليلي للرواتب وملحقاتها وتبين أن هناك فر وقات مهمة بين شهر وآخر خلال الفترة، والقيام بالتحري عنها والحصول على إجراءات فورية مكتوبة.	22	10	3	0	1	3.44	0.88	86.11	8
13	القيام بالتحري عن أسباب أية انحرافات مهمة في المصروفات في نهاية الفترة مقارنة مع الأرقام المقابلة لها للسنة الماضية وتوثيق ملاحظات عنها.	23	10	3	0	0	3.56	0.65	88.89	3
14	التأكد من وجود رقابة وضوابط تفيد المبرمجين من الوصول إلى برامج التطبيقات إضافة لوجود قيود على المشغلين من الوصول إلى البرامج الأصلية	6	14	15	0	1	2.67	0.86	66.67	17
15	التأكد من وجود رقابة كافية على البرامج الخدمية التي تستطيع تعديل البيانات دون ترك أي مسار للمراجعة إضافة إلى وجود برمجيات رقابة على الوصول إلى الطرفية تحدد المرخص لهم الوصول إلى النظام.	6	17	8	3	2	2.61	1.05	65.28	19
16	التأكد من اعتماد الرقابة للوصول إلى الطرفية على كلمات سرّ و عمليات أخرى للتأكد من هوية المستخدم للنظام و أن هناك رقابة على كلمات السر و أنها محدثة بشكل يعكس التغيرات الزمنية.	8	17	4	5	2	2.67	1.15	66.67	18
17	التأكد من وجود رقابة كافية على معالجة البيانات المدخلة الكترونيا مما يمنع الخطأ أو الضياع إضافة إلى القيام بعملية اختبار منطقية للتأكد من دقة المخرجات المحوسبة.	8	20	5	1	2	2.86	0.99	71.53	15
18	القيام بفحص الإجراءات الرقابية المتبعة لتقييم سلامة المخرجات، وفحص وجود إجراءات تضمن إعادة إنتاج أي ملف أصبح غير صالح للعمل لأي سبب من الأسباب وهل لديك توثيق يوضح هذه الإجراءات	5	18	11	0	2	2.67	0.93	66.67	16
19	القيام بتوجيه توصيات مكتوبة إلى الإدارة حول فاعلية الضوابط والإجراءات المتعلقة بنظام الأمان المستخدم في تشغيل البرامج المحو سبة والتي نرغب في الإطلاع عليها بعد أخذ موافقة الجهات ذات العلاقة.	15	15	4	1	1	3.17	0.94	79.17	14
	استكشاف مدى التزام المدقق بفحص وتقييم نظام الضبط الداخلي					**19**	**61.64**	**9.62**	**81.10**	

يتضح من الجدول السابق أن الفقرات التي احتلت المراتب الخمس الأولى كانت كما يلي:

- الفقرة المتعلقة " بمدى تضمين أوراق عمل المدقق الإشارة إلى وجود نواقص في إجراءات الضبط الداخلي على الممتلكات والاستثمارات" قد احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (٩٢,٤ %).
- الفقرة المتعلقة " التأكد من دفع الرواتب والمكافآت الخاصة بالإدارة العليا وفقاً للنظام المعتمد ووجود المستندات الثبوتية المؤيدة"، قد احتلت المرتبة الثانية بنسبة (٩٠,٣%).

- الفقرة المتعلقة " بقيام المدقق بالتحري عن أسباب أية انحرافات مهمة في المصروفات في نهاية الفترة مقارنة مع السنوات السابقة" قد احتلت المرتبة الثالثة بنسبة (٨٨,٩ %).
- والفقرة المتعلقة " بالتأكد من أن المصاريف غير العادية يتم الإفصاح عنها في البيانات المالية، وأنها تتعلق بأعمال ونشاط البنك" قد احتلت المرتبة الثالثة أيضاً(٨٨,٩ %).
- الفقرة المتعلقة " بقيام المدقق بمقارنة معدل المصروفات العمومية والإدارية إلى إجمالي الربح للفترة الحالية و الفترات السابقة لتحديد الانحرافات المادية" قد احتلت المرتبة الخامسة بوزن نسبي قدره (٨٨,٢%).

هذا وبناء على ما سبق فإن النتائج السابقة تشير إلى أن التزام مدقق الحسابات الخارجي تجاه الضوابط الداخلية للبنك والمتعلقة بالإجراءات ذات الطبيعة المالية تعتبر مرتفعة، حيث بلغ المتوسط النسبي للفقرات المذكورة (٨٩,٧%)، ويرجع ذلك إلى طبيعة عمل المدقق الذي يعتبر التزامه بالقيام بالإجراءات المنوه عنها تدخل ضمن صميم أعماله وبرامجه التي يعدها بشكل مسبق لإنجاز مهمة التدقيق.

كما انه بصفة عامة يمكن القول إن غالبية الدراسات التي تناولت هذا الموضوع وكذلك ما أقرته المعايير الدولية تلزم مدقق الحسابات الخارجي بالقيام بفحص الضوابط الداخلية للبنك، نظرا لتأثيرها الهام على مصداقية وعدالة المركز المالي للبنك، وهو ما أكدته الدراسة النظرية عند تعريف الضبط الداخلي وتوضيح العناصر التي يجب مراعاتها في تصميم نظام الرقابة الداخلية.

أما الفقرات التي حصلت على المراتب الخمس الأخيرة فكانت كما يلي:

- الفقرة المتعلقة "بمدى قيام المدقق بالتأكد من وجود رقابة كافية على معالجة البيانات المدخلة الكترونيا " قد احتلت المرتبة الخامسة عشر بوزن نسبي قدره (٧١,٥%).

- الفقرة المتعلقة " بمدى قيام المدقق بفحص الإجراءات الرقابية المتبعة لتقييم سلامة المخرجات المحوسبة وإمكانية استرجاع أي ملف مستقبلاً" قد احتلت المرتبة السادسة عشر(٦٦,٧%).
- والفقرة المتعلقة "بالتأكد من وجود ضوابط تقيد المبرمجين من الوصول إلى برامج التطبيقات ووجود قيود على المشغلين من الوصول إلى البرامج الأصلية"، حيث احتلت المرتبة السادسة عشر(٦٦,٧%).
- الفقرة المتعلقة بالتأكد من اعتماد الرقابة للوصول إلى الحواسيب الشخصية (الطرفية) على كلمات سر و أن هناك رقابة عليها و أنها محدثة بشكل يعكس التغيرات الزمنية" قد احتلت المرتبة السادسة عشر أيضاً بوزن نسبي قدره (٦٦,٧%).
- الفقرة المتعلقة "بمدى قيام المدقق بالتأكد من وجود رقابة كافية على البرامج الخدمية التي تستطيع تعديل البيانات دون ترك أي مسار للمراجعة " قد احتلت المرتبة التاسعة عشر بوزن نسبي قدره (٦٥,٨%).

فيما يتعلق بالضوابط الرقابية على الإجراءات المالية والمعالجات باستخدام الحاسوب، فتؤكد الدراسات التي تناولت الموضوع أن أهداف عملية التدقيق نتيجة استخدام نظم التشغيل الإلكترونية لا تتغير، لذلك يجب على المدقق أن يكون متفهما لهذه النظم بشكل يكفي لتخطيط مهمة التدقيق، و يجب عليه تحديد درجة الاعتماد على الضوابط الرقابية للمعالجة الآلية للبيانات عند دراسته وتقييمه الشامل لنظام الضبط الداخلي، وعليه أن يفهم كيفية تأثير المعالجة الإلكترونية للبيانات المحاسبية على دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وتطبيق إجراءات التدقيق.(الفايد، ١٩٩١).

ورغم ذلك فإنه من الملاحظ أن درجة التزام المدقق بالفقرات الخمس المذكورة كانت ضعيفة، حيث بلغ متوسط الالتزام نسبة (٦٧,٥%)، وحيث أنها نسبة غير كافية تعكس مدى ضعف التزام المدقق بالفقرات المتعلقة بالضوابط الرقابية على البرامج المحوسبة والمعالجة الإلكترونية للبيانات، والذي يمكن إرجاعه إلى الآتي:

- ضعف خبرات المدققين في مجال نظم المعلومات المحوسبة والتي تحتاج إلى دراية عالية وكفاءات متخصصة.
- التكلفة العالية للخبراء المتخصصين والتي قد لا تتوفر لدى غالبية مكاتب التدقيق العاملة في فلسطين، مع الأخذ بعين الاعتبار قلة أتعاب هذه المكاتب.
- وفي حالة توفر مثل هؤلاء الخبراء لدى بعض المكاتب وخاصة الدولية منها، فإن الظروف السياسية التي تعيشها المناطق الفلسطينية لا تسمح بتنقلهم داخل مناطق نفوذ السلطة الفلسطينية.
- عدم كفاية مستوى التأهيل المهني للعديد من المدققين الذي يخوله الاستعانة بكافة القواعد والإجراءات الموضحة بمعايير التدقيق الدولية اللازمة لتنفيذ عملية التدقيق في نظم المحاسبة الكترونية.

وما يؤكد هذه الاستنتاجات ما ذكره (المصري، ٢٠٠٤)، والذي أشار إلى عدم توفر خبرات كافية لدى المدققين، إضافة للتكلفة العالية لحيازة خبراء في أنظمة وبرامج الحاسوب في ظل انخفاض الأتعاب التي تتقاضاها مكاتب التدقيق.

وبناء على ما سبق يتضح أن التزام مدقق الحسابات الخارجي بدراسة وتقييم نظام الضبط الداخلي كان في المتوسط بدرجة مقبولة بلغت نسبته (٨١,١%)، بالرغم أن هناك ضعفا نسبيا في التزام المدقق تجاه الضوابط المتعلقة بالنواحي المحوسبة، **وبذلك يتحقق البحث من عدم صحة الفرضية الثانية.**

٣,٢ اختبار الفرض الثالث:

"لا يلتزم مدقق الحسابات الخارجي بدراسة وتقييم نظام الرقابة الإدارية".

وللتأكد من مدى صحة الفرض المذكور تم القيام بإجراء الاختبارات اللازمة من خـــلال تحليل إجابة أسئلة المجال الثالث من الاستبانة والذي يتضمن عدد (١٨) فقرة والجدول رقم (١٢) يوضح ذلك:

الجدول (١٢)

التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات نظام الرقابة الإدارية (ن =٣٦)

م.	الفقرة	مرتفع جداً	مرتفع	متوسط	ضعيف	لا ينطبق	المتوسط	الانحراف المعياري	%	الترتيب في المجال
1.	التأكد من وجود خريطة تنظيمية تظهر الإدارات والأقسام وقنوات الاتـــصال وأنها مطابقة ومستوفية لشروط منح الترخيص المعتمدة من الجهات الرقابية	21	14	1	0	0	3.56	0.56	88.89	2
2.	التأكد من أن لدى البنك نظام محدد ومكتوب يظهر صـــلاحيات ومـــسؤوليات مختلف الدوائر والأقسام إضافة إلى التأكد من وجود وصف وظيفي واضح لكل وظيفة من وظائف البنك.	28	7	1	0	0	3.75	0.50	93.75	1
3.	التأكد من أن المسار الوظيفي واضح للموظفين ومطبق كما وضع في الخطـــة المذكورة أعلاه والتأكد من أن تطبيق هذا النظام خال من تداخل الاختصاصات وتعارض المهام وتشتت المسئوليات.	19	14	3	0	0	3.44	0.65	86.11	4
4.	التأكد من استقلالية المدققين الداخليين وتمتعهم بالحياد والنزاهة مـــن خـــلال موقعهم في الهيكل التنظيمي وأن تقاريرهم ترفع إلى الإدارة العليا دون المرور بالمستويات الإدارية الأخرى.	25	8	1	1	1	3.53	0.91	88.19	3
5.	التأكد من أن الترشيح للوظائف والاختيار والتعيين والترقية يتم وفقـــاً للـــوائح والأنظمة المعتمدة ووفقا للخطة التطويرية المتعلقة بالتوسع الوظيفي المعتمدة.	4	14	13	4	1	2.44	0.94	61.11	14
6.	التأكد من أن تعيين المدققين الداخليين للبنك يتم بدون تدخل مباشر من الإدارة وان هذا التعيين تم بناء على توفر التأهيل المهني والعلمي والكفاءة فقط.	4	20	8	4	0	2.67	0.83	66.67	10
7.	التأكد من خلال تدقيق ملفات التعيين بأنها تمت حسب الأصول وأنها أخـــذت نصيبها العادل من النزاهة والموضوعية دون محاباة من خلال العرض علـــى شئون الموظفين.	4	16	11	4	1	2.50	0.94	62.50	12
8.	القيام بفحص وجود ملفات للموظفين وأنها تحتوي علـــى جميـــع المـــستندات الثبوتية اللازمة إضافة إلى فحص وجود بطاقة عمل لكل موظف مدون فيهـــا المعلومات الواردة في المستندات المحفوظة في الملفات.	13	15	8	0	0	3.14	0.76	78.47	5
9.	التأكد من أن هناك اختبارات تتم لفحص مدى كفاءة الموظف وملاءمته للوظيفة المراد شغلها تمهيداً لتعيينه وأن هذه الاختبارات كافية ومناسبة.	4	12	14	5	1	2.36	0.96	59.03	15
10	التأكد من وجود رقابة أداء فاعلة وكفئة من خلال قيام إدارة البنك باســـتخدام الموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية ومعايير الأداء المناسبة الأخرى.	9	13	11	2	1	2.75	1.00	68.75	8

11	التأكد من وجود خطة تدريبية ذات كفاءة ويتم تطبيقها وفقاً لجدول زمني محدد، وأنه يتم اختيار وترشيح المتدربين وفقاً للأهمية النسبية للوظائف الموكلة لهم.	3	9	18	3	3	2.17	1.00	54.17	17
12	التأكد بأن تقارير المدققين الداخليين والمذكرات الداخلية الموجهة للإدارة تشمل جميع العمليات والإجراءات المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة، وانه يتم متابعتها وتنفيذ ما جاء فيها .	10	17	9	0	0	3.03	0.74	75.69	6
13	التأكد من قيام الإدارة بإجراء حركة تنقلات بين الموظفين من حين لآخر (دوران وظيفي) داخل وخارج الأقسام والدوائر المختلفة والتأكد من أن التنقلات لا تتعارض مع حسن سير العمل.	2	13	14	6	1	2.25	0.91	56.25	16
14	التأكد من استيفاء الموظفين المبعوثين للخارج أو المنتدبين لفروع أخرى للإجراءات الخاصة والمجازين ...وفقاً للوائح المعتمدة من البنك.	3	7	12	8	6	1.81	1.19	45.14	18
15	التأكد من أن كشوف الرواتب تمثل الموظفين على رأس عملهم سواء كانوا في مهمات خاصة أو بعثات خارجية أو منتدبين في فروع أخرى.	16	7	7	5	1	2.89	1.21	72.22	7
16	التأكد من أن لدى الشركة سياسات وإجراءات موثقة تتعلق بأمن البرامج المحو سبة المستخدمة إضافة للتأكد من وجود رقابة مادية مكانية لتقييد الوصول إلى موقع الحاسب بالأفراد المرخص لهم ..	12	10	8	4	2	2.72	1.21	68.06	9
17	التأكد من قيام الجهات الإدارية المعنية بفحص وتسجيل الانتهاكات الأمنية المتعلقة باستخدام البرمجيات الهامة أو أوامر النظام .	6	12	11	6	1	2.44	1.05	61.11	13
18	التأكد من أن التغيرات في بيانات الملفات الرئيسية تتم عن طريف تفويض كتابي من الإدارة المسئولة، إضافة للتأكد من منع موظفو إدارة الحاسب من إصدار الأوامر لتنفيذ بيانات الملفات الرئيسية.	13	5	12	5	1	2.67	1.20	66.67	11
	استكشاف مدى التزام المدقق بدراسة وتقييم نظام الرقابة الإدارية					**18**	**50.1**	**10.38**	**69.60**	

يلاحظ من الجدول السابق أن الفقرات التي احتلت المراتب الخمس الأولى كانت كما يلي:

- الفقرة المتعلقة " بمدى قيام المدقق بالتأكد من وجود وصف وظيفي ونظام محدد ومكتوب يظهر بوضوح الصلاحيات والمسؤوليات" قد احتلت المرتبة الأولى بنسبة (٩٣,٨%).
- الفقرة المتعلقة ".. بالتأكد من أن لدى البنك خريطة تنظيمية تظهر الإدارات والأقسام وقنوات الاتصال وأنها مطابقةً ومستوفية لشروط منح الترخيص المعتمدة" قد احتلت المرتبة الثانية (٨٨,٩%).
- الفقرة المتعلقة " بالتأكد من استقلالية المدققين الداخليين وتمتعهم بالحياد والنزاهة " قد احتلت المرتبة الثالثة بوزن نسبي (٨٨,٢%).

- الفقرة المتعلقة " بالتأكد من وجود مسار وظيفي واضح خال من تداخل الاختصاصات وتعارض المهام وتشتت المسئوليات " قد احتلت المرتبة الرابعة بوزن نسبي (٨٦,١%).
- الفقرة المتعلقة " بالقيام بفحص ملفات الموظفين واحتوائها على جميع المستندات الثبوتية اللازمة إضافة إلى وجود بطاقة عمل" قد احتلت المرتبة الخامسة بنسبة (٧٨,٥%).

من الملاحظ أن التزام مدقق الحسابات الخارجي بفحص الفقرات السابقة من مجال الرقابة الإدارية يعتبر مرتفعا، حيث بلغت نسبة الالتزام في المتوسط للفقرات المذكورة (٨٧,١%)، رغم اختلاف الكتاب والباحثين حول مسئوليته عن دراسة وتقييم نظام الرقابة الإدارية، وعدم إلزام معايير التدقيق الدولية المدققين بتقييم نظام الرقابة الإدارية إلا في حالة إذا ما قرر المدقق الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية في التخطيط لعملية التدقيق.

ويرجع ذلك إلى أن الالتزام بالفقرات السابقة يعتبر إلزاميا للبنوك العاملة في فلسطين استناداً إلى أحكام قانون المصارف لسنة ١٩٩٧م. (قانون المصارف، ١٩٩٧)

كما أن المدقق يقوم بدراسة ما جاء في الفقرات السابقة عند تكليفه بمهام تدقيق حسابات البنك، و لأغراض إعداد خطة عمله وتقدير أتعابه، إضافة إلى درجة المخاطرة التي تنجم عن أي إخلال بمتطلبات الموافقة الأولية والنهائية لمنح ترخيص مزاولة العمل المصرفي والتي يعتبر الكشف عن وجودها من مسئوليات المدقق كما ورد في تعميم محافظ سلطة النقد الفلسطينية رقم (٢١-د٤/٩٧). ملحق رقم ( )

أما ما يتعلق الفقرات التي حصلت على المراتب الخمس الأخيرة فيتضح من الجدول السابق أنها كانت كما يلي:

- الفقرة المتعلقة " بمدى قيام المدقق بالتأكد من أن الترشيح للوظائف والاختيار والتعيين والترقية يتم وفقاً للوائح والأنظمة المعتمدة ووفقا للخطة المرسومة"، قد احتلت المرتبة الرابعة عشر بوزن نسبي قدره (٦١,١%).

- الفقرة المتعلقة " بالتأكد من أن هناك اختبارات مناسبة تتم لفحص مدى كفاءة الموظف وملاءمته للوظيفة المراد شغلها تمهيداً لتعيينه"، قد احتلت المرتبة الخامسة عشر (٥٩,٠ %).
- الفقرة المتعلقة " ..بالتأكد من قيام الإدارة بإجراء حركة تنقلات بين الموظفين لا تتعارض مع حسن سير العمل من حين لآخر (دوران وظيفي) "، قد احتلت المرتبة السادسة عشر بنسبة(٥٦,٣%).
- الفقرة المتعلقة " بالتأكد من وجود خطة تدريبية لتنمية قدرات الموظفين وأنه يتم اختيار وترشيح المتدربين حسب الأولوية" قد احتلت المرتبة السابعة عشر (٥٤,٢%).
- الفقرة المتعلقة " بقيام المدقق بالتأكد من استيفاء الموظفين المبعوثين للخارج أو المنتدبين لفروع أخرى والمجازين للإجراءات المعتمدة " قد احتلت المرتبة الثامنة عشر (٤٥,١%).

من الملاحظ أن متوسط درجة الالتزام بالفقرات الخمس المذكورة قد بلغت (٥٥,١%) وهي ضعيفة جداً، مقارنة مع متوسط الفقرات الخمس الأخيرة لمجال الرقابة المحاسبية ومجال الضبط الداخلي، وهذا يعكس عدم اهتمام واضح من قبل المدققين بالجوانب المتعلقة بمراجعة الضوابط المتعلقة بإدارة الموارد البشرية للبنك، وما يؤكد ذلك ما صرح به (الناظر، ٢٠٠٤) بشأن ضعف اهتمام المدققين بهذا الجانب والذي أرجعه إلى أنه تدخل غير مبرر من قبل المدقق في سياسات إدارية بحتة، ليس هناك مجال لمتابعتها بدون تكليف مسبق من إدارة البنك أو القائمين عليه. ملحق رقم( )

إجمالاً فإن النتائج الموضحة أعلاه والمتعلقة بالضوابط الإدارية، تشير إلى ما يعتقد بأنه ضعف في التزام مدققي الحسابات الخارجيين بفحص الإجراءات المتعلقة بالرقابة الإدارية، حيث كان متوسط الالتزام (٦٩,٦%) وهي نسبة ضعيفة لا تتناسب مع المخاطر المتعلقة بهذا الجانب والتي تتعلق بالنواحي الإدارية والسياسات والخطط التنظيمية وإدارة الموارد البشرية، ويرجع ذلك إلى الاعتقاد السائد لدى العديد من المدققين أن مسئوليتهم تنحصر بالنواحي المحاسبية وما له من انعكاس مباشر على القوائم المالية، وأن الهدف من الرقابة الإدارية هو إداري بحت، تهدف إدارة البنك من ورائه إلى التأكد من تنفيذ مخططاتها

وسياساتها، وعلى ذلك ليس هناك ما يدعو إلى أن يشغل المدقق وقته في فحص أساليب وسائل الرقابة الإدارية لأنها لا تؤثر على البرنامج الذي يضعه لتنفيذ عملية التدقيق، أو على نوعية وأحجام العينات التي يختارها، وهذا ما تم توضيحه في الدراسة النظرية عند التطرق لمسئولية المدقق وآراء الكتاب والباحثين المتعلقة بالمسئولية، كما تؤكد هذه الاستنتاجات المقابلة التي تم إجراؤها مع مدير التدقيق في شركة أبو غزالة في مدينة غزة حيث ترجع هذه المقابلة ذلك لأسباب منها: ملحق رقم(٣)

- محاولة المدقق الإقصاء بنفسه عن القيام بمهام ذات حساسية خاصة تتعلق بالأفراد درءاً لسوء فهم قد ينعكس سلباُ على مكتب التدقيق الذي ينتمي له المدقق وقد يطال مصدر رزقه شخصياً.
- نقص الخبرة الكافية لدى العديد من المدققين المتعلقة بإدارة الموارد البشرية، إضافة لعدم وجود متخصصين في هذا المجال لدى العديد من مكاتب التدقيق العاملة في فلسطين.
- توجيه اهتمام المدقق للنواحي المالية التي تنعكس مباشرة على صحة القوائم المالية، واعتقاد العديد من المدققين أن جانب الموارد البشرية ضمن اهتمامات الإدارة التي يفترض أنها تسعى جاهدة لتحقيق مصالح من فوضها لإدارة أموالهم، وبالتالي يحقق لها النجاح.
- محاولة مكاتب التدقيق من تقليل تكلفة إنجاز المهام الموكلة إليهم، في ظل ما يتقاضونه من أتعاب، يعتبرها مدراء المكاتب غير كافية، في ضوء المنافسة الشديدة بين مكاتب التدقيق وعدم وجود معيار موحد لأسعار خدمات التدقيق.
- عدم قناعة الإدارة بان للمدقق دوراً فعالاً تجاه مراجعة الضوابط المتعلقة بالنواحي الإدارية.
- حداثة مهنة التدقيق في فلسطين وخاصة التدقيق المصرفي، والذي ظهر في الفترة التي أُنشأَت خلالها البنوك والتي تعود إلى أواسط العقد الماضي بعد تأسيس سلطة النقد الفلسطينية، كما تم الإشارة إليه في الفصل الأول.

وبناء على ما سبق يتضح أن التزام مدقق الحسابات الخارجي بدراسة وتقييم نظام الرقابة الإدارية، يعتبر ضعيفا وفقا لمفهوم التدقيق الشامل والالتزام المطلق، والآراء المؤيدة لمفهوم

الرقابة الداخلية كنظام متكامل كما تم تناوله في الفصل الثاني بصورة موسعة، وانسجاما مع التوجهات الحديثة لدى المشرعين والباحثين التي تميل إلى أن مدقق الحسابات الخارجي مسئول عن فحص وتقييم نظام الرقابة الإدارية، إضافة إلى إلزام القانون المصرفي الفلسطيني للمدقق بالقيام بدراسة وتقييم نظام الرقابة الإدارية، **وبذلك يتم التحقق من صحة الفرضية الثالثة.**

٤,٢ اختبار الفرض الرابع:

"لا يوجد اهتمام لدى مدقق الحسابات الخارجي نحو دراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية"

وللتأكد من مدى صحة هذا الفرض، تم إجراء الاختبارات اللازمة من خلال تحليل إجابة أسئلة المجالات الثلاث الرئيسة وهي:

- مدى التزام مدقق الحسابات الخارجي بفحص وتقييم نظام الرقابة المحاسبية.
- مدى التزام المدقق بفحص وتقييم نظام الضبط الداخلي.
- مدى التزام المدقق الخارجي بدراسة وتقييم نظام الرقابة الإدارية

والتي تضمنت (١٦) بعداً تجيب على المجالات الثلاث المذكورة، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (١٣)

مدى التزام المدقق الخارجي بدراسة وتقييم الرقابة الداخلية

البعد	عدد الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	%	الترتيب في البعد	الترتيب على الاستبانة
مدى الالتزام بدراسة وتقييم الضوابط الرقابية المتعلقة بمنح البنك عملاؤه تسهيلات ا	5	17.86	1.87	89.31	1	
مدى الالتزام بدراسة وتقييم الضوابط الرقابية المتعلقة بالأرصدة النقدية	5	16.83	2.68	84.17	2	
مدى الالتزام بدراسة وتقييم الضوابط الرقابية المتعلقة بالودائع	5	16.78	2.98	83.89	3	1
مدى الالتزام بدراسة وتقييم الضوابط الرقابية المتعلقة بالاعتمادات المالية والحوالات	5	16.14	2.40	80.69	4	
استكشاف مدى التزام مدقق الحسابات الخارجي بتقييم نظام الرقابة المحاسبية	**20**	67.61	7.26	84.51		
مدى الالتزام بدراسة وتقييم الضوابط الرقابية المتعلقة بالممتلكات الخاصة بالبنك	4	13.67	2.46	85.42	2	2

مدى الالتزام بدراسة الضوابط الرقابية المتعلقة بشهادات الاستثمار والأسهم والسندات.	4	13.64	1.93	85.24	3	
مدى الالتزام بدراسة الضوابط الرقابية المتعلقة بالمصاريف المتعلقة بأنشطة البنك.	5	17.69	2.55	88.47	1	
مدى الالتزام بدراسة وتقييم الضوابط الرقابية المتعلقة ببرامج وأنشطة الحاسب.	6	16.64	5.03	69.33	4	
استكشاف مدى التزام المدقق بفحص وتقييم نظام الضبط الداخلي.	**19**	61.64	9.62	81.10		
مدى الالتزام بدراسة وتقييم الضوابط الرقابية المتعلقة بالهيكل التنظيمي.	4	14.28	1.92	89.24	1	3
مدى الالتزام بدراسة وتقييم الضوابط الرقابية المتعلقة بسياسات التوظيف.	4	10.75	2.84	67.19	2	
مدى الالتزام بدراسة وتقييم الضوابط الرقابية المتعلقة بكفاءة الأداء.	4	10.31	2.85	64.41	3	
مدى الالتزام بدراسة وتقييم الضوابط الرقابية المتعلقة بأنظمة الأمان الوظيفي.	6	14.78	5.24	61.57	4	
استكشاف مدى التزام المدقق الخارجي بدراسة وتقييم نظام الرقابة الإدارية.	**18**	50.11	10.38	69.60		
المجموع الكلي	57	**179.36**	**22.74**	**78.67**		

يتبين من الجدول السابق أن درجة التزام المدقق بدراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية قد ترتبت على النحو التالي:

١- مدى التزام مدقق الحسابات الخارجي بفحص وتقييم نظام الرقابة المحاسبية حيث احتل المرتبة الأولى بوزن نسبي (٨٤,٥١%).

٢- مدى التزام المدقق بفحص وتقييم نظام الضبط الداخلي حيث احتل المرتبة الثانية بوزن نسبي (٨١,١٠%).

٣- مدى التزام المدقق الخارجي بدراسة وتقييم نظام الرقابة الإدارية حيث احتل المرتبة الثالثة بوزن نسبي (٦٩,٠٦%).

وبناء على النتائج السابقة فإن نسبة التزام المدقق الخارجي للمجالات الثلاث المذكورة قد بلغت في متوسطها العام (٧٨,٦٧%)، ويتضح أن هذه النسبة ما زالت دون المستوى المطلوب في ضوء المخاطر العالية التي قد تتعرض لها قطاعات البنوك نتيجة أي قصور من قبل المدقق، **وبذلك يتحقق الباحث من صحة الفرضية الرابعة.**

والجدير ذكره بأن درجة الالتزام هذه تعتبر غير كافية، لأن ظهورها على هذا النحو لا يعود إلى الالتزام التام من قبل مدقق الحسابات بفحص المجالات الثلاث المنوه إليها بشكل متوازي، حيث كان اهتمام المدقق الخارجي موجها نحو نظام الرقابة المحاسبية بدرجة أكبر

في حين أن هذا الالتزام بدا أقل تجاه نظام الضبط الداخلي، أما في المجال الثالث المتعلق بنظام الرقابة الإدارية فقد تراجع هذا الالتزام بصورة واضحة.

وتشير النتائج أيضا أن نسبة الالتزام العامة تعتبر ضعيفة بمقاييس المهنة، والتي يجب أن يكون الالتزام فيها بدرجة مطلقة كما أشارت إليه العديد من الدراسات والأبحاث، (عشماوي، ١٩٩٠) إضافة إلى ما أقرته المعايير الدولية، (المجمع العربي، ٢٠٠١)، وما أقرته التشريعات القانونية (قانون المصارف، ١٩٩٧)، والتي تؤكد المسئولية التي تقع على عاتق المدقق الخارجي تجاه القيام بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بمفهومه الشامل.

وحيث أن قطاع البنوك يعتبر من أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية وتأثرا بتقلبات السوق ومخاطره، فإن ذلك يستدعي الاهتمام المتزايد بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية من قبل المدققين، وخاصة أن تقييم نظام الرقابة الداخلية يعتبر ركنا أساسيا يعتمد عليه المدقق لإنجاز عمله، والتي يبني عليه خطة وبرنامج التدقيق الخاصة به، إضافة إلى المسؤولية المنعقدة عليه تجاه فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية بمفهومه الشامل.

ويرجع البحث هذه النتائج إلى:

- قلة الخبراء المؤهلين في التدقيق بصفة عامة وفي التدقيق المصرفي بصفة خاصة في فلسطين، مما يؤثر على درجة التزام المدققين بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، وما يؤكد ذلك بعض الدراسات التي تناولت واقع مهنة التدقيق في فلسطين حيث أشارت إلى عدم توافر المعارف العلمية والخبرات الكفيلة بتطبيق الإجراءات والاختبارات المطلوبة بموجب معايير التدقيق الدولية لدى غالبية المهنيين في فلسطين، ويعود ذلك إلى ضعف وقصور المقومات الأساسية للمهنة.(مطير، ٢٠٠٢)
- حداثة عهد مهنة التدقيق في فلسطين والتي ظهرت في أواسط التسعينات، إضافة إلى ضعف التنسيق بين الجمعيات المهنية وبين الجامعات الفلسطينية وعدم اهتمام الجامعات العربية والفلسطينية بالجانب المهني بدرجة كافية لخريجي أقسام المحاسبة والعلوم المصرفية، وما

يؤكد هذا الاستنتاج دراسة أجريت حول تقييم دور مكاتب المحاسبة والتدقيق في قطاع غزة.(حلس، ٢٠٠٠)

الثغرات الموجودة في بعض التشريعات والقوانين تؤدي إلى صعوبة المحافظة على الموضوعية وتحقيق مبدأ المساءلة والشفافية من قبل الجهات الرقابية المختصة، ويؤكد هذا الرأي ما خلصت إليه دراسة حول تقويم منهج الرقابة المالية في القطاع الحكومي الفلسطيني أن هناك ضعفا عاما لدي الأجهزة الرقابية في السلطة الفلسطينية يعود إلى العديد من الثغرات القانونية إضافة لنواحي التسيب وعدم المساءلة وإعاقة الإصلاح وهيمنة المحسوبية على الكثير من نواحي الحياة في فلسطين.(حماد،٢٠٠٣)

- انخفاض العائدات التي تتقاضاها مكاتب التدقيق، مما ينعكس سلباً على بعض الأنشطة الهامة التي يجب أن تقوم بها هذه المكاتب مثل الرقابة على ضوابط التشغيل المحوسبة والتي عادة تتطلب خبراء في هذا المجال، وأن استقطاب مثل هؤلاء الخبراء يتطلب أعباءً مالية كبيرة، وهذا ما أكدته بعض المقابلات التي تم القيام بها. (المصري، ٢٠٠٤)

- يضاف إلى ما سبق، ممارسات الاحتلال الإسرائيلي أثناء فترة إدارته للمناطق الفلسطينية والتي منعت أي نضوج لمهنة تدقيق الحسابات وجعلها قاصرة على مسك الدفاتر والسجلات التي تخدم سياسته تجاه جباية الضرائب.

٥,٢ اختبار الفرض الخامس:

"لا يوجد تباين في وجهات نظر مدققي الحسابات الخارجيين تجاه دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية يعزى لمتغير المؤهل العلمي"

وللتحقق من مدى صحة هذا الفرض فقد تم استخدام (كا٢) ملحق رقم(٦)، حيث تم من خلاله إيجاد الفروق في وجهات نظر مدققي الحسابات الخارجيين ذوي المؤهلات العلمية المختلفة تجاه كل فقرة من فقرات دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، حيث تبين أن هناك فقرات ذات

دلالة إحصائية توزعت على مجالات الاستبانة الثلاثة **وبذلك يتحقق الباحث من عدم صحة الفرضية الخامسة.**

١,٥,٢ العلاقة بين المؤهل العلمي لمدققي الحسابات الخارجيين وبين درجة الالتزام بدراسة وتقييم نظام الرقابة المحاسبية:

لقد تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤهل العلمي للمدقق ودرجة التزامه بدراسة وتقويم الرقابة المحاسبية، حيث تبين أن هناك تباين في ثلاث فقرات ضمن مجال الرقابة المحاسبية تعزى لهذا المتغير، و تم تحليل اتجاه هذا التباين كما توضحه الجداول التالية:

جدول رقم (١٤)

العلاقة بين المؤهل العلمي للمدقق ودرجة التزامه بتدقيق الضوابط المتعلقة بالودائع

المؤهل العلمي	البيان	0	1	2	3	4	المجموع	قيمة كا٢	مستوى الدلالة
بكالوريوس	التكرار	0	0	1	8	6	15	14.193	دالة عند ٠,٠٥
	المؤهل العلمي %	0	٠	6.67	**53.33**	**40.00**	100.00		
	% A11	0	0	33.33	53.33	35.29	41.67		
	المجموع %	0	0	2.78	22.22	16.67	41.67		
ماجستير	التكرار	0	1	2	2	1	6		
	المؤهل العلمي %	0	16.67	33.33	**33.33**	**16.67**	100.00		
	% A11	0	100.00	66.67	13.33	5.88	16.67		
	المجموع %	0	2.78	5.56	5.56	2.78	16.67		
CPA	التكرار	0	0	0	5	10	15		
	المؤهل العلمي %	0	0	0	**33.33**	**66.67**	100.00		
	% A11	0	0	0	33.33	58.82	41.67		
	المجموع %	0	0	0	13.89	27.78	41.67		
المجموع	التكرار	0	1	3	15	17	36		
	المؤهل العلمي %	0	2.78	8.33	41.67	47.22	100.00		
	% A11	0	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00		
	المجموع %	0	2.78	8.33	41.67	47.22	100.00		

يوضح الجدول رقم (١٤) نتائج تحليل التباين بين أراء المبحوثين من مدققي الحسابات الخارجيين من حملة المؤهلات المختلفة (بكالوريوس وماجستير وCPA)، أن هناك دلالة إحصائية تعزى للمؤهل العلمي، تتعلق بمدى قيام المدقق بالتأكد من صحة ربط الوديعة ودقة

احتساب الفوائد بناء على التعليمات المعتمدة، والتأكد من صحـــــة إجـــراءات حفـــظ إشـــعارات الربـــط والتجديد وقيد الفوائد والمراسلات الخاصة بها.(فقرة رقم١١من الاستبانة)

يوضح الجدول السابق أن (٤١,٧%) من المبحوثين هم من المؤهلين مهنيا مـــن حملـــة (CPA)، حيث تبين أنهم ملتزمون بدرجة مرتفعة أو مرتفعة جدا بالقيام بتدقيق الضوابط المتعلقة بالفقرة المذكورة.

كما يوضح الجدول أن (٤١,٧%) من حملة البكالوريوس، منهم (٩٣,٣%) يرون أنهـــم يقومون بفحص الضوابط المتعلقة بالودائع بدرجة ما بين مرتفعة جداً ومرتفعة، و لا يوجـــد مـــن هذه الفئة من يرى بان هذه الفقرة ليست من مهامه.

كذلك يوضح الجدول السابق أن (١٦,٧%) من المبحوثين هم من حملة الماجستير، يـــرى (٥٠%) منهم أنهم ملتزمون بفحص الضوابط المذكورة بدرجة مرتفعـــة أو مرتفعـــة جـــداً، و لا يوجد من هذه الفئة من يرى بان هذه الفقرة ليست من مهامه.

ويمكن تفسير هذا التباين والذي يتضح انه لصالح المدققين المؤهلين من حملـــة شـــهادة التأهيل CPA أو ما يعادلها، ويعود ذلك إلى أن هذه الفئة أكثر خبرة ودراية مهنية مـــن غيرهـــا بشان أهمية دراسة النواحي الرقابية المتعلقة بالودائع، حيث تعتبر عنصرا هامـــا مـــن عناصـــر المركز المالي للبنك، وتعود أهمية هذا البند كونه يمثل حقا من حقوق الغير يجب حمايته، الأمـــر الذي جعل من الضروري إنشاء هيئة مستقلة في فلسطين تتولى حماية ودائع العمـــلاء والتـــأمين والرقابة عليها.(شاهين، ٢٠٠٢)

كما أن الودائع تعتبر مصدرا أساسيا للسيولة المالية بالنسبة للبنك، بحاجـــة إلـــى اهتمـــام متزايد من قبل المدققين بها لتفادي مخاطر السيولة ومنها الاحتفاظ بودائع تفوق حاجة البنك ممـــا يضيع فرصة تحقيق الإيراد والعكس صحيح، كذلك فأن مدقق الحسابات الخارجي يستطيع تقـــدير مخاطر السيولة من خلال حساب معدل السيولة وصافي رأس المال العامل، ونسبة صافي التدفق النقدي إلى إجمالي الالتزامات وغيرها من المؤشرات اللازمة لتقدير تلك المخاطر، وخاصـــة أن

البنك قد يلجأ لتغطية انخفاض معدلات السيولة إلى أساليب غير سليمة مما يـؤدي إلـى ارتفـاع مخاطر السيولة.(المليجى،٢٠٠٠)

جدول رقم(١٥)

العلاقة بين المؤهل العلمي للمدقق ودرجة التزامه بتدقيق الكشوف التحليليـة لأرصدة الفـرع

المؤهل العلمي	البيان	0	1	2	3	4	المجموع	قيمة كا٢	مستوى الدلالة
بكالوريوس	التكرار	0	1	0	4	10	15	13.123	دالة عند ٠,٠٥
	%المؤهل العلمي	0	6.67	0	**26.67**	**66.67**	100.00		
	% A12	0	100.00	0	30.77	50.00	41.67		
	%المجموع	0	2.78	0	11.11	27.78	41.67		
ماجستير	التكرار	0	0	2	2	2	6		
	%المؤهل العلمي	0	0	33.33	**33.33**	**33.33**	100.00		
	% A12	0	0	100.00	15.38	10.00	16.67		
	%المجموع	0	0	5.56	5.56	5.56	16.67		
CPA	التكرار	0	0	0	7	8	15		
	%المؤهل العلمي	0	0	0	**46.67**	**53.33**	100.00		
	% A12	0	0	0	53.85	40.00	41.67		
	%المجموع	0	0	0	19.44	22.22	41.67		
المجموع	التكرار	0	1	2	13	20	36		
	%المؤهل العلمي	0	2.78	5.56	36.11	55.56	100.00		
	% A12	0	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00		
	%المجموع	0	2.78	5.56	36.11	55.56	100.00		

يوضح الجدول رقم (١٥) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤهل العلمي للمـدقق ودرجة قيامه بالإطـلاع على الكشوف التحليليـة لكافـة أرصدة الفـرع لدى البنوك كمـا فـي نهاية الفترة إضافة لمدى قيامه بالتأكد أن الأرصدة الواردة في المصادقات مطابقة للرصيد بحسب دفاتر البنك.

ويوضح الجدول السابق أن نسبة جميع المدققين من حملـة (CPA) ملتزمـون بدرجـة مرتفعة جدا ومرتفعة، في حين تشير النتائج أن (٩٣,٣%) من حملة البكالوريوس، يـرون أنهـم يقومون بذلك بدرجة مرتفعة جداً أو مرتفعة، ولا يوجد من هذه الفئة من يرى بان هـذه الفقـرة ليست من مهامه، وأن (٦٦,٧%) من حملة الماجستير ملتزمون بدرجة مرتفعة جـداً أو مرتفعـة بالفقرة المذكورة،

كما تظهر النتائج السابقة أن هناك التزاما عاما من قبل فئات المبحوثين تجاه تدقيق الكشوف التحليلية للأرصدة، مع ملاحظة أن درجة الالتزام بتدقيق هذه الكشوف التحليلية لصالح المؤهلين من حملة CPA أكثر من غيرهم.

ويمكن أن تعزى النتائج السابقة، إلى أن المدققين بصفة عامة يرون أن هناك حاجة للحصول على مصادقات بشأن أرصدة الفرع لدى البنوك الأخرى للتأكد من صحة الأرصدة الواردة في سجلات البنك، وما يدعم هذا الموقف ما جاء في المعيار الدولي للتدقيق رقم(١٠٠٠) والذي يؤكد فيه أن من واجب المدقق طلب مصادقات حول التعاملات المالية والمعلومات التي تتعلق بأرصدة الحسابات الجارية والودائع والقروض للبنك طرف البنوك الأخرى.

جدول رقم (١٦)
العلاقة بين المؤهل العلمي للمدقق ودرجة التزامه بمقارنة أرصدة الودائع والفوائد المتعلقة بها

المؤهل العلمي	البيان	0	1	2	3	4	المجموع	قيمة كا٢	مستوى الدلالة
بكالوريوس	التكرار	0	1	4	7	3	15	14.47	دالة عند ٠,٠٥
	%المؤهل العلمي	0	6.67	26.67	**46.67**	**20.00**	100.00		
	% A14	0	50.00	80.00	58.33	17.65	41.67		
	%المجموع	0	2.78	11.11	19.44	8.33	41.67		
ماجستير	التكرار	0	1	0	3	2	6		
	%المؤهل العلمي	0	16.67	0	**50.00**	**33.33**	100.00		
	% A14	0	50.00	0	25.00	11.76	16.67		
	%المجموع	0	2.78	0	8.33	5.56	16.67		
CPA	التكرار	0	0	1	2	12	15		
	%المؤهل العلمي	0	0	6.67	**13.33**	**80.00**	100.00		
	% A14	0	0	20.00	16.67	70.59	41.67		
	%المجموع	0	0	2.78	5.56	33.33	41.67		
المجموع	التكرار	0	2	5	12	17	36		
	%المؤهل العلمي	0	5.56	13.89	33.33	47.22	100.00		
	% A14	0	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00		
	%المجموع	0	5.56	13.89	33.33	47.22	100.00		

يبين الجدول السابق أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤهل العلمي ودرجة التزام المدقق بطلب مصادقة على أرصدة عينة من الودائع يتم اختيارها بإشرافه والقيام بمقارنة أرصدة الودائع والفوائد المدفوعة والمستحقة بين السنة الحالية والسنة السابقة.

حيث يوضح أن (٩٣,٣%) من حملة (CPA) ملتزمون بدرجة مرتفعة أو مرتفعة جـــدا، و أن (٨٣,٣%) من حملة الماجستير، ملتزمون بدرجة مرتفعة ومرتفعة جداً بالفقرة المـــذكورة، بينما نجد أن (٦٦,٧%) من حملة البكالوريوس، يرون أنهم يقومون بذلك بدرجة تتـــراوح بـــين مرتفعة ومرتفعة جداً، ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد من بين الفئات الثلاثة المذكورة من يـــرى أن دراسة وتدقيق ومقارنة أرصدة الودائع والفوائد المتعلقة بها ليس من مهامهم.

من النتائج السابقة وبمراعاة النسب المذكورة أعلاه يتضح أن هناك التزاما بدرجة كبيـــرة لصالح المبحوثين من حملة درجة CPA في حين يأتي حملة الماجستير في المرتبة الثانية وحملة البكالوريوس في المرتبة الثالثة.

إن النتائج السابقة تؤكد مرة أخرى أن المدقق المؤهل مهنيا يعتبر أكثر التزاما من غيره، ويرجع التزام حملة مؤهل CPA بالفقرة المذكورة يعود إلى انه يتبنى بدرجة اكبر من غيره بمـــا ورد في البيان الدولي لمهنة التدقيق رقم ١٠٠٦، حيث جاء في الفقرة رقم٢٠/٦ من البيان بـــشأن الودائع بأن عليه تقييم كفاءة الضبط الداخلي ذي العلاقة، وإنجاز إجراءات المصادقة والفحوصات التحليلية على معدل الأرصدة وعلى مصروف الفائدة، لتقييم معقولية أرصدة الودائـــع المـــسجلة، كما ورد في الفقرة ٢٣/٦ من البيان المذكور بأن هناك حاجة للحصول على ثقة معقولة بوجـــود إجراءات مرضية لاحتساب مناسب للإيرادات والمصروفات المستحقة في نهاية السنة، ويبدو من النتائج السابقة أن الجامعات والمؤسسات المهنية لا تولي الاهتمام الكافي بتدريس المعايير الدولية وربطها بالجانب العملي.(جريس، ٢٠٠٣)

٢,٥,٢ علاقة المؤهل العلمي لمدقق الحسابات الخارجي ودراسة وتقييم نظام الضبط الداخلي:

لقد تبين أن هناك علاقة بين المؤهل العلمي ومدى التزام المدقق بدراسة وتقييم نظام الضبط الداخلي، فهناك تباين في أربعة فقرات ضمن مجال نظام الضبط الداخلي تعزى لمتغير المؤهل العلمي، حيث تم تحليل اتجاه هذا التباين كما توضحه الجداول التالية:

جدول رقم (١٧)

العلاقة بين المؤهل العلمي للمدقق ودرجة التزامه بتدقيق الضوابط المتعلقة بفروقات الرواتب

المؤهل العلمي	البيان	0	1	2	3	4	المجموع	قيمة كا٢	مستوى الدلالة
بكالوريوس	التكرار	1	0	0	6	8	15	١٩,٥٢	دالة عند ٠,٠١
	المؤهل العلمي %	6.67	0	0	**40.00**	**53.33**	100.00		
	% B012	100.00	0	0	60.00	36.36	41.67		
	المجموع %	2.78	0	0	16.67	22.22	41.67		
ماجستير	التكرار	٠	0	3	0	3	6		
	المؤهل العلمي %	0	0	50.00	**0**	**50.00**	100.00		
	% B012	0	0	100.00	0	13.64	16.67		
	المجموع %	0	0	8.33	0	8.33	16.67		
C P A	التكرار	0	0	0	4	11	15		
	المؤهل العلمي %	0	0	0	**26.67**	**73.33**	100.00		
	% B012	0	0	0	40.00	50.00	41.67		
	المجموع %	0	0	0	11.11	30.56	41.67		
المجموع	التكرار	1	0	3	10	22	36		
	المؤهل العلمي %	2.78	0	8.33	27.78	61.11	100.00		
	% B012	100.00	0	100.00	100.00	100.00	100.00		
	المجموع %	2.78	0	8.33	27.78	61.11	100.00		

يوضح الجدول رقم (١٧) أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية تعزى للمؤهل العلمي للمدقق الخارجي وبين مدى التزامه بمراجعة الكشف التحليلي للرواتب وملحقاته وإذا تبين له أن هناك فروقات مهمة بين شهر وآخر خلال الفترة فإنه يقوم بالتحري عن أسباب هذه الفروقات والحصول على تبريرات مكتوبة بشأنها.

وبمراعاة النسب المذكورة في الجدول السابق والتي تشير في عمومها التزاما بدرجة كبيرة لصالح المبحوثين من حملة درجة CPA في حين يأتي حملة درجة البكالوريوس في المرتبة الثانية وحملة الماجستير أقل التزاما، حيث يوضح الجدول السابق أن جميع المبحوثين من حملة (CPA) ملتزمون بدرجة مرتفعة أو مرتفعة جدا بتدقيق الكشوف التحليلية للرواتب، ويوضح الجدول أيضا أن (٩٣,٣%) من حملة البكالوريوس يرون أنهم يقومون بذلك بدرجة مرتفعة جداً أو مرتفعة، كما يتضح أن (٥٠%) من المبحوثين حملة الماجستير، ملتزمون بدرجة مرتفعة جداً بالفقرة المذكورة، ولا يوجد من بين فئات المبحوثين من يرى أن دراسة الضوابط المتعلقة بالفقرة ليست من مسئولية المدقق.

يبدو من النتائج السابقة أن درجة اهتمام المدققين بفحص الضوابط بشأن تحليل كشوف الرواتب تعتبر مرتفعة وخاصة لدى حملة مؤهل CPA وذلك يعود إلى أن هذه الفئة تتمتع بوعي

مهني أكثر من غيرها بهذا الشأن، حيث تمثل الرواتب والبدلات وتوابعها نسبة كبيرة من المصاريف الإدارية والعمومية للبنك، وبالتالي تعتبر موضع قلق من قبل المدقق الذي يجب أن يوليها اهتماما كبيرا، من هنا لا بد من الاستفسار عن أي فروقات ذات أهمية عند المقارنة بين الكشوف التحليلية الشهرية الخاصة بالرواتب، وهذا ما أكده الدكتور خالد العبد الله،(العبد الله، ١٩٩٨) حيث قال "بأن على المدقق أن يقوم بتدقيق النفقات الإدارية وعلى رأسها الرواتب والتعويضات والبدلات المختلفة ومطابقة الكشف التحليلي لها مع الإجمالي بصورة دورية لمعرفة مدى وجود انحرافات قد تسفر عن وجود تلاعب فيها"، كما يؤكد الدكتور محمد عبد المجيد أنه يتعين على المدقق التحري عن أسباب ومبررات هذا التغير أثناء فحصه التحليلي للحسابات كأحد الأساليب الفنية للحصول على أدلة الإثبات. (عبد المجيد، ١٩٩٩)

جدول رقم (١٨)

" العلاقة بين المؤهل العلمي للمدقق ودرجة التزامه بالتحري عن أسباب الانحرافات في المصروفات

المؤهل العلمي	البيان	٠	١	2	3	4	المجموع	قيمة كا٢	مستوى الدلالة
بكالوريوس	التكرار	0	0	0	6	9	15	١٧,٩٢	دالة عند ٠,٠١
	المؤهل العلمي %	0	0	0	**40.00**	**60.00**	100.00		
	% B013	0	0	0	60.00	39.13	41.67		
	المجموع %	0	0	0	16.67	25.00	41.67		
ماجستير	التكرار	0	0	3	1	2	6		
	المؤهل العلمي %	0	٠	50.00	**16.67**	**33.33**	100.00		
	% B013	0	0	100.00	10.00	8.70	16.67		
	المجموع %	0	0	8.33	2.78	5.56	16.67		
مؤهل علمي +CPA	التكرار	0	0	0	3	12	15		
	المؤهل العلمي %	0	0	0	**20.00**	**80.00**	100.00		
	% B013	0	0	0	30.00	52.17	41.67		
	المجموع %	0	0	0	8.33	33.33	41.67		
المجموع	التكرار	0	0	3	10	23	36		
	المؤهل العلمي %	0	0	8.33	27.78	63.89	100.00		
	% B013	0	0	100.00	100.00	100.00	100.00		
	المجموع %	0	0	8.33	27.78	63.89	100.00		

يوضح الجدول السابق أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤهل العلمي لمدقق الحسابات الخارجي ودرجة التزام المدقق بالقيام بالتحري عن أسباب أية انحرافات مهمة في

المصروفات في نهاية الفترة مقارنة مع الأرقام المقابلة لها للسنة الماضية ومدى توثيق هذه الانحرافات بكتاب الملاحظات"

حيث يتبين أن جميع حملة مؤهل CPA وحملة البكالوريوس، يرون أنهم يقومون بالتحري عن أسباب الانحرافات في المصروفات بدرجة مرتفعة أو مرتفعة جدا، في حين يرى (٥٠%) من حملة الماجستير بأنهم ملتزمون بنفس الدرجة.

ويعزى هذا الاهتمام من قبل حملة CPAوحملة البكالوريوس، كون هذه المقارنات توفر معلومات ضرورية لتحديد الاتجاهات والتغيرات التي تؤثر على المنشأة خلال فترة من الزمن وهذا ما أكده الملحق رقم (١) للمعيار الدولي المتعلق بالمقارنات رقم(٧١٠). (المعايير الدولية للتدقيق، ٢٠٠١)

جدول رقم (١٩)

العلاقة بين المؤهل العلمي ودرجة التزامه بالتأكد من وجود رقابة كافية على برامج الحاسوب

المؤهل العلمي		0	1	2	3	4	المجموع	قيمة كا٢	مستوى الدلالة
بكالوريوس	التكرار	2	1	5	5	2	15	١٥,٥٦٥	دالة عند ٠,٠٥
	المؤهل العلمي %	13.33	6.67	33.33	**33.33**	**13.33**	100.00		
	% B015	100.00	33.33	62.50	29.41	33.33	41.67		
	المجموع %	5.56	2.78	13.89	13.89	5.56	41.67		
ماجستير	التكرار	0	2	2	1	1	6		
	المؤهل العلمي %	0	33.33	33.33	**16.67**	**16.67**	100.00		
	% B015	0	66.67	25.00	5.88	16.67	16.67		
	المجموع %	0	5.56	5.56	2.78	2.78	16.67		
مؤهل علمي +CPA	التكرار	0	0	1	11	3	15		
	المؤهل العلمي %	0	0	6.67	**73.33**	**20.00**	100.00		
	% B015	0	0	12.50	64.71	50.00	41.67		
	المجموع %	0	0	2.78	30.56	8.33	41.67		
المجموع	التكرار	2	3	8	17	6	36		
	المؤهل العلمي %	5.56	8.33	22.22	47.22	16.67	100.00		
	% B015	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00		
	المجموع %	5.56	8.33	22.22	**47.22**	**16.67**	100.00		

يوضح الجدول السابق أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤهل العلمي ودرجة التزام مدقق الحسابات الخارجي بالتأكد من وجود رقابة كافية على البرامج الخدمية التي تستطيع

تعديل البيانات دون ترك أي مسار للمراجعة إضافة إلى وجود برمجيات رقابة على الوصول إلى الطرفية تحدد المرخص لهم الوصول إلى النظام.

حيث يتبين من الجدول السابق أن (٩٣,٣%)من المبحوثين من حملة (CPA) ملتزمون بدرجة مرتفعة أو مرتفعة جدا، ونسبة (٤٦,٧%) من المبحوثين حملة البكالوريوس يرون أنهم يقومون بالتأكد من وجود ضوابط رقابية بدرجة مرتفعة ومرتفعة جداً، في حين أن (٣٣,٣%) من المبحوثين حملة الماجستير، ملتزمون بدرجة مرتفعة ومرتفعة جداً بالتأكد من وجود تلك الضوابط.

ويمكن القول أن النتائج السابقة توضح أن هذه العلاقة لصالح مدقق الحسابات المؤهل حيث تبين النسب أعلاه والتي تشير في عمومها التزاما بدرجة كبيرة لصالح المبحوثين من حملة درجة CPA في حين يأتي حملة درجة البكالوريوس في المرتبة الثانية وحملة الماجستير أقل التزاما.

يرجع اهتمام المدققين من حملة درجة CPA بالضوابط المتعلقة ببرامج الحاسوب ومدى توفر نظام أمان للدخول إلى البرامج المحوسبة إلى المخاطر المترتبة على خرق أنظمة الأمان، سواء كانت مخاطر تنفيذ عمليات غير مشروعة أو عمليات احتيال، مما يستدعي إيجاد حلول للسيطرة على اختراق نظام الأمان مثل كلمات السر والأرقام الشخصية وبرامج مؤمنة وحوائط نارية، وهذا ما يؤكده الدكتور أحمد الفايد الذي اعتبر أن إجراءات حماية ملفات المعلومات ووسائط التخزين وتامين الدخول للبرامج الخدمية من أهم إجراءات الرقابة الداخلية التي يجب على المدقق أخذها في الاعتبار (الفايد، ١٩٩٢)، إضافة لما ورد في المعيار الدولي رقم (٤٠١) المتعلق بالتدقيق في بيئة أنظمة المعلومات المحوسبة، حيث جاء في الفقرة رقم (٧) "أن احتمال تمكن الأشخاص من الوصول غير المرخص على المعلومات أو لتعديل المعلومات بدون أدله مادية قد يكون اكبر في أنظمة المعلومات التي تستخدم الحاسوب من احتمالها في الأنظمة اليدوية".(المعايير الدولية، ٢٠٠١)

جدول رقم (٢٠)

" العلاقة بين المؤهل العلمي و التزامه بتوجيه توصيات حول فاعلية نظام الأمان لبرامج الحاسوب

المؤهل العلمي	البيان	0	1	2	3	4	المجموع	قيمة كا٢	مستوى الدلالة
بكالوريوس	التكرار	1	0	2	8	4	15	١٥,٦٠	دالة عند ٠,٠٥
	%المؤهل العلمي	6.67	0	13.33	**53.33**	**26.67**	100.00		
	% B019	100.00	0	50.00	53.33	26.67	41.67		
	%المجموع	2.78	0	5.56	22.22	11.11	41.67		
ماجستير	التكرار	0	1	2	2	1	6		
	%المؤهل العلمي	0	16.67	33.33	**33.33**	**16.67**	100.00		
	% B019	0	100.00	50.00	13.33	6.67	16.67		
	%المجموع	٠	2.78	5.56	5.56	2.78	16.67		
مؤهل علمي + CPA	التكرار	0	0	0	5	10	15		
	%المؤهل العلمي	0	0	0	**33.33**	**66.67**	100.00		
	% B019	0	0	0	33.33	66.67	41.67		
	%المجموع	0	0	0	13.89	27.78	41.67		
المجموع	التكرار	1	1	4	15	15	36		
	%المؤهل العلمي	2.78	2.78	11.11	41.67	41.67	100.00		
	% B019	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00		
	%المجموع	2.78	2.78	11.11	**41.67**	**41.67**	100.00		

من الجدول السابق يتبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية لصالح المبحوثين من حملة مؤهل CPA بين المؤهل العلمي ودرجة التزام المدقق بالقيام بتوجيه توصيات مكتوبة إلى الإدارة حول فاعلية الضوابط والإجراءات المتعلقة بنظام الأمان المستخدم في تشغيل البرامج المحوسبة.

حيث يوضح الجدول السابق أن جميع المبحوثين حملة مؤهل CPA يرون أنهم يقومون بتوجيه التوصيات حول فاعلية ضوابط نظام الأمان بدرجة مرتفعة أو مرتفعة جداً، في حين يرى (٨٠%) من حملة البكالوريوس بأنهم ملتزمون بدرجة مرتفعة ومرتفعة جداً، وأن نسبة (٥٠%) من حملة الماجستير ملتزمون بدرجة مرتفعة ومرتفعة جداً، والجدير ذكره أن نسبة (٦,٧%) من حملة الماجستير يرون أن هذه الفقرة ليست من مهامهم.

ومن المعتقد أن اهتمام المؤهلين من حملة CPA يعود لتفهمهم لطبيعة المخاطر الموجودة نتيجة استخدام نظم المعلومات المحوسبة بشكل كبير في غالبية المعاملات البنكية، حيث أن مناهج التأهيل المعتمدة من قبل المعاهد والجمعيات المانحة لهذه الدرجة تتضمن التركيز على نظم المعلومات المحوسبة وتطبيقاتها بصورة أكبر من تركيز الجامعات. (جريس، ٢٠٠٣)

كذلك تعتبر هذه الفئة أكثر التزاما بما جاء في المعيار الدولي رقم (٤٠١) ما يؤكد انه على المدقق المهني أن يمارس مهامه في بيئة تستخدم الحاسوب، آخذاً بعين الاعتبار أن هناك مخاطر قد تنتج من قصور في نشاطات شاملة لنظم المعلومات المحوسبة كتطوير البرامج والصيانة وأنظمة مساندة البرمجيات والتشغيل، وتدابير الأمن الحقيقي لنظم المعلومات المحوسبة.(المعايير الدولية، ٢٠٠١)

٣,٥,٢ العلاقة بين المؤهل العلمي لمدققي الحسابات الخارجيين وبين درجة الالتزام بدراسة وتقييم نظام الرقابة الإدارية:

لقد تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤهل العلمي للمدقق ودرجة التزامه بدراسة وتقويم الرقابة الإدارية، حيث تبين أن هناك تباين في بعض فقرات مجال الرقابة الإدارية تعزى لهذا المتغير، و تم تحليل اتجاه هذا التباين كما توضحه الجداول التالية:

جدول رقم (٢١)

"علاقة المؤهل بدرجة التزام المدقق بالتأكد من وجود وصف وتوصيف للوظائف"

المؤهل العلمي		٠	1	2	3	4	المجموع	قيمة كا٢	مستوى الدلالة
بكالوريوس	التكرار	0	0	0	2	13	15	١٠,٢٨٦	دالة عند ٠,٠٥
	%المؤهل العلمي	0	0	0	**13.33**	**86.67**	100.00		
	% C2	0	0	0	28.57	46.43	41.67		
	%المجموع	0	0	0	5.56	36.11	41.67		
ماجستير	التكرار	0	0	1	3	2	6		
	%المؤهل العلمي	0	0	16.67	**50.00**	**33.33**	100.00		
	% C2	0	0	100.00	42.86	7.14	16.67		
	%المجموع	0	0	2.78	8.33	5.56	16.67		
مؤهل علمي+ CPA	التكرار	0	0	0	2	13	15		
	%المؤهل العلمي	0	0	0	**13.33**	**86.67**	100.00		
	% C2	0	0	0	28.57	46.43	41.67		
	%المجموع	0	0	0	5.56	36.11	41.67		
المجموع	التكرار	0	0	1	7	28	36		
	%المؤهل العلمي	0	0	2.78	19.44	77.78	100.00		
	% C2	0	0	100.00	100.00	100.00	100.00		
	%المجموع	0	0	2.78	**19.44**	**77.78**	100.00		

يوضح الجدول السابق أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤهل العلمي ودرجة التزام المدقق الخارجي بالتأكد من أن لدى البنك نظام محدد ومكتوب يظهر صلاحيات ومسؤوليات مختلف الدوائر والأقسام إضافة للتأكد من وجود وصف وظيفي واضح لكل وظيفة من وظائف البنك"

حيث يتبين أن جميع المبحوثين من حملة (CPA) وحملة البكالوريوس يرون أنهم يقومون بالتأكد من وجود نظام محدد ووصف وظيفي وتوصيف للوظائف، بدرجة مرتفعة أو مرتفعة جداً، كما يتضح من الجدول السابق أن (٨٣,٣%) من المبحوثين حملة الماجستير، ملتزمون بدرجة مرتفعة ومرتفعة جداً.

يتبين من النتائج السابقة وبمراعاة النسب المذكورة أعلاه والتي تشير في عمومها التزاما بدرجة كبيرة لصالح المبحوثين من حملة درجة CPA وحملة البكالوريوس في حين يأتي حملة درجة الماجستير أقل التزاماً.

يمكن القول أن النتائج السابقة تعود إلى إدراك المدققين أن وجود نظام واضح ووصف وظيفي يعتبر من متطلبات منح ترخيص مزاولة مهنة العمل المصرفي، ومن هنا كان إدراك المدققين بصفة عامة والمؤهلين منهم بصفة خاصة لأهمية التأكد من التزام البنك بمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات القانونية كونها ضمن المهام الموكلة للمدقق، وهذا ما تؤكده المقابلات التي أجريت مع بعض المسئولين في مكاتب التدقيق بغزة. (المصري، ٢٠٠٤)، كما يؤكد أهمية دراسة مدى توفر النظم واللوائح المنظمة لسير العمل المصرفي الدكتور إبراهيم عشماوي حيث أشار إلى أن من واجب المدقق القيام بالدراسة المنهجية للوائح المنظمة لسير العمل، لكونها أحد دعائم نظام الرقابة الإدارية، حيث أنه على مدقق الحسابات أن يتفهم أنه من طبيعة مهامه قيامه بدراسة اللوائح والقرارات والتعليمات والأوامر الصادرة عن إدارة البنك، والتي تحدد القواعد والإجراءات المنظمة للعمليات المختلفة، وسلطات اعتمادها من المستويات الإدارية المختلفة.(عشماوي، ١٩٩٠)

جدول رقم (٢٢)

علاقة المؤهل بمدى قيام المدقق بالتأكد من توفر مسار وظيفي واضح الاختصاصات

المؤهل العلمي	البيان	0	1	2	3	4	المجموع	قيمة كا٢	مستوى الدلالة
بكالوريوس	التكرار	0	٠	0	4	11	15	١٩,٢١٨	دالة عند ٠,٠١
	المؤهل العلمي %	0	0	0	**26.67**	**73.33**	100.00		
	% C3	0	0	0	28.57	57.89	41.67		
	المجموع %	0	0	0	11.11	30.56	41.67		
ماجستير	التكرار	0	0	3	2	1	6		
	المؤهل العلمي %	0	0	50.00	**33.33**	**16.67**	100.00		
	% C3	0	0	100.00	14.29	5.26	16.67		
	المجموع %	0	0	8.33	5.56	2.78	16.67		
مؤهل علمي+ CPA	التكرار	0	0	٠	8	7	15		
	المؤهل العلمي %	0	0	0	**53.33**	**46.67**	100.00		
	% C3	0	0	0	57.14	36.84	41.67		
	المجموع %	0	0	0	22.22	19.44	41.67		
المجموع	التكرار	0	0	3	14	19	36		
	المؤهل العلمي %	0	0	8.33	38.89	52.78	100.00		
	% C3	0	0	100.00	100.00	100.00	100.00		
	المجموع %	0	0	8.33	**38.89**	**52.78**	100.00		

يتضح من الجدول السابق أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية تعزى للمؤهل العلمي في درجة التزام المدقق بالتأكد من أن المسار الوظيفي واضح للموظفين ومطبق كما وضع في الخطة المرسومة والتأكد من أن تطبيق هذا النظام خال من تداخل الاختصاصات وتعارض المهام وتشتت المسئوليات.

حيث تؤكد النتائج بوضوح أن جميع المبحوثين من حملة مؤهل CPA وحملة البكالوريوس، يرون أنهم يقومون بذلك بدرجة مرتفعة أو مرتفعة جداً، في حين يرى (٨٣,٣%) من حملة الماجستير بأنهم ملتزمون بدرجة مرتفعة أو مرتفعة جداً.

توضح النتائج السابقة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية لصالح المدققين من حملة مؤهل CPA وحملة درجة البكالوريوس، ويعود ذلك إلى أهمية أن يقوم المدققين الخارجيين بدراسة بيئة الموارد البشرية في البنك وذلك تطبيقاً لما ورد في البيان الدولي رقم (١٠٠٦) تحت عنوان مراعاة تأثير العوامل البيئية الفقرة رقم (١٥/٥) والتي جاء فيها أن على المدقق مراعاة البيئة التي يعمل بها نظام الضبط الداخلي، ومن هذه العوامل المؤثرة، الهيكل التنظيمي للمصرف، وطريقة تخويل الصلاحيات والمسؤوليات. (المعايير الدولية، ٢٠٠١)

جدول رقم (٢٣)

"علاقة المؤهل بدرجة التزام المدقق بالتأكد من وجود إجراءات تعيين ذات كفاءة وفاعلية"

المؤهل العلمي	البيان	0	1	2	3	4	المجموع	قيمة كا٢	مستوى الدلالة
بكالوريوس	التكرار	1	1	4	6	3	15	٢١,٨٣٧	دالة عند ٠,٠٥
	المؤهل العلمي %	6.67	6.67	26.67	**40.00**	**20.00**	100.00		
	% C09	100.00	20.00	28.57	50.00	75.00	41.67		
	المجموع %	2.78	2.78	11.11	16.67	8.33	41.67		
ماجستير	التكرار	٠	4	1	1	0	6		
	المؤهل العلمي %	0	66.67	16.67	**16.67**	**0**	100.00		
	% C09	0	80.00	7.14	8.33	0	16.67		
	المجموع %	0	11.11	2.78	2.78	0	16.67		
مؤهل علمي+ CPA	التكرار	0	0	9	5	1	15		
	المؤهل العلمي %	0	0	60.00	**33.33**	**6.67**	100.00		
	% C09	0	0	64.29	41.67	25.00	41.67		
	المجموع %	0	0	25.00	13.89	2.78	41.67		
المجموع	التكرار	1	5	14	12	4	36		
	المؤهل العلمي %	2.78	13.89	38.89	33.33	11.11	100.00		
	% C09	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00		
	المجموع %	2.78	13.89	38.89	**33.33**	**11.11**	100.00		

يوضح الجدول السابق وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤهل العلمي ودرجة التزام المدقق بالتأكد من أن هناك اختبارات تتم لفحص مدى كفاءة الموظف وملاءمته للوظيفة المراد شغلها من قبله تمهيداً لتعيينه وأن هذه الاختبارات كافية ومناسبة "

حيث يوضح الجدول السابق أن (١١%) من إجمالي المبحوثين يرون أنهم ملتزمون التزاما شديدا بفحص الضوابط المتعلقة بالفقرة المذكورة، في حين يرى (٣٣,٣%) منهم أنهم ملتزمون بدرجة مرتفعة، وهذه النسبة ضعيفة جدا تعكس عدم الالتزام من قبل فئات المدققين بتقييم السياسات المتعلقة بالتوظيف كأحد أهم أدوات الرقابة الإدارية، بالرغم من أن غالبيتهم العظمى ترى أن هذه الفقرة تقع ضمن مهام المدقق.

وبتحليل اتجاه النسب المذكورة نجد أن نسبة ٦٠% منهم من حملة البكالوريوس وأن نسبة ٤٠% من حملة مؤهل CPA وأن نسبة ١٦,٧% من حملة الماجستير.

وبالرغم من أن اتجاه الدلالة لصالح حملة البكالوريوس إلا أن النسبة العامة قليلة وغير ذات أهمية، ويعزى عدم اهتمام المدققين بجميع فئاتهم، إلى الاعتقاد السائد لدى العديد منهم بأن دراسة الضوابط المتعلقة بسياسات التعيين والترقيات من المحذور الخوض فيها، رغم تأكيد

غالبية المبحوثين أن ما جاء في هذه الفقرة يدخل ضمن نطاق مهام التدقيق، إضافة لمجموعة من العوامل التي أكدتها المقابلة مع مدير التدقيق بمكتب أبو غزالة. ملحق رقم (٣)

جدول رقم (٢٤)

علاقة المؤهل بدرجة التزام المدقق بالتأكد من وجود خطة تدريبية "

المؤهل العلمي	البيان	0	1	2	3	4	المجموع	قيمة كا٢	مستوى الدلالة
بكالوريوس	التكرار	1	1	4	7	2	15	١٥,٨٠٠	دالة عند ٠,٠٥
	%المؤهل العلمي	6.67	6.67	26.67	**46.67**	**13.33**	100.00		
	% C011	33.33	33.33	22.22	77.78	66.67	41.67		
	%المجموع	2.78	2.78	11.11	19.44	5.56	41.67		
ماجستير	التكرار	1	2	3			6		
	%المؤهل العلمي	16.67	33.33	50.00	٠	٠	100.00		
	% C011	33.33	66.67	16.67	٠	٠	16.67		
	%المجموع	2.78	5.56	8.33	٠	٠	16.67		
مؤهل علمي+ CPA	التكرار	1		11	2	1	15		
	%المؤهل العلمي	6.67		73.33	13.33	6.67	100.00		
	% C011	33.33		61.11	**22.22**	**33.33**	41.67		
	%المجموع	2.78		30.56	5.56	2.78	41.67		
المجموع	التكرار	3	3	18	9	3	36		
	%المؤهل العلمي	8.33	8.33	50.00	25.00	8.33	100.00		
	% C011	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00		
	%المجموع	8.33	8.33	50.00	**25.00**	**8.33**	100.00		

يتضح من الجدول السابق أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤهل العلمي ودرجة التزام المدقق بالتأكد من وجود خطة تدريبية ذات كفاءة يتم تطبيقها وفقاً لجدول زمني محدد، وأنه يتم اختيار وترشيح المتدربين وفقاً للأهمية النسبية للوظائف الموكلة لهم.

وبالرغم من وجود علاقة بين المؤهل العلمي ودرج التزام المدقق، إلا أن نتائج تحليل النسب الواردة في الجدول السابق تشير إلى أن درجة التزام المدققين بالتأكد من وجود خطة تدريبية ملائمة تعتبر ضعيفة جدا، حيث نجد أن (٨,٣%) من إجمالي المبحوثين يرون أنهم ملتزمون التزاما شديدا، في حين يرى (٢٥%) منهم أنهم ملتزمون بدرجة مرتفعة، وهذه النسب تعكس بصورة واضحة عدم الالتزام من قبل فئات المدققين بتقييم السياسات المتعلقة بالتدريب كأحد أدوات الرقابة الإدارية الفعالة، مع أن غالبية المدققين المبحوثين ترى أن هذه الفقرة تقع ضمن مهام المدقق.

كما هو ملاحظ أن هناك عدم التزام من قبل المدققين بصفة عامة، رغم أن وجود خطة تدريبية واضحة الأهداف ويرشح لها المتدربين بناء على أهلية وأولوية، يعتبر من المؤشرات الهامة على نجاح البنك في ظل المنافسة الشديدة وانتشار النظم الإلكترونية والدخول في عصر العولمة، مما يستدعي وجود خطة تدريب مستمرة تنعكس بالإيجاب على سمعة البنك، ومن ثم زيادة ثقة الجمهور والمودعين والمقرضين والمساهمين بالبنك ونظام التشغيل فيه، و يؤكد الدكتور الحسيني على أهمية ودور التدريب في تقديم العون الفني والمحاسبي إلى الإدارات المختلفة.(**الحسيني**، ٢٠٠١)

مما سبق يتضح أن هناك تباينا لدى فئات المبحوثين بدرجة التزامهم تجاه القيام بتدقيق النواحي الرقابية المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية، وأن هذا التباين لصالح المدققين المؤهلين من حملة شهادات التأهيل المهني الدولية المختلفة، ويبدو أن هؤلاء المؤهلين لديهم المعرفة الكافية والفهم الشامل لتطبيق المعايير الدولية المنظمة لمهنة التدقيق، وكذلك الالتزام بدرجة أكبر من غيرهم بالتشريعات والتعميمات الوطنية المنظمة لمهنة التدقيق، وخاصة أن شهادات التأهيل المهني تهتم في الجانب التطبيقي العملي من ناحية، ومن ناحية أخرى تركز على الممارسات المهنية المتقدمة المتعلقة بالتدقيق.

إضافة لما سبق فإن ما يمتاز به المنهاج المعتمد لدى الجمعيات والمعاهد المانحة لهذه المؤهلات بما تحتويه من معلومات متطورة مواكبة للمستجدات في علم المحاسبة والإدارة والتدقيق والاقتصاد وتقنية المعلومات إضافة للتخطيط الإستراتيجي وتنمية الموارد البشرية والقوانين الضريبية.(CPA ،2002) مما يؤدي إكساب المدققين مهارات فنية وعلمية ومهنية تساعدهم في إنجاز المهام الموكلة إليهم بدرجة أفضل.

ومع أن النتائج توضح أن درجة التزام مدققي الحسابات من حملة البكالوريوس يأتون في الدرجة الثانية وأن حملة درجة الماجستير أقل التزاما، كان لا بد من تبرير منطقي لهذه النتائج، لذلك تم إجراء بعض المقابلات مع ذوي الاختصاص للحصول على مزيد من الإيضاحات

ومعرفة الأسباب.ملحق رقم(٥،٤،٣)، إضافةً للإطلاع على بعض الدراسات التي تناولت موضوع التعليم المهني والجامعي. (جريس، ٢٠٠٣).

والتي يمكن تلخيص بعض ما خلصت إليه بما يلي:

- أن غالبية المدققين من حملة درجة الماجستير والذين تم استبانة أرائهم ليست لديهم المعرفة الكافية بتدقيق العمليات المصرفية، حيث كان يناط بهم تدقيق منشآت أخرى.
- تستعين مكاتب التدقيق بصورة أساسية بحملة المؤهلات المهنية وحملة البكالوريوس من ذوي الخبرة ويستعان بحملة درجة الماجستير في حدود ضيقة باعتباره مؤهلاً أكاديميا.(عوض، ٢٠٠٤)
- ضعف عام بمنهاج التدريس في أقسام المحاسبة في الجامعات العربية عامة، حيث أظهرت مناهج الجامعات إلى تجاهلاً لمسألة تزويد الطلاب العرب بالمعرفة العامة اللازمة لصقل المهارات لدي خريجيها. (نشرة المجمع العربي، تموز-٢٠٠٣)

٦,٢ التحقق من مدى صحة الفرض السادس:

" لا يوجد تباين في وجهات نظر مدققي الحسابات الخارجيين تجاه دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية تعزى لمتغير المرتبة الوظيفية"

وللتحقق من مدى صحة هذا الفرض قام الباحث باستخدام (كا٢)، ملحق رقم(٧)، والذي يمكن من خلاله إيجاد الفروق في وجهات نظر مدققي الحسابات الخارجيين ذوي المراتب الوظيفية المختلفة تجاه كل فقرة من فقرات دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، حيث تبين أن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في بعض فقرات مجال الرقابة المحاسبية، وبذلك يتحقق الباحث من عدم صحة الفرض السادس.

ويمكن إرجاع عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية في غالبية الفقرات لوجود دليل إرشادي لدى مكاتب التدقيق حول ما يتوجب على المدقق القيام به بالتفصيل فيما يتعلق بتدقيق العمليات المصرفية، وعادة ما يقوم هؤلاء المدققون بإتباع هذه التعليمات، ومع ذلك فقد تبين

وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في بعض الفقرات، ولمعرفة اتجاه هذا التباين تم استخدام التحليل الإحصائي المناسب لكل فقرة من الفقرات ذات الدلالة كما يلي:

جدول رقم (٢٥)

" علاقة المرتبة الوظيفية للمدقق بالتأكد من وجود ضوابط على منح العميل التسهيلات المالية"

المرتبة الوظيفية	البيان	٠	1	2	3	4	المجموع	قيمة كا٢	مستوى الدلالة
مدير	التكرار	0	0	0	4	13	17	33.1	دالة عند ٠,٠١
	%المرتبة الوظيفية	0	0	0	**23.53**	**76.47**	100.00		
	% A1	0	0	0	44.44	52.00	**47.22**		
	%المجموع	0	0	0	11.11	36.11	47.22		
مدقق رئيسي	التكرار	0	0	0	1	10	11		
	%المرتبة الوظيفية	0	0	0	**9.09**	**90.91**	100.00		
	% A1	0	0	0	11.11	40.00	**30.56**		
	%المجموع	0	0	0	2.78	27.78	30.56		
مدقق	التكرار	0	0	0	4	1	5		
	%المرتبة الوظيفية	0	0	0	**80.00**	**20.00**	100.00		
	% A1	0	0	0	44.44	4.00	**13.89**		
	%المجموع	0	0	0	11.11	2.78	13.89		
مساعد مدقق	التكرار	0	0	2	0	1	3		
	%المرتبة الوظيفية	0	0	66.67	**0**	**33.33**	100.00		
	% A1	0	0	100.00	0	4.00	**8.33**		
	%المجموع	0	0	5.56	0	2.78	8.33		
المجموع	التكرار	0	0	2	9	25	36		
	%المرتبة الوظيفية	0	0	5.56	25.00	69.44	100.00		
	% A1	0	0	100.00	100.00	100.00	100.00		
	%المجموع	0	0	5.56	25.00	69.44	100.00		

يوضح الجدول السابق أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المرتبة الوظيفية لمدقق الحسابات الخارجي (مدير، مدقق رئيسي، مدقق، مساعد مدقق) ودرجة الالتزام بالتأكد من وجود الموافقة المسبقة على منح العميل التسهيلات المالية وأن هذه الموافقة تمت بناء على تقارير حول وضع العميل المالي.

كذلك فإن الجدول يبين درجة التزام المدققين ذوي المراتب الوظيفية المختلفة تجاه الضوابط المتعلقة بالودائع مرتفعة لجميع المبحوثين من المراتب الوظيفية المختلفة، باستثناء درجة التزام مساعد المدقق، حيث نجد أن نسبة التزامهم بلغت (٣٣,٣%)، وهذه النسب تعكس بصورة واضحة عدم الالتزام من قبل هذه الفئة بالقيام بواجبهم تجاه التحقق من الضوابط المذكورة، على الرغم من أن التعليمات الإرشادية والتي توفرها مكاتب التدقيق لعناصرها توضح

بصورة جلية انه يجب القيام بمراجعة الضوابط والإجراءات التي يتم من خلالها منح العميل أي تسهيلات ائتمانية، في ظل المخاطرة العالية الناجمة عن تعذر التزام العميل بتسديد الاستحقاقات المترتبة عليه في الوقت المحدد لذلك.

جدول رقم (٢٦)

علاقة المرتبة الوظيفية بدرجة التزام المدقق بالتأكد من كفاية الضمانات المقدمة مقابل التسهيلات

المرتبة الوظيفية	البيان	0	1	2	3	4	المجموع	قيمة كا٢	مستوى الدلالة
مدير	التكرار	0	0	0	5	12	17	17.18	دالة عند ٠,٠١
	%المرتبة الوظيفية	0	0	0	29.41	70.59	100.00		
	% A2	0	0	0	50.00	48.00	47.22		
	%المجموع	0	0	0	13.89	33.33	47.22		
مدقق رئيسي	التكرار	0	0	0	1	10	11		
	%المرتبة الوظيفية	0	0	0	9.09	90.91	100.00		
	% A2	0	0	0	10.00	40.00	30.56		
	%المجموع	0	0	0	2.78	27.78	30.56		
مدقق	التكرار	0	0	0	2	3	5		
	%المرتبة الوظيفية	0	0	0	40.00	60.00	100.00		
	% A2	0	0	0	20.00	12.00	13.89		
	%المجموع	0	0	0	5.56	8.33	13.89		
مساعد مدقق	التكرار	0	1	0	2	٠	3		
	%المرتبة الوظيفية	0	33.33	0	66.67	٠	100.00		
	% A2	0	100.00	0	20.00	٠	8.33		
	%المجموع	0	2.78	0	5.56	٠	8.33		
المجموع	التكرار	0	1	0	10	25	36		
	%المرتبة الوظيفية	0	2.78	0	27.78	69.44	100.00		
	% A2	0	100.00	0	100.00	100.00	100.00		
	%المجموع	0	2.78	0	27.78	69.44	100.00		

يوضح الجدول السابق أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المرتبة الوظيفية وبين درجة التزام المدقق بالتأكد أن الضمانات المقدمة والتي يتم بموجبها منح التسهيلات تم تقييمها بصورة عادلة، وانه يتم مسك سجل خاص بها لمتابعتها وأنها تخضع للمراجعة الدورية.

حيث يتضح من الجدول السابق أن جميع المدققين من ذوي المراتب الوظيفية المختلفة يرون أنهم يقومون بالتأكد من توفر الضمانات المناسبة بدرجة مرتفعة أو مرتفعة جدا في حين أن نسبة ٦٦% من المساعدين ملتزمون بدرجة مرتفعة، ولا يوجد من بين فئات المبحوثين من يرى أن دراسة ضوابط البنك المتعلقة بالضمانات ليس من مهامهم.

جدول رقم (٢٧)

علاقة المرتبة الوظيفية بدرجة التزام المدقق بوجود مذكرات تفصيلية تتعلق بإجراءات منح التسهيلات

المرتبة الوظيفية	البيان	٠	1	٢	3	4	المجموع	قيمة كا٢	مستوى الدلالة
مدير	التكرار	0	0	1	5	11	17	13.68	دالة عند ٠,٠٥
	المرتبة الوظيفية %	0	0	5.88	**29.41**	**64.71**	100.00		
	% A5	0	0	20.00	41.67	57.89	47.22		
	المجموع %	0	0	2.78	13.89	30.56	47.22		
مدقق رئيسي	التكرار	0	0	2	1	8	11		
	المرتبة الوظيفية %	0	0	18.18	**9.09**	**72.73**	100.00		
	% A5	0	0	40.00	8.33	42.11	30.56		
	المجموع %	0	0	5.56	2.78	22.22	30.56		
مدقق	التكرار	0	0	1	4	٠	5		
	المرتبة الوظيفية %	0	0	20.00	**80.00**	**0**	100.00		
	% A5	0	0	20.00	33.33	0	13.89		
	المجموع %	0	0	2.78	11.11	0	13.89		
مساعد مدقق	التكرار	0	0	1	2	0	3		
	المرتبة الوظيفية %	0	0	33.33	**66.67**	**0**	100.00		
	% A5	0	0	20.00	16.67	0	8.33		
	المجموع %	0	0	2.78	5.56	0	8.33		
المجموع	التكرار	0	0	5	12	19	36		
	المرتبة الوظيفية %	0	0	13.89	33.33	52.78	100.00		
	% A5	0	0	100.00	100.00	100.00	100.00		
	المجموع %	0	٠	13.89	33.33	52.78	100.00		

يوضح الجدول السابق أن نتائج تحليل التباين بين أراء المبحوثين من مـــدققي الحـــسابات الخارجيين ذوي المراتب الوظيفية تظهر أن هناك علاقة بين المرتبة الوظيفيـــة ودرجـــة التـــزام المدقق بالاحتفاظ بمذكرات تفصيلية تتعلق بإجراءات منح التسهيلات يوضح فيها ملاحظاته واهـــم النقاط التي يتم إطلاع الإدارة عليها.

كذلك فإن الجدول السابق يوضح أن (٩٤%) من المبحوثين من ذوي رتبة مدير يـــرون أنهم يحتفظون بمذكرات تفصيلية بدرجة مرتفعة ومرتفعة جداً، في حين يرى (٨٢%) مـــن ذوي مرتبة مدقق رئيسي بأنهم ملتزمون درجة مرتفعة ومرتفعة جداً، ونسبة (٨٠%) من مرتبة مـــدقق ملتزمون بدرجة مرتفعة وان نسبة ٦٦,٦% من مساعدي المدققين ملتزمون بدرجة مرتفعـــة، ولا يوجد من بين فئات المبحوثين من يرى أن دراسة ضوابط البنك المتعلقة بالتـــسهيلات الائتمانيـــة ليس من مهامهم.

كذلك فإنه تم استخدام اختبار Scheffe Test لتحليل التباين والتعرف على اتجاه الفروق ودلالاتها بين المراتب الوظيفية المختلفة .

جدول رقم (٢٨)
نتائج اختبار شيفيه Scheffe Test للتعرف إلى اتجاه الفروق ودلالتها
في السؤال الأول تعزى لمتغير المرتبة الوظيفية

المرتبة الوظيفية	مساعد مدقق م=14.000	مدقق م = 16.600	مدقق رئيسي م=18.545	مدير م=18.556
مساعد مدقق م=14.000	-	-	-	-
مدقق م = 16.600	2.600	-	-	-
مدقق رئيسي م=18.545	*4.545	1.945	-	-
مدير م=18.556	*4.556	1.956	0.010	-

* دالة عند مستوى دلالة (α≤ ٠,٠٥)

و يوضح الجدول رقم (٢٨) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المرتبة الوظيفية في السؤال الأول بين مرتبة مدقق رئيسي ومساعد مدقق لصالح مرتبة مدقق رئيسي، وبين مرتبة مدير ومرتبة مساعد مدقق لصالح مرتبة مدير، ولم تتضح فروق بين المراتب الوظيفية الأخرى.

وتعزي النتائج السابقة إلى أن مساعد المدقق عادة ما يكون مبتدئا ويخضع للتدريب ولا يتمتع بالخبرة الكافية، مما ينعكس على تباين وجهة نظره مع وجهات النظر الأخرى،

أما فيما يتعلق بعدم وجود فروق ذات دلالة بين رتبة المدقق والمدقق الرئيسي ومدير التدقيق يعود لعامل الخبرة التي يتمتع بها كل من المدقق والمدقق الرئيسي، مع تجانس هذه الخبرة إلى درجة عالية بحكم القيام بالمهام الوظيفية المشتركة والعمل معا كفريق عمل واحد،

وما يؤكد هذا الاستنتاج، إجابة السيد مدير مكتب سابا في غزة حول مدى الاعتماد على المساعدين بالقيام بمهام التدقيق وخاصة تدقيق العمليات المصرفية، حيث ورد في إجابته أن مساعد المدقق يخضع عادة لإشراف مباشر من المدقق الرئيسي وأن ما يقوم به من أعمال تراجع من قبله، وأنه ليس من المنطق الاعتماد على المساعدين في أعمال تتطلب خبرة وممارسة مثل أعمال التدقيق المصرفي.(عوض، ٢٠٠٤)

أما فيما يتعلق بمدير التدقيق فيفترض فيه المعرفة الكاملة بعمل أطقم التدقيق لديه، وأنـــه قد شارك وأشرف على الأعمال المنجزة من قبلهم، إضافة إلى أن المدراء يولون المهام المتعلقـــة بالتسهيلات الائتمانية عناية خاصة من خلال زيادة التركيز على الضوابط المتعلقـــة بالحـــصول على المعلومات الائتمانية للعميل من كافة النواحي وذلك انسجاماً مع متطلبات البيان الدولي لمهنة التدقيق رقم (١٠٠٦) والذي أقر مجموعة من الإرشادات حول تدقيق وظيفة الإقراض والتـــسليف ومنح التسهيلات للعملاء يجب إتباعها عند القيام بمهام تدقيق العمليات البنكية المتعلقة بمنح هـــذه التسهيلات الائتمانية.(المعايير الدولية، ٢٠٠١)

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

أولاً/ النتائج:

لما كانت مهنة تدقيق الحسابات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمقومات والضوابط التي تقتضيها أصول وأعراف المهنة، التي تفرض التزاماً واجباً على هؤلاء المدققين بالاضطلاع بمسؤولياتهم، التي حددتها المعايير الدولية والتشريعات القانونية وقواعد السلوك المهني.

ولما كان دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية يشكل مدخلاً هاماً لتحديد طبيعة وخطة عمل المدقق لدى قيامه بالمهام المناطة به، خاصة في مجال العمل المصرفي، الذي يشكل عصب الحياة في الاقتصاد القومي، فان ذلك يفرض على المدقق تحديات كبيرة لضمان قيامه بواجباته المهنية، وتحقيق أهداف عملية التدقيق بكفاءة وفاعلية.

وفي إطار الوقوف على مدى مسئولية مدقق الحسابات بفحص وتقييم نظام الرقابة الإدارية في البنوك التجارية، فقد تعرض البحث إلى تحديد أركان هذه المسئولية، والأخطار المرتبطة بعملية التدقيق، ومدى مسئولية المدقق تجاه البنك، والتي تؤكد جميعها إلى انعقاد المسئولية القانونية على المدقق، تجاه واجبه نحو دراسة وتقويم هذا النظام.

من هنا جاءت أهمية الدراسة التطبيقية لواقع نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين لمعرفة مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين بهذا النظام، ومن خلال ما تضمنته الدراسة العملية من تحليل واستقراء يمكن استخلاص النتائج التالية:

أولاً: خلص البحث إلى النتائج التالية فيما يتعلق بمدى التزام مدقق الحسابات الخارجي تجاه دراسة وتقييم نظام الرقابة المحاسبية:

أكدت الدراسة الميدانية التي تم القيام بها، إلى التزام مدققي الحسابات الخارجيين في فلسطين، بدراسة وتقييم نظام الرقابة المحاسبية، حيث كانت معظم إجابات المبحوثين تشير إلى

ذلك، وقد تجاوزت نسبتها ما يزيد عن ٩٠% لمعظم البنود التي تضمنها المجال الأول من مجالات الاستبانة وكانت النتائج كما يلي:

١. يركز مدقق الحسابات الخارجي على دراسة وتقييم الديون المتعثرة ومدى كفاية المخصصات المكونة لمواجهتها، والأسباب المؤدية إليها.
٢. كما يهتم المدقق بدور الإدارة في متابعة ومراقبة التسهيلات الائتمانية عند منحها للعميل، بجانب تقييم الوضع المالي والإداري والضريبي قبل منحه الموافقة، وتوفر الضمانات الكافية لمواجهة المخاطر المترتبة عليها.
٣. قيام المدقق الخارجي بمراجعة وفحص التسويات وإجراء المطابقات اللازمة مع كافة أرصدة حسابات البنك الخارجية والداخلية.
٤. مراعاة أهمية توثيق إجراءات العمل التي يقوم بها المدقق ضمن إطار تقييمه للضوابط المتعلقة بالودائع.
٥. هناك بعض مظاهر الضعف المتمثلة في عدم التزام مدقق الحسابات بشكل جاد في مراجعة الحوالات الواقفة في نهاية الفترة والأرصدة المالية الراكدة التي تتضمنها القوائم المالية.
٦. كما أن اهتمام مدقق الحسابات بمراجعة الكشوف التحليلية للودائع، وما يتعلق بها من فوائد ومقارنتها مع السنة السابقة غير كاف مقارنة مع المخاطر المرتبطة بها.

ثانياً: فيما يتعلق بمدى التزام مدقق الحسابات الخارجي تجاه دراسة وتقييم نظام الضبط الداخلي، فقد خلص البحث إلى النتائج التالية:

بالرجوع إلى الدراسة الميدانية لمعرفة اتجاهات المبحوثين عن مدى قيامهم بتقييم نظام الضبط الداخلي فقد بينت ما يلي:

١. أن هناك وعيا مهنيا لدي المدققين المختصين، من خلال شعورهم بالمسئولية عن فحص وتقييم هذا النظام، وأن هذا الشعور انعكس على التزام جيد من قبلهم نحو دراسة وتقييم

نظام الضبط الداخلي في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، حيث كانت معظم إجابات المبحوثين تشير إلى قيامهم بتلك التطبيقات

٢. أكدت الدراسة إلى قيام المدققين بدراسة وتقييم الضوابط الرقابية المتعلقة بالاستثمارات والممتلكات البنكية، وإبلاغ إدارة البنك عن أي نواقص أو مشاهد ضعف في هذه الضوابط.

٣. اهتمام المدققين بفحص آلية دفع رواتب ومكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة العليا، والتأكد من أن هذه البدلات تتم وفقا للتعليمات النافذة وأنها مدعمة بالقرارات والمستندات الثبوتية.

٤. كما أن هناك اهتماماً من قبل المدققين بالتحري عن أي انحرافات ذات أهمية في بنود المصروفات، ومقارنتها مع مثيلها في الفترة السابقة، لمعرفة أسباب هذه الانحرافات والحصول على مبررات مقنعة لها، والتأكد أن هذه المصروفات تتعلق بأنشطة البنك.

٥. يمكن القول أن هناك بعض مظاهر الضعف المتمثلة في عدم التزام مدقق الحسابات بشكل جاد في التأكد من وجود رقابة مناسبة على البرامج الخدمية التي تستطيع تعديل البيانات تلقائيا دون ترك أي مسار للمراجعة، وهذا يشكل مدخلا خطيرا لعمليات الاحتيال المنظمة والتي يصعب اكتشافها.

٦. عدم كفاية الإجراءات التي يقوم بها المدققين نحو تقييم الضوابط والقيود التي تمنع المبرمجين من القيام بعمليات تطبيقية تتعلق بأنشطة البنك العادية.

٧. انخفاض درجة التزام المدققين الخارجيين تجاه القيام بدراسة دقة مخرجات العمليات المصرفية المعالجة الكترونيا ومدى وجود حماية كافية لهذه المخرجات.

٨. نقص في خبرات المدققين المتعلقة بنظم المعلومات المحوسبة مما ينعكس سلبا على الإجراءات الواجبة القيام بها من قبلهم نحو التحقق من الضوابط الرقابية ذات العلاقة.

ثالثاً: خلص البحث إلى النتائج التالية فيما يتعلق بمدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين بدراسة وتقويم نظام الرقابة الإدارية:

لقد أثبت الدراسة أن معظم مدققي الحسابات العاملين في مجال تـــدقيق البنـــوك لا يولـــون اهتماماً كافياً لنظام الرقابة الإدارية، باستثناء قيامهم ببعض الإجراءات الرقابية بشكل محدود، كما أظهرته إجابات المبحوثين وذلك فيما يتعلق بما يلي:

١. التأكد من وجود نظام محدد ومكتوب يظهر الصلاحيات ويحدد المسؤوليات لمختلف الـــدوائر والأقسام.
٢. التأكد من وجود هياكل تنظيمية وقنوات اتصال ووجود وصف دقيق للوظائف المختلفة.
٣. فضلاً عن التأكد من مدى استقلالية المدققين وتمتعهم بالحياد والنزاهة.
٤. إلى جانب قيام المدققين بالتأكد من تطبيق المسار الوظيفي وفقا لما هو مخطط.

وباستثناء ذلك فقد كانت إجابات المبحوثين تشير بصفة عامة إلى عدم الالتزام الجاد مـــن قبل مدققي الحسابات للإطلاع بدورهم في فحص وتدقيق كافة البنود والعناصـــر الرقابيـــة التـــي يتعين القيام بها من قبل مدققي الحسابات، والوارد ذكرها كما يلي:

١. وجود قصور من قبل المدقق نحو متابعة الإجراءات الخاصة بمعالجة أوضاع الموظفين فـــي البنك، المالية والإدارية، من غير المتواجدين على رأس أعمالهم، والتي تتطلـــب ضـــوابط رقابية محددة لمتابعتها وفقاُ لما تقتضي به الأنظمة المعمول بها.
٢. عدم اهتمام مدققي الحسابات بفحص مدى وجود خطط تدريبية للموظفين المصرفيين، مما قد ينعكس على تدني كفاءتهم المهنية، فضلاً عن غياب السياسات الواضـــحة لـــدى اختيـــار وترشيح المتدربين للدورات التدريبية.
٣. غياب دور المدقق في متابعة حركة ودوران الموظفين وتنقلاتهم وفقاً لما تقتـــضيه الأصـــول الوظيفية في إطار مصلحة العمل.

٤. عدم اهتمام مدقق الحسابات الخاص بالتأكد من وجود برامج وسياسات محددة لدى البنك لفحص وتقييم كفاءة الموظفين، وتحديد مدى ملاءمتهم للوظائف المراد شغلها، بالإضافة إلى قواعد اختيارهم للعمل وتقييم ترقياتهم.

٥. القصور في متابعة مدققي الحسابات لإجراءات توفر الرقابة الأمنية اللازمة لاستخدام البرمجيات، وصلاحيات الدخول على الأنظمة المحوسبة وما يحيط بها من مقومات رقابية واجبة بشأنها.

رابعاً: يمكن استخلاص بعض النتائج المتعلقة بمدى التزام مدقق الحسابات بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بالمفهوم الشامل كما يلي:

بالنظر إلى أهمية دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بالنسبة لقطاع البنوك، حيث يعتبر هذا القطاع من أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية وتأثرا بتقلبات السوق ومخاطره، مما يستدعي الاهتمام المتزايد من قبل المدققين، وخاصة أن تقييم نظام الرقابة الداخلية يعتبر ركنا أساسيا يعتمد عليه لإنجاز عمله، والتي يبني عليه خطة وبرنامج التدقيق الخاصة به، ومن هذه النتائج:

١. نقص الخبرة المصرفية كممارسة فعلية لدى العديد من مدققي الحسابات الفلسطينيين، مما ينعكس بالسلب على أدائهم المهني، وبالتالي على درجة التزام المدققين بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

٢. الاعتقاد السائد لدى بعض المدققين أنه ليس مسئولا عن القيام ببعض الضوابط والإجراءات وخاصة فيما يتعلق بأنظمة أمن البرامج المحوسبة، مما أدى إلى إهمالهم لهذا الجانب.

٣. أكدت الدراسة أن المبادئ الرقابية التي تطبق على البنوك التقليدية قابلة للتطبيق على البنوك الإلكترونية، مع إضافة بعض المخاطر الإضافية المرتبطة بممارسة العمل المصرفي الإلكتروني، ومع الاختلاف في سبل تنفيذ تلك الرقابة من قبل المدققين الخارجيين.

٤. عدم وضوح المرجعية المنظمة لمهنة التدقيق المصرفي في فلسطين رغم وجود بعض التشريعات الوطنية الصادرة عن سلطة النقد، وهذا يؤدي إلى تداعي مهنة التدقيق وانحسارها بالمفهوم الضيق، وهو إصدار التقرير السنوي حول مدى عدالة تمثيل القوائم للمركز المالي.

٥. ضعف التنسيق بين الجمعيات المهنية وبين الجامعات الفلسطينية، إضافة إلى عدم اهتمام الجامعات العربية والفلسطينية بالجانب المهني لخريجي قسم المحاسبة.

٦. عدم الاهتمام الكافي لدي الأجهزة الرقابية المختصة تجاه مهنة التدقيق في السلطة الفلسطينية يعود إلى عدم وضوح الرؤيا الرقابية لدى هذه الأجهزة، إضافة لنواحي التسيب وعدم المساءلة وإعاقة الإصلاح.

٧. أظهرت الدراسة أن هناك تأثير مباشر على درجة التزام المدقق بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية نتيجة قلة الأتعاب التي تتقاضاها مكاتب التدقيق، مقابل ما هو واجب عليها القيام به من مهام.

خامساً: يمكن استخلاص بعض النتائج المتعلقة بعلاقة المؤهل العلمي بدرجة التزام المدقق بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية كما يلي:

حيث أن الدراسة التطبيقية أكدت أن هناك تباينا لدى فئات المبحوثين بدرجة التزامهم تجاه القيام بدراسة الضوابط الرقابية في عدة أمور أساسية موزعة على مجالات الاستبانة الثلاث، يعزى لمتغير المؤهل العلمي، وأن هذا التباين لصاح المدققين المؤهلين من حملة شهادات التأهيل المهنية المختلفة، وكانت النتائج كما يلي:

١. أن المدققين المهنيين حملة درجة CPA أو ما يعادلها قد امتازوا عن غيرهم من الفئات الأخرى تجاه دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك.

٢. أكدت نتائج تحليل أسباب التباين، أن المدقق المهني المؤهل يمتاز بالمعرفة العملية الكافية والفهم الشامل لتطبيق المعايير الدولية المنظمة لمهنة التدقيق، وكذلك الالتزام بتطبيق ما ورد بالتشريعات الوطنية والتعميمات المنظمة لمهنة التدقيق.

٣. أن هناك ضعف عام بمناهج أقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية تجاه الاهتمام بالجانب المهني التطبيقي من ناحية، إضافة للقصور في جانب التدريب العملي لطلاب هذه الأقسام.

٤. إن قلة تفاعل الآراء والأفكار بين الأكاديميين والمهنيين من ذوي الاختصاص، جعل كل فئة تعيش واقعها الخاص دون مشاركة متبادلة تعود بالنفع على الطرفين، وهذا انعكس سلبا على أداء حملة الدرجات الأكاديمية العليا.

٥. قلة التواصل بين المدققين والجمعيات المهنية المختصة والأجهزة الرقابية وغيرها، من خلال الندوات والمؤتمرات المهنية والمجلات العلمية والنشرات المتخصصة، مما أثر سلباً على مهنة التدقيق المصرفي في فلسطين.

٦. هناك مخاطر من عدم الاعتماد على المدققين المؤهلين مهنياً للقيام بالمهام الرئيسية عند تدقيق العمليات المصرفية.

سادساً: خلص البحث إلى بعض النتائج المتعلقة بعلاقة المرتبة الوظيفية بدرجة التزام المدقق بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية كما يلي:

أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية لهذا الجانب، أن هناك تباينا بين فئة مساعد المدقق والفئات الأخرى، كما أظهرت أن هناك فوارق في درجة الالتزام لصالح المدراء أكثر من غيرهم في بعض الجوانب، وخاصة فيما يتعلق بالتأكد من وجود ضوابط من قبل البنوك على آلية منح التسهيلات الائتمانية ومدى توفر ضمانات لها.

وعليه فإنه يمكن استخلاص الآتي:

١. أن هناك اهتمام من قبل مدراء التدقيق بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، مما يؤدي إلى تقليل الاختبارات التي يقوم بها المدقق لاحقا وبالتالي يؤدي إلى تخفيض التكلفة بالنسبة لمكتب التدقيق.

٢. كما أظهرت الدراسة أن هناك مخاطر نتيجة الاعتماد على مساعدي المدققين للقيام بالمهام التي تتطلب درجة عالية من المهارة والحنكة المهنية ومنها إهمال الضوابط المتعلقة بالودائع والتسهيلات الائتمانية.

٣. إضافة لما سبق فإن تركيز المدراء على متابعة أعمال فرق التدقيق لديهم يؤدي إلى التقليل من مخاطر الإهمال والتقصير المهني مما ينعكس على سمعة مكتب التدقيق بالإيجاب.

ثانيا/ التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة، فإنه يمكن تقديم التوصيات التالية:

١. إجراء الدراسة الدقيقة للديون المتعثرة وإعداد التسويات المحاسبية والفنية وتحديد المخصصات الواجب بشأنها.

٢. أهمية أن تخضع سياسات وقرارات منح التسهيلات الائتمانية للدراسة المالية، مع توخي الحيطة و الحذر، وذلك لضمان حقوق المصرف واستمرار تدفق أموال المشروع موضع طلب منح الائتمان.

٣. يجب على مدقق الحسابات الخارجي بذل العناية المهنية للتحقق من حركة الحسابات الراكدة، وأن يوفر كافة وسائل الرقابة والمتابعة اللازمة بشأنها، باعتبارها تشكل مصدرا للتلاعب وتحيط بها المخاطر بدرجة عالية.

٤. الإعداد الجيد لخطة العمل الخاصة بالمدقق والتي تشمل كافة الجوانب المرتبطة بتوفر نظام رقابة محاسبية محكم لكافة الأنشطة والمعاملات المصرفية، بشكل يؤدي إلى توفير الثقة في البيانات المحاسبية المقدمة.

٥. يجب على مدقق الحسابات الخارجي عندما يقوم بتنفيذ عملية التدقيق في بيئة المعالجة الإلكترونية في البنوك التجارية أن يكون متفهما لطبيعة التشغيل الإلكتروني للبيانات وبرامج التشغيل والمصطلحات الفنية الخاصة به.

٦. كما يجب عليه الاستعانة بخبراء متخصصين في نظم المعلومات بشكل يساعده في تخطيط عمله وتنفيذه بصورة أكثر كفاءة.

٧. على مؤسسات التدقيق أن ترفع من درجة التزامها بدراسة وتقييم نظام الرقابة المحاسبية ونظام الضبط الداخلي، لما لهذين النظامين من تأثير واضح على دقة القوائم المالية، وبالتالي المساهمة في تحسين بعض جوانب القرارات في وقت تزداد فيه المنافسة بين البنوك التجارية مع تغيير الظروف التكنولوجية والاقتصادية بشكل متسارع.

٨. ضرورة قيام مدققي الحسابات بمراجعة خططهم وبرامج عملهم بشان زيادة الاهتمام بدرجة كبيرة بنظام الرقابة الإدارية في البنوك التجارية، لما لهذا النظام من أهمية بالغة بالنسبة للمستثمرين والمساهمين والعاملين وغيرهم، خاصة وأن التوجه يزداد نحو التطوير الإداري ورفع كفاءة الأداء المؤسسي.

٩. ضرورة زيادة اهتمام مؤسسات التدقيق بدراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية وفقا لأسس علمية تساعد هذه المؤسسات على القيام بأعمالها وتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، خاصة أن هناك توجهاً عالمياً نحو تطوير التشريعات والمعايير التي تتناول مسئولية المدققين الخارجيين تجاه نظام الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية المختلفة.

١٠. أهمية التواصل بين المدققين والجمعيات المهنية المختصة والأجهزة الرقابية وغيرها، من خلال الندوات والمؤتمرات المهنية والمجلات العلمية والنشرات المتخصصة، بما يعود بالنفع على مهنة التدقيق في فلسطين.

١١. ضرورة التركيز على تأهيل المدققين وتوجيه اهتمامهم نحو الدورات المهنية المتقدمة و المتعلقة بالتدقيق في بيئة الحاسوب والعمليات المصرفية الإلكترونية.

١٢. يجب على مدققي الحسابات الخارجيين تحديد درجة الاعتماد على ضوابط المعالجة الإلكترونية للبيانات عند دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، وذلك للتحقق من توافر الضوابط العامة لمعالجة البيانات والتحقق من دقة المخرجات، وإجراء الاختبارات اللازمة التي تمكن المدقق من إبداء رأيه المحايد في دقة وعدالة تمثيل القوائم المالية للمركز المالي للبنك.

١٣. توجيه اهتمام جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية وجمعية مدققي الحسابات الفلسطينية بمتابعة تطوير المعايير المتعلقة بمهنة تدقيق الحسابات وقواعد السلوك المهني.

١٤. ضرورة قيام إدارة البنك بتوفير المعلومات التي يحتاج إليها مدققي الحسابات عند دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، للمساعدة في خروج المدقق برأي فني محايد يكون موضع ثقة المستفيدين ومتخذي القرارات.

١٥. دعوة الجامعات الفلسطينية لزيادة الاهتمام بالتعليم المحاسبي المهني وتطوير المناهج التي تدرس بأقسام المحاسبة في هذه الجامعات بما يتناسب ومتطلبات عصر الحداثة البنكية.

١٦. يجب توفر الكوادر البشرية الفنية والمؤهلة لدى مكاتب التدقيق ذات معرفة ودراية بالمعايير الدولية ومعايير الرقابة المقرة من لجنة بازل إضافة للمتطلبات الوطنية.

١٧. توجيه اهتمام الباحثين نحو مزيد من الدراسات التي تتناول نظام الرقابة الداخلية، وخاصة دور مدقق الحسابات نحو زيادة كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية.

١٨. ضرورة توحيد جهود السلطات الرسمية ومنها وزارة المالية وهيئة الرقابة العامة وسلطة النقد الفلسطينية والجهات ذات العلاقة، من اجل تعجيل اعتماد قانون مزاولة المهنة الفلسطيني من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني،. والذي سيسهم في إيجاد مرجعية للمدققين تتناسب مع متطلبات النظام المصرفي الحديث.

قائمة المراجع

أولا: القرآن الكريم.

ثانيا: الكتب:

- أبي داود، سنن أبي داود.
- أبي محمد عبد المالك بن هشام، سيرة محمد عليه السلام-كتاب الشعب، (القاهرة: دار التحرير للطباعة والنشر-١٩٩٤).
- د.إبراهيم على عشماوي، "أساسيات المراجعة والمراقبة الداخلية" (جامعة حلوان، مطابع أهرام الجيزة الكبرى-١٩٩٠).
- د.إبراهيم أبو جبل، "الاتجاهات الحديثة في التدقيق والرقابة الداخلية في البنوك التجارية"، (بيروت، اتحاد البنوك العربية -١٩٩٨م).
- د.احمد حسين حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الإسكندرية، منشورات الجامعة -١٩٩٧م).
- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، "أصول التدقيق"، (عمان، فيننانشيال تريننج لمتد-١٩٨٩م).
- _____، "المعايير الدولية للمراجعة"، (عمان، فيننانشيال تريننج لمتد-١٩٨٩م).
- _____، "المراجعة والتفتيش"، (عمان، الكتاب المقرر للمتقدمين لامتحانات ACPA، منشورات المجمع العربي ١٩٩٢).
- _____، "مفاهيم التدقيق المتقدمة"، (عمان، مطابع الشمس- ٢٠٠١م).
- _____، "المبادئ الأساسية للتدقيق"، (المبادئ الأساسية للتدقيق، -٢٠٠١).
- د.حسين القاضي، مراجعة الحسابات، الإجراءات، (القاهرة، مكتبة الزهراء-١٩٩٧م).
- د.حافظ كامل الغندور، "محاور التحديث الفعال في المصارف العربية، فكر ما بعد الحداثة"، (بيروت، اتحاد المصارف العربية -٢٠٠٣م).
- جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية، "المعايير الدولية للتدقيق"، (غزة، فلسطين، مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان-٢٠٠١م).
- د. خالد العبد الله، "تدقيق الحسابات من الناحية العملية"، (عمان، دار وائل للنشر-١٩٩٨م).
- د. خالد أمين العبد الله، "التدقيق والرقابة في البنوك"، (عمان، معهد الدراسات االمصرفية-١٩٩٨م).

- د.خليل الشماع، "مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال وأثرها على المصارف العربية"، (بيروت، اتحاد المصارف العربية، ١٩٩٠م).
- سمير محمد الشاهد، "الضوابط العامة للرقابة البنكية-أهميتها أثرها، مصارف الغد"، (بيروت، اتحاد المصارف العربية -٢٠٠١م).
- د.صادق الحسيني، "الرقابة المالية"، (عمان، ديوان المحاسبة في المملكة الأردنية-٢٠٠١)
- د.يوسف جربوع، "أساسيات الإطار العملي في مراجعة الحسابات"، (غزة-فلسطين، ط١- ٢٠٠١م).
- د.يوسف جربوع، "مراجعة الحسابات المتقدمة وفقا لمعايير التدقيق الدولية" (غزة-فلسطين، ط١- ٢٠٠٢م).
- يونس عرب، " قانون الكمبيوتر"، (بيروت، اتحاد المصارف العربية -٢٠٠١م، ط١).
- د.ماهر موسى العبيدي، "مبادئ الرقابة المالية"، (بغداد، مطبعة المعارف-١٩٩١م).
- د.محمد حجازي، "المحاسبة الحكومية والإدارة المالية العامة"، (عمان، المكتبة الوطنية-١٩٩٨م).
- د.محمد عباس الجزار، " المراقبة الداخلية-دراسة وسائل تحقيق الرقابة الوقائية ورفع الكفاية الإنتاجية"، (القاهرة، مطابع سجل العرب-١٩٧٤).
- د. محمد جبر، صبري، البنوك الإسلامية أصولها الإدارية، والمحاسبية، (فلسطين، مركز التوثيق والأبحاث-١٩٨٦م).
- د.محمد توفيق محمد، الرقابة الداخلية، (القاهرة، مكتبة عين شمس -١٩٨٣م).
- محمد شركس، "المراجعة - المفاهيم والإجراءات في النظم المحاسبية الالكترونية"، (القاهرة، دار السلاسل-١٩٧٨م).
- ميشيل لاروز، دافيد ادفر، هارلان ميلز، "تطوير نظم معلومات الحاسب الآلي، تحليل وتصميم"، ترجمة د.إبراهيم عبد السلام، (معهد الإدارة العامة-١٩٨٩م).
- د.مهيب السباعي ووهبي عمرو، "علم تدقيق الحسابات"، (عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع-١٩٩١م).
- د. منير إبراهيم هندي، إدارة المنشآت المالية، (الإسكندرية، منشأة المعارف- ١٩٩٤م).
- د.كريمة على كاظم، الرقابة المالية-مجموعة محاضرات، (العراق، الجامعة المستنصرية-بدون تاريخ).
- د.عوف الكفراوي، الرقابة المالية في الإسلام، (الإسكندرية، مؤسسة الشباب الجامعية-١٩٨٣).
- أ.د.عبد الباري درة وآخرون، "الإدارة الحديثة"، (عمان، الأردن، ١٩٩٤م).
- د.عبد الرازق السنهوري، "الوسيط في شرح القانون المدني"، المجلد الثاني، تنقيح مصطفى الفقي وعبد الباسط جميعى، ط٣ (القاهرة، دار النهضة-١٩٨١م).
- د.عيسى أبو طبل، دراسات في المراجعة، (القاهرة، دار الثقافة العربي-١٩٨٩)

- وليم توماس وأمرسون هنكي، "التدقيق بين النظرية والتطبيق"، تعريب ومراجعة، أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد، (الرياض، دار المريخ للنشر، ١٩٨٩م).

ثانيا:الرسائل العلمية

- أكرم إبراهيم حماد، "تقويم منهج الرقابة المالية في القطاع الحكومي" (رسالة دكتوراة، جامعة الجزيرة، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية-٢٠٠٣م).
- حسين يوسف القاضي، "نظرية الرقابة على الحسابات" (رسالة دكتوراة، جامعة الزقازيق، كلية التجارة-١٩٧٦م).
- رأفت حسين مطير، "معايير المراجعة الدولية ومدي إمكانية استخدامها في تنظيم الممارسة المهنية في فلسطين" (رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا-٢٠٠٢)
- على عبد الله شاهين، "المنهج العلمي للرقابة البنكية على البنوك الإسلامية"، إطار فكري تحليلي، (رسالة دكتوراة، جامعة النيلين،كلية الدراسات العليا-٢٠٠٢م).
- على عبد الله شاهين، "أفاق تخطيط وتقويم الأداء الرقابي باللجنة الشعبية العامة للرقابة المالية" (ديوان المحاسبة) دراسة تطبيقية على المصارف التجارية، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الفاتح، ليبيا-١٩٩٥م).

ثالثا: الدوريات:

- د.احمد محمد فايد، "دراسة وتقييم المدقق للضبط الداخلي في نظم المحاسبة الإلكترونية" (بحث منشور، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة-١٩٩٠م).
- العاثم وصالح، "استقلال مدقق الحسابات الخارجي في الشركات المساهمة العامة".(عمان، مجلة المحاسب القانوني العربي.عدد .٩٨، لسنة١٩٩٦م).
- أمل الفرحان ومحمد الطراونة، "واقع نظم الرقابة والمعلومات في المؤسسات الأردنية دراسة تحليلية" (بحث منشور، مجلة دراسات، العلوم الإدارية-١٩٩٦م).
- إدوارد جريس، "مستقبل التعليم في العالم العربي"، (عمان، نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين-تموز/٢٠٠٣).
- د.حمدون وصوان، "أهمية أوراق العمل بالنسبة لمدقق الحسابات"، (عمان، مجلة المحاسب القانوني العربي، عدد١٠٢، لسنة ١٩٩٧م).

- جون أرشيد، ترجمة السيد محسن فتيحي عبد الصبور، "التبادل الالكتروني للوثائق والمراجعة بدون مستندات"، (تونس، مجلة الرقابة المالية، منظمة أنتوساي، العدد ٣٧، ديسمبر ٢٠٠٠).
- جوزيف طربية، "الصيرفة الإلكترونية-تطبيق التكنولوجيا للصمود والنجاح في الاقتصاد الجديد"، (بيروت، اتحاد المصارف العربية، أبريل-٢٠٠١م).
- د.توفيق أيوب، "مفهوم وأهمية عملية التدقيق الداخلي"، (عمان، مجلة المحاسب القانوني العربي.عدد.٩٧، لسنة ١٩٩٦م).
- أ.توفيق أيوب، "برنامج التدقيق في جامعة اليرموك" ،من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين(عمان، مجلة المحاسب القانوني العربي عدد ٩٦- ٩٧ لسنة ١٩٩٦م).
- د.يوسف جربوع، "الحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة"، (عمان، مجلة المحاسب القانوني العربي.عدد .١٠٨، لسنة ١٩٩٨م).
- د.رشا حمادة، "استخدام الإجراءات التحليلية لأغراض مراجعة الحسابات"،(عمان، مجلة المحاسب القانوني العربي.عدد.١٠٩، لسنة ١٩٩٩م).
- د.نعيم دهمش، "تفسير الأهمية النسبية في التقرير (الإعلام) المحاسبي وتدقيق الحسابات"، (عمان، مجلة المحاسب القانوني العربي.عدد .١٠٤، لسنة ١٩٩٨م).
- فؤاد شاكر، "الصيرفة الإلكترونية، القضايا المتعلقة بإدارة المخاطر بالنسبة للسلطات البنكية الرقابية"، (بيروت، اتحاد المصارف العربية، يوليو-٢٠٠١م).
- شركة طلال أبو غزالة وشركاه، "الإجراءات الداخلية في المؤسسة المالية للوقاية ضد العمليات المشبوهة"، (عمان، نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد ١٨، أب-٢٠٠٣).
- د.هشام حسن المليجى، "فعالية الإفصاح بالبنوك التجارية في تدعيم قرارات مدققي القوائم المالية بصدد تقدير المخاطر الملازمة مع إطار مقترح"، دراسة نظرية ميدانية، (جامعة حلوان-٢٠٠٠م).
- عبير حامد الطحلة، "الرقابة المالية في موقع المراقب وموقع المراقب"، دراسة تطبيقية في ديوان المحاسبة الأردني، (عمان، بحث منشور، نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين-نيسان، ٢٠٠٣م).

رابعا: الوثائق والقوانين:

- المملكة الأردنية الهاشمية، "قانون رقم٢٢ لسنة ١٩٩٧" (قانون الشركات)، الجريدة الرسمية، العدد ٤٢٠٤ تاريخ١٩٩٧/٥/١٥م.
- سلطة النقد الفلسطينية، "تعميم رقم ١٩-د ٧٩/٤"، الصادر عن محافظ سلطة النقد الفلسطينية، بتاريخ١٩٩٧/٦/١م.
- سلطة النقد الفلسطينية، "تعميم رقم ٢٠-د ٧٩/٤"، الصادر عن محافظ سلطة النقد الفلسطينية، بتاريخ١٩٩٧/٦/١م.
- سلطة النقد الفلسطينية، "تعميم رقم ٢١-د ٧٩/٤"، الصادر عن محافظ سلطة النقد الفلسطينية، بتاريخ١٩٩٧/٦/١م.
- سلطة النقد الفلسطينية، "تعميم رقم٢٥-د ٩٩/٤/٤"، الصادر عن محافظ سلطة النقد الفلسطينية، بتاريخ١٩٩٩/٤/٢٧م.
- مصرف قطر المركزي، إدارة الشئون التجارية في وزارة المالية والاقتصاد والتجارة، "تعميم إلى مدققي الحسابات الخارجيين صادر ٢٠٠٢م.
- قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (٢) لسنة ١٩٩٧ الصادر بالجريدة الرسمية-العدد(٢١) بتاريخ ١٩٩٨/١/٣١م.

خامساً:المقابلات الشخصية:

- أ.جميل المصري، مدير تدقيق بمكتب أبو غزالة الدولية، (غزة، فلسطين-٢٠٠٤).
- أ.عدنان عوض، مدير مكتب سابا للتدقيق، (غزة، فلسطين -٢٠٠٤).
- أ.زهير الناظر، مدير مكتب أبو غزالة الدولية للتدقيق، (غزة، فلسطين-٢٠٠٤).

REFERANCES

- AICPA, American Institute of Accountants "Committee on Auditing Procedures", (Statement No.33, 1963, chapter.5.
- American institute of certified public Accountants, 'Auditing Standards and procedures". (New York " AICPA-1963).
- American Institute of Certified public Accountants, (AU320SAS) the "Responsibility of Management to Establish an Internal Control System".
- American Institute of Certified public Accountants, Auditing Standards and Procedures: Statements on Auditing No.33 (New York: AICPA, 1963).
- Arab Society of Certified Accountants, International-Auditing Standards "IAS 400", Evaluating Material And Control Risk, 1998 Amman .
- Byrne, Gilbert. The Independent Auditor & Internal Control Reading In Auditing.
- Basel Committee on Banking Supervision, "New Capital Adequacy Framework", Basle IIF, 1999).
- Basel Committee on Banking Supervision, "Framework for Internal Control Systems IN Banking Organizations", (Basle, September, 1998).
- Board of Governors of The Federal Reserve System, Richard Spillenkothen, 1997)
- Clarence W. Houghton & John A. Fogarty, "Inherent Risk", Auditing: Journal of Practice and Theory, vol. 10, no.1, spring-1991.
- Collins, Karmen M. "Stress And Departure From The Public Accounting Profession" A study Of Gender Different, (Accounting Horizons.March-1993).
- Cook, J.W. & Winkle, G.M, "Auditing Philosophy & Technique", (Houghton Mifflin Company, Boston, 1976).
- Defliese, Jaenicke, Oreilly and Hirsch, "Design Auditing Procedures" Eleventh Edition,(New York. John Wiley & Sons, 1990).
- Danziger, Raymond.LE Control Du Bilan Social, "Revue Francis De Comptabilite". March, 1983.((ترجمة فالح حسن القيسي-١٩٩٩
- Donald H. Taylor and William G. Glezen, "The Use of Statistical Sampling To Perform Tests", Auditing Integrated Concepts and Procedures, 1994, Sixth Edition,. New York. John Wiley & Suns.
- Hylton, Delmer p. Are Consulting & Auditing Computable? Contrary View, The Accounting Review. July 1964.
- Paracash Jagish "Documentary Inspection Auditing Principles And Practice", (Allahabad. Chaitanya Publishing House, 1968).
- James Bower, Robert Scholsser, and Charles Zlatkovich, "Financial information systems", (Boston, Mass: Allyn and Bacon, Inc. 1969).
- William C. Boynton & kell, "Auditors Legal Liability Towards Clients, Modern Auditing," 1996 Sixth Edition

- R.K. Mautz, & Hussein A. Sharaf, the Philosophy of Auditing, (American Accounting Association, Sarasota, Florida-1982).
- John W.Cook, & Gray M. Winkle, Auditing Philosophy& technique; (Boston, Houghton Mifflin Co.1980).
- Coopers & Lybrand, "Manual of Auditing", Fifth Edition, (A division of Professional Publishing Limited -1992).
- Scott, M .Albinson," Regulatory Bulletin", RB 32-25.Office of Thrift Supervision, (Department of the Treasury. July 25, 2002).
- MFSA, Malta Financial Services Authority, "Notice on Internal Control Systems in Credit Institutions Authorized Under The Banking ACT1994), Ref: (BN/03/2002).
- Mishkin Fredric's "The Economics of Money", Banking and the Financial Market, Brown Company. Canada (Td, 1986).
- -The CPA Journal Auditing Sarbanes-Oxley's Effects on Internal control For Revenue, Gerald-D. Bloch, April 2003.
- -Schaechter, Andrea. "Issues in Electronic Banking: An overview." IMF Policy Discussion Paper IMF, March-2002.
- William F Messier, JR. and Lizabith A. Austen, "Inherent Risk & Control Risk Assessment: Evidence on the Effect of Persuasive & Specific Risk Factors". Auditing: A/journal of Practice and Theory, vol. 19, no.2, Fall-2000.
- Charles L. Brother, "Money and Banking.", (Homewood, Illinois, Richard Dirwing, ink. 1969).
- Arnes, AA, & J.K Loebecke, "Auditing: An Integrated Approach, 3rd.ed. (Cliffs, New Jersey, Prentice Hall, Ink., 1988).
- Robertson, Jack C. & Davis, Frederick G. "Auditing", (Plano Texas, Business publications; Ink., 1986).
- -Roger W. Ferguson, Jr. "Information Technology in Banking & Supervision", http://www.federalreserve.gov/boareddocs/speciales/2000/2001/020.htm.
- http://www.allianceonline.org/fmfaq24.htm1.
- http://www.risk.ifci.ch/143360.htm.
- http://www.bis.org/bcbs40.edf.
- http://www.pma-palestine-org/arabic/law1.htm.
- http:/www.nysscpa.org/cpajournal/2003/0403/dept/do46803.htm.
- http:/www.nysscpa.org/cpajournal/2003/0103/features/fo13603.htm.

ملاحق الدراسة

ملحق رقم (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة/ مكتب ---------- حفظهم الله

الموضوع/ قائمة استقصاء(رسالة ماجستير بعنوان: مدى التزام مدقق الحسابات الخارجي بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين)

باعتباركم أحد مدققي الحسابات الخارجيين، وتقديراً لخبراتكم المتراكمة في هذا المجال نرجو من سيادتكم التكرم بتعبئة هذه الاستبانة بما يتفق ووجهة نظركم الكريمة مع الأسئلة الواردة فيها، مؤكدين لكم أن المعلومات التي يتم الحصول عليها سوف تعامل بسرية تامة، ولـــن تـــستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

برجاء توزيع الاستبانة على الزملاء طرفكم ومن ثم التكرم بإعادتها على العنوان التالي:
Kkahlout@mail.iugaza.edu
أو على الفاكس رقم ٢٨٦٠٨٠٠

مع وافر الاحترام والتقدير

الباحث / خالد عمر الكحلوت
٢٠٠٣/١١/١٠

ملحق رقم (٢)

توزيع البنوك التجارية على مكاتب التدقيق

م	اسم البنك التجاري	اسم مكتب التدقيق
١	بنك الأردن	**سابا وشركاه** يوجد للشركة فرعين ، أحدها في الضفة الغربية ويضم ٤ مدققي حسابات متخصصين وآخر في غزة ويضم ٤ مدققين متخصصين.
٢	البنك العربي الفلسطيني للاستثمار	
٣	**بنك الاستثمار الفلسطيني**	
٤	البنك العربي	
٥	البنك العقاري المصري	
٦	البنك الأردني الكويتي	
٧	بنك فلسطين	
٨	بنك القاهرة عمان (المعاملات السلامية)	**شركة إرنست وينغ** لها فرعين في رام الله وغزة ويضم فرع رام الله ٤ متخصصين وغزة ٣ متخصصين
٩	**بنك الأقصى الإسلامي**	
١٠	**بنك القاهرة عمان**	
١١	**البنك التجاري الفلسطيني**	
١٢	**بنك الإتحاد للادخار والاستثمار**	
١٣	**بنك فلسطين الدولي**	**طلال أبو غزالة الدولية وشركاه** لها فرعين في رام الله وغزة ويضم كل فرع عدد ٤ مختصين.
١٤	**البنك الإسلامي الفلسطيني**	
١٥	**البنك الرئيسي للتنمية والائتمان**	
١٦	**بنك الأردن والخليج**	**المهنيون العرب(دجاني وشركاه)** الضفة-وتضم ٥ متخصصين
١٧	**بنك القدس للتنمية والاستثمار**	
١٨	**البنك البريطاني للشرق الأوسط**	**يعقوب اليوسف وشركاه(الضفة)** وتضم ٥ مدققين متخصصين.
١٩	**المؤسسة المصرفية**	
٢٠	**سلطة النقد الفلسطينية**	**المراقبين(من سلطة النقد) عدد٧**

*المصدر: إعداد الباحث

ملحق رقم (٣)

الأستاذ/ جميـــل المصـــــري المحترم

مدير تدقيق بشركة أبو غزالة الدولية للتدقيق بغـــزة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،،،

الموضوع : مقابلة شخصية حول (بعض الملاحظات على تحليل نتائج الدراسة المتعلقة بمدى التزام المدقق بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية)

يسرني أن أجري هذه المقابلة الشخصية معكم بصفتكم مديراً للتدقيق وخبيراً في تـــدقيق البنـــوك برجاء التكرم بإبداء الرأي في:

- **لماذا يعتبر من وجهة نظركم التزام مدقق الحسابات تجاه مراجعة إجراءات الضبط الخاصـــة بالحوالات الواقفة في نهاية الفترة ضعيفاً نسبياً رغم اعتبار هـــذا الإجـــراء ضـــمن أنـــشطة الرقابة المحاسبية؟**
- **جواب:**

إن موضوع الحوالات الموقوفة لم تعد ذات أهمية كبيرة، حيث إن التحويل الالكتروني قلـــل بصورة كبيرة من حجم هذه الحوالات، وأصبحت قاصرة على الحوالات التي لا يعـــرف اســـم المستفيد منها وهي نادرة وتعاد إلى الإدارة الإقليمية بعد مرور فتـــرة معينـــة تحـــددها الإدارة العامة على وجودها في الفرع، وبالتالي يقوم بتدقيقها عدد محدود من المدققين الذين تقـــع هـــذه الإدارة ضمن نفوذهم أو نطاق عملهم.

- **ما رأيكم بشأن مدى اهتمام المدققين بفحص ودراسة الإجراءات ذات العلاقة بالهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي رغم أنها تعتبر من ضمن أنشطة الرقابة الإدارية؟**
- **جواب:**

بداية يقوم المدقق عند استلامه كتاب التكليف بدراسة مبدئية للهيكلية والتنظيميـــة والمـــسار الوظيفي وغيرها لمعرفة مدى التزام البنك بشروط منح الترخيص والتي تعتبـــر ضـــمن نظـــام المهام الموكلة إلينا، إضافة إلى أنها تساعد المدقق في إعداد خطـــة التـــدقيق والبرنـــامج الفنـــي الزمني، بالإضافة إلى أن دراسة نظام البنك ولوائحه الداخلية بصورة عامة يساعد المكتب علـــى تحديد أتعابه بشكل أكثر دقة.

- **هل تعتقد أن هناك ضرورة لقيام المدقق بفحص الإجراءات المتعلقة بسياسة التعيين والترقية والخطة التدريبية لموظف البنك؟**

جواب:

- نعم هناك ضرورة وخاصة أن هذه الإجراءات تنعكس على كفاءة العمل وفاعليته وأن اختيار الرجل المناسب في المكان المناسب ضرورة من ضروريات النجاح، أما فيما يتعلق بعدم اهتمام المدقق بدراسة هذه الضوابط، فإن الأمر يعود لأمور عادة ما تكون ذات انعكاس شخصي على المدقق وعلى علاقته مع إدارة البنك التي يحاول أن تكون حسنة وذلك لمصلحة العمل، وعدم إقحام نفسه في مشاكل هو في غني عنها.

كما أن باعتقادي أن الإدارة من مصلحتها أن تقوم بضبط سياسة التعيين مما ينعكس على أرباح البنك والتي تعتبر أحد أهم مقاييس كفاءة ونجاح الإدارة أمام ذوي العلاقة.

- **ما رأيكم بشأن ما يعتقد بأنه ضعف من قبل المدققين بشأن الضوابط المتعلقة بالرقابة على البرمجيات المستخدمة وعلى مخرجات نظم المعلومات المحوسبة وإجراءات التشغيل الخاصة بها؟**

- **جواب:**

يعود ذلك إلى عدة أمور منها:

١- عدم توفر خبرات كافية في مجال نظم المعلومات المحوسبة في الكثير من مكاتب التدقيق، إضافة لضعف الخبرة لدى المدققين أنفسهم في هذا المجال.

٢- التكلفة العالية التي تترتب على الاستعانة بخبراء في هذا المجال.

٣- قلة الأتعاب التي تتقاضاها مكاتب التدقيق مقابل المهام الموكلة إليهم.

٤- إضافة إلى ما سبق لا يوجد إلزام قانوني واضح بهذا الشأن بالنسبة للمدققين.

تمت المقابلة بتاريخ ٢٠٠٤/١/٤م الساعة الثانية مساء بمكتب الشركة

ملحق رقم (٤)

الأستاذ/ عدنان عوض المحترم

مدير مكتب سابا وشركاه للتدقيق بغـزة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،،،

الموضوع : مقابلة شخصية حول (بعض الملاحظات على تحليل نتائج الدراسة المتعلقة بمدى التزام المدقق بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية)

- بصفتكم مديراً لمكتب تدقيق حسابات، ما هو تعليقكم بشأن تباين درجة التـزام مـدققي الحـسابات الخارجيين تجاه دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية لصالح حملة CPA بدرجـة اكبـر مـن حملـة الماجستير؟

من خلال تجربتنا في مجال التدقيق، نلمس بصورة واضحة وجلية أهمية التأهيل المهني بالنـسبة للمدقق، حيث يتمتع المدققون المؤهلون بدرجة عالية من الكفاءة نظـراً لإلمـامهم بالمعـارف المتعلقـة بالممارسات المهنية ومتطلبات المعايير الدولية، وعند قيامنا باختيار المدققين نتوجه بصورة أساسية نحو تعيين حملة المؤهلات المهنية العربية أو الدولية ومنها CPA أو حملة البكالوريوس مـن ذوي الخبـرة، وفي نظرنا أن حملة الماجستير يعتبرون بدرجة أساسية مؤهلين أكاديمياً أكثر منه مهنياً، ويـستعان بهـم في حدود ضيقة وخاصة إذا كانت تتوافر فيهم إجادة اللغة الإنجليزية للمساعدة في إعداد التقارير الخاصة بالمشاريع الممولة من البنك الدولي والجهات المانحة الأخرى.

-ما هو رأيكم تجاه الاعتماد على مساعدي المدققين للقيام بالمهام المتعلقة بالتدقيق المصرفي؟

إن الاستعانة بالمساعدين للقيام بمهام التدقيق وخاصة تدقيق العمليات المصرفية، عادة ما تكـون في نطاق ضيق، وأن أعمال مساعد المدقق تخضع لإشراف مباشر من المدقق الرئيسي وأن ما يقوم بـه من أعمال تراجع من قبله، وأنه ليس من المنطق الاعتماد على المساعدين في أعمال جوهريـة تحتمـل مخاطر عالية وتتطلب خبرة وممارسة مثل أعمال التدقيق المصرفي.

- لقد تبين من تحليل نتائج الدراسة أن هناك ضعفا عاما تجاه دراسـة الـضوابط المتعلقـة بأنظمـة المعلومات المحوسبة، ما هو تعليقكم على ذلك؟

من واجب المدققين الاستعانة بخبراء متخصصين بالحاسوب والتقنيات المتعلقة به، وهذا ما نلجأ إليه عادة في بداية تسلمنا للمهام التي تتطلب طبيعتها درجة عالية من التخـصص، وذلـك للتأكـد مـن الضوابط المتوفرة في هذه النظم، ومع ذلك فإن الاستمرار في تقييم الضوابط المحوسبة يتطلـب تكـاليف مالية عالية قد لا تستطيع مكاتب التدقيق توفيرها بالنظر لقلة الأتعاب التي تتقاضاها هـذه المكاتـب مـن زبائنها.

تمت المقابلة بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢م الساعة الثانية مساء بمكتب الشركة

ملحق رقم (٥)

حضرة الأستاذ/ زهير الناظر حفظه الله
مدير مكتب شركة أبو غزالة الدولية لتدقيق الحسابات بغزة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

الموضوع : مقابلة شخصية حول (بعض الملاحظات على تحليل نتائج الدراسة المتعلقة بمدى التزام المدقق بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية)

سؤال - ما هو رأيكم بشأن ضعف اهتمام المدققين في فلسطين بالضوابط الرقابية المتعلقة بسياسات التوظيف والترقيات الخاصة بموظفي البنوك التجارية في فلسطين؟

جـــواب :

باعتقادنا أن هناك فجوة بين ما هو متوقع من المدققين القيام به وما هو ممكن القيام به، حيث أن التزام المدقق بمراجعة الضوابط المتعلقة بالتوظيف وشئون الموظفين يستدعي بذل جهد ووقت كبير، وفي نظرنا أن السياسات المتعلقة بشئون الموظفين من اختيار وتعيين وتدريب وترقية، هي من مهام إدارة البنك وأن مراجعة الضوابط المتعلقة بها تناط بجهات الرقابة الداخلية، وأن دور المدقق الخارجي محدود جداً في ضوء اتفاق التعاقد وكتاب التكليف.

سؤال - هل تعتقدون أن الهيئات المهنية القائمة على تدقيق الحسابات مؤهلة في ظل الظروف الراهنة لدعم وتطوير مهنة تدقيق الحسابات وخاصة فيما يتعلق بقطاع البنوك؟

جواب:

من خلال خبرتنا الطويلة في هذا المجال أن الهيئات المهنية والمؤسسات الرسمية المعنية بالعمل الرقابي على البنوك في فلسطين غير مهيأة للقيام بالدور المطلوب منها نحو تطوير مهنة التدقيق المصرفي، ويرجع ذلك إلى حداثة عهدها والتعقيدات السياسية والاقتصادية التي تواجهها، إضافة إلى أن عدم اعتماد قانون تنظيم مهنة التدقيق، مما أدى إلى إعاقة تطور المهنيين وانحصر دورهم في الدور التقليدي بدرجة كبيرة وهو المتعلق بالعمليات المالية ذات الأثر على المركز المالي للبنك.

تمت المقابلة بتاريخ ٢٠٠٤/١/١٠م الساعة الثانية مساء بمكتب الشركة

ملحق رقم (٦)

التكرارات ودرجات الحرية وقيمة "كا٢" ومستوى دلالتها لكل فقرة من فقرات فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين حسب المؤهل العلمي

الفقرة	بكالوريوس					ماجستير					مؤهل + C.P.A					درجات الحرية	كا٢	الدلالة
	لا ينطبق	ضعيف	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً	لا ينطبق	ضعيف	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً	لا ينطبق	ضعيف	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً			
A1	0	0	2	4	9	0	0	0	3	3	0	0	0	2	13	4	6.293	غير دالة
A2	0	1	0	4	10	0	0	0	2	4	0	0	0	2	13	4	7.584	غير دالة
A3	0	0	0	0	15	0	0	0	6	0	0	0	0	2	13	2	2.965	غير دالة
A4	0	0	2	11	2	0	0	1	2	3	0	0	0	7	8	4	6.800	غير دالة
A5	0	0	2	6	7	0	0	2	3	1	0	0	1	5	9	4	3.163	غير دالة
A6	0	0	2	1	12	0	0	1	3	2	0	0	2	6	7	4	5.082	غير دالة
A7	0	0	1	5	9	0	0	3	2	1	0	0	3	7	5	4	6.666	غير دالة
A8	0	1	0	5	9	0	0	1	2	3	0	0	1	11	3	6	9.027	غير دالة
A9	1	2	0	5	7	1	0	1	3	1	0	0	0	3	12	8	12.242	غير دالة
A10	0	1	1	3	10	1	0	1	4	0	0	0	0	3	12	8	10.015	غير دالة
A11	0	0	1	8	6	0	1	2	2	1	0	0	0	5	10	6	14.193	دالة عند ٠,٠٥
A12	0	1	0	4	10	0	0	2	2	2	0	0	0	7	8	6	13.123	دالة عند ٠,٠٥
A13	0	0	1	10	4	0	1	1	3	1	0	0	0	6	9	6	11.278	غير دالة
A14	0	1	4	7	3	0	1	0	3	2	0	0	1	2	12	6	14.472	دالة عند ٠,٠٥
A15	0	0	1	6	8	0	1	0	3	2	0	0	0	5	10	6	6.822	غير دالة
A16	0	0	1	9	5	0	0	1	4	1	0	0	2	6	7	4	3.525	غير دالة
A17	0	0	1	6	8	0	0	1	4	1	0	0	0	7	8	4	3.360	غير دالة
A18	0	0	3	5	7	0	0	1	2	3	0	0	1	6	8	4	1.679	غير دالة
A19	0	0	4	6	5	0	0	0	1	5	0	0	2	7	6	4	4.367	غير دالة
A20	0	2	3	6	4	0	0	2	1	3	1	0	4	6	4	8	4.853	غير دالة
B1	0	0	2	3	10	0	0	2	2	2	0	0	1	7	7	4	4.884	غير دالة
B2	0	2	2	2	9	0	0	3	1	2	0	0	2	5	8	6	8.286	غير دالة
B3	0	1	1	5	8	0	0	0	4	2	0	0	1	3	11	6	2.838	غير دالة
B4	0	0	1	4	10	0	0	1	3	2	0	0	1	5	9	4	0.927	غير دالة
B5	0	0	3	5	7	0	0	0	3	3	0	0	0	5	7	٤	١,٥٩٦	غير دالة
B6	0	0	4	5	6	0	0	0	2	4	0	0	0	3	10	٤	٩,٢٦٧	غير دالة
B7	0	0	2	8	5	0	0	2	4	0	0	0	1	7	7	٤	٦,٣٨٠	غير دالة
B8	0	0	1	2	12	0	0	0	3	3	0	0	0	4	11	٤	٤,٢٧٢	غير دالة
B9	0	0	1	7	7	0	0	0	2	4	0	0	0	4	11	٤	٤,٨٠٠	غير دالة
B10	1	0	1	3	10	0	0	0	2	4	0	0	0	3	12	٦	٨,١٢٠	غير دالة
B11	0	0	1	4	10	0	0	1	3	2	0	0	0	4	11	٤	٢,٦٣٠	غير دالة

الفقرة	بكالوريوس					ماجستير					مؤهل + C.P.A					درجات الحرية	كا٢	الدلالة
	لا ينطبق	ضعيف	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً	لا ينطبق	ضعيف	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً	لا ينطبق	ضعيف	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً			
B12	1	0	0	6	8	0	0	3	0	3	0	0	0	4	11	٦	١٩,٥١٩	دالة عند ٠,٠١
B13	0	0	0	6	9	0	0	3	1	2	0	0	0	3	12	٤	١٧,٩٢٢	دالة عند ٠,٠١
B14	1	0	7	4	3	0	0	3	2	1	0	0	5	8	2	٦	٣,٤٦٩	غير دالة
B15	2	1	5	5	2	0	2	2	1	1	0	0	1	11	3	٨	١٥,٥٦٥	دالة عند ٠,٠٥
B16	2	3	3	4	3	0	2	1	2	1	0	0	0	11	4	٨	١٣,٨٢٣	غير دالة
B17	1	1	2	9	2	1	0	3	1	1	0	0	0	10	5	٨	١٤,٧٩٠	غير دالة
B18	2	0	5	7	1	0	0	3	3	0	0	0	3	8	4	٨	٧,٣٥٤	غير دالة
B19	1	0	2	8	4	0	1	2	2	1	0	0	0	5	10	٨	١٥,٦٠٠	دالة عند ٠,٠٥
C1	0	0	0	6	9	0	0	1	1	4	0	0	0	7	8	٤	٦,١٤٣	غير دالة
C2	0	0	0	2	13	0	0	1	3	2	0	0	0	2	13	٤	١٠,٢٨٦	دالة عند ٠,٠٥
C3	0	0	0	4	11	0	0	3	2	1	0	0	0	8	7	٤	١٩,٢١٨	دالة عند ٠,٠١
C4	0	0	0	3	12	0	1	1	0	4	1	0	0	5	9	٨	١٤,٠٤٠	غير دالة
C5	0	2	4	7	2	0	1	2	1	1	1	0	1	6	1	٨	٨,١٤٦	غير دالة
C6	0	2	2	9	2	0	1	2	2	1	0	0	1	9	1	٦	٢,٦٤٠	غير دالة
C7	0	2	2	10	1	0	1	0	3	2	0	1	6	6	2	٨	١٣,٣٣٦	غير دالة
C8	0	0	2	6	7	0	0	1	1	4	0	0	0	2	5	٤	٨,٩٢٣	غير دالة
C9	1	1	4	6	3	0	4	1	1	0	0	0	9	5	1	٨	٢١,٨٣٧	دالة عند ٠,٠٥
C10	0	1	1	8	5	0	1	3	1	1	0	1	7	4	3	٨	١١,٣٨٢	غير دالة
C11	1	1	4	7	2	1	2	3	0	0	1	0	11	2	1	٨	١٥,٨٠٠	دالة عند ٠,٠٥
C12	0	0	4	8	3	0	0	2	3	1	0	0	3	6	6	٤	٢,٠٢٧	غير دالة
C13	1	1	4	4	1	0	0	2	3	0	0	0	8	6	1	٨	٨,٩٨٢	غير دالة
C14	1	5	3	5	1	1	1	3	1	0	4	2	6	1	2	٨	٨,٥٢١	غير دالة
C15	1	0	4	2	8	0	3	1	2	0	0	2	2	3	8	٨	١٣,٩٢٠	غير دالة
C16	1	0	6	3	5	0	2	1	3	0	1	2	1	4	7	٨	١٢,٨٥٠	غير دالة
C17	1	3	7	1	3	0	1	3	2	0	0	2	1	9	3	٨	١٤,٠١٨	غير دالة
C18	1	2	7	1	4	0	1	4	0	1	0	2	1	4	8	8	١٢,٨٣١	غير دالة

ملحق رقم (٧)

التكرارات ودرجات الحرية وقيمة "كا٢" ومستوى دلالتها لكل فقرة من فقرات فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك

التجارية العاملة في فلسطين حسب الرتبة الوظيفية

الفقرة	مدير					مدقق رئيسي					مدقق					مساعد مدقق					درجة حرية	قيمة "كا٢"	مستوى الدلالة
	لا ينطبق	ضعيف	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا	لا ينطبق	ضعيف	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا	لا ينطبق	ضعيف	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا	لا ينطبق	ضعيف	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا			
A1	0	0	0	4	13	0	0	0	1	10	0	0	0	4	1	0	0	2	0	1	6	33.1	دالة عند ٠,٠١
A2	0	0	0	5	12	0	0	0	1	10	0	0	0	2	3	0	1	0	2	0	6	17.18	دالة عند ٠,٠١
A3	0	0	0	1	16	0	0	0	0	11	0	0	0	0	5	0	0	0	1	2	3	5.356	غير دالة
A4	0	0	1	7	9	0	0	0	9	2	0	0	1	3	1	0	0	1	2	0	6	10.03	غير دالة
A5	0	0	1	5	11	0	0	0	1	8	0	0	1	4	0	0	0	1	2	0	6	13.68	دالة عند ٠,٠٥
A6	0	0	0	7	10	0	0	0	1	7	0	0	1	0	4	0	0	1	1	1	6	9.654	غير دالة
A7	0	0	2	7	8	0	0	0	1	5	0	0	1	3	1	0	0	0	1	2	6	5.65	غير دالة
A8	0	0	1	10	6	0	0	0	1	4	0	1	0	1	3	0	0	0	2	1	9	8.818	غير دالة
A9	1	0	0	3	12	0	0	0	1	6	0	1	0	0	4	1	1	0	1	0	9	19.77	غير دالة
A10	1	0	0	4	11	0	0	0	1	9	0	0	1	0	4	0	0	1	0	2	12	14.53	غير دالة
A11	0	1	2	6	8	0	0	0	0	6	0	0	0	4	1	0	0	1	0	2	9	9.308	غير دالة
A12	0	0	1	8	8	0	0	0	1	6	0	0	1	0	4	0	0	0	0	2	9	10.1	غير دالة
A13	0	1	1	11	4	0	0	0	0	7	0	0	0	4	1	0	0	1	0	2	9	13.3	غير دالة
A14	0	1	1	7	8	0	0	0	1	6	0	2	0	0	2	0	0	1	1	1	9	9.21	غير دالة
A15	0	1	0	5	11	0	0	0	0	6	0	0	0	2	3	0	0	1	1	1	9	13.09	غير دالة
A16	0	0	1	9	7	0	0	0	0	6	0	1	0	2	2	0	0	0	2	1	6	3.363	غير دالة
A17	0	0	0	5	11	0	0	0	0	5	0	1	0	2	2	0	0	0	1	2	6	4.513	غير دالة
A18	0	0	1	8	8	0	0	0	1	6	0	3	0	0	2	0	0	0	2	1	6	12.19	غير دالة
A19	0	0	2	10	5	0	0	0	1	3	0	2	0	0	3	0	0	1	1	1	6	7.364	غير دالة
A20	1	0	4	9	3	0	0	0	0	4	0	1	2	0	2	0	0	0	3	0	6	22.64	غير دالة
B1	0	0	1	7	9	0	0	0	1	5	0	2	0	0	3	0	0	0	1	2	6	6.083	غير دالة
B2	0	0	3	7	7	0	0	0	1	8	0	0	2	0	3	0	0	2	0	1	9	23.76	غير دالة
B3	0	0	0	3	14	0	0	0	1	5	0	1	0	1	3	0	0	0	1	1	9	15.79	غير دالة
B4	0	0	0	4	13	0	0	0	2	3	0	0	0	1	4	0	0	1	0	2	6	11.83	غير دالة
B5	0	0	0	8	8	0	0	0	2	4	0	0	0	2	3	0	0	1	0	2	6	7.742	غير دالة
B6	0	0	1	8	8	0	0	0	2	7	0	0	2	1	2	0	0	1	1	1	6	6.025	غير دالة
B7	0	0	2	8	7	0	0	0	3	6	0	0	0	4	1	0	0	0	1	2	6	7.272	غير دالة
B8	0	0	0	5	12	0	0	0	0	7	0	0	0	0	5	0	0	1	0	2	6	14.37	غير دالة
B9	0	0	0	7	10	0	0	0	0	6	0	0	1	1	3	0	0	0	2	1	6	7.571	غير دالة
B10	0	0	0	5	12	1	0	0	0	8	0	0	1	1	3	0	0	0	2	1	9	11.23	غير دالة
B11	0	0	0	6	11	0	0	0	1	9	0	0	1	1	3	0	0	0	2	1	6	7.629	غير دالة

الفقرة	مدير					مدقق رئيسي					مدقق					مساعد مدقق					درجة حرية	قيمة "كا٢"	مستوى الدلالة
	لا ينطبق	ضعيف	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا	لا ينطبق	ضعيف	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا	لا ينطبق	ضعيف	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا	لا ينطبق	ضعيف	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا			
B12	0	0	2	3	12	0	0	1	3	7	1	0	0	2	2	0	0	1	2	1	9	10.65	غير دالة
B13	0	0	1	4	12	0	0	0	2	7	2	0	0	3	2	0	0	0	2	1	9	5.017	غير دالة
B14	0	0	7	7	3	0	0	1	4	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	9	12.6	غير دالة
B15	1	1	5	6	4	0	1	1	1	2	1	0	0	0	2	0	0	0	2	1	9	8.546	غير دالة
B16	1	1	3	8	4	0	2	0	2	1	3	6	0	2	0	0	0	1	1	1	9	11.95	غير دالة
B17	1	0	1	10	5	0	0	2	7	2	0	0	1	1	1	0	0	0	1	1	9	13.14	غير دالة
B18	1	0	6	8	2	0	0	1	6	3	0	0	1	3	0	0	0	0	1	1	9	5.066	غير دالة
B19	0	1	1	8	7	0	0	1	4	6	1	0	0	2	1	0	0	0	1	1	9	10.76	غير دالة
C1	0	0	1	7	9	0	0	0	2	8	3	0	0	3	2	0	0	0	2	1	9	2.918	غير دالة
C2	0	0	1	4	12	0	0	0	1	10	1	0	0	4	1	0	0	0	1	2	9	2.576	غير دالة
C3	0	0	3	5	9	0	0	0	1	4	7	0	0	4	1	0	0	0	1	2	9	7.334	غير دالة
C4	0	1	0	5	11	1	0	0	0	7	2	1	0	5	0	0	0	0	1	2	9	8.201	غير دالة
C5	1	2	7	6	1	0	1	1	2	1	5	4	1	0	1	0	0	1	1	1	9	4.692	غير دالة
C6	0	1	3	12	1	0	1	1	3	0	2	4	3	2	0	0	0	1	1	1	9	6.574	غير دالة
C7	1	2	5	8	1	0	1	1	3	0	3	3	4	1	0	0	0	1	2	0	9	7.427	غير دالة
C8	0	0	5	6	6	0	0	1	2	2	4	6	1	0	0	0	0	1	1	1	9	3.114	غير دالة
C9	0	3	6	7	1	0	1	1	2	1	1	2	6	2	0	0	0	1	1	1	9	12.15	غير دالة
C10	1	1	4	5	6	0	1	0	3	1	1	3	7	0	0	0	0	1	2	1	9	10.23	غير دالة
C11	2	2	8	4	1	0	1	0	2	1	0	2	8	1	0	0	0	1	1	1	9	1.672	غير دالة
C12	0	0	5	8	4	0	0	0	2	2	3	5	3	0	0	0	0	1	2	1	9	1.672	غير دالة
C13	0	2	5	9	1	0	1	2	2	0	0	4	5	2	0	0	0	1	1	1	9	18.99	غير دالة
C14	4	3	6	3	1	1	3	3	3	1	1	3	3	1	0	0	0	1	1	1	9	8.22	غير دالة
C15	0	3	2	4	8	0	1	2	1	1	6	2	1	2	0	0	0	1	1	1	9	15.05	غير دالة
C16	1	2	3	5	6	0	1	1	2	1	4	3	2	2	0	0	0	1	1	1	9	8.404	غير دالة
C17	0	3	5	8	1	0	1	1	2	0	3	4	2	2	0	0	0	1	1	1	9	14.86	غير دالة
C18	0	2	6	3	6	0	1	1	2	0	5	2	2	2	0	0	0	1	1	1	9	10.86	غير دالة